

غاية الإحسان

فل

علم الإحسان

لأبي حيان الأندلسي

(٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)

حقفه وقدم له وعلق عليه

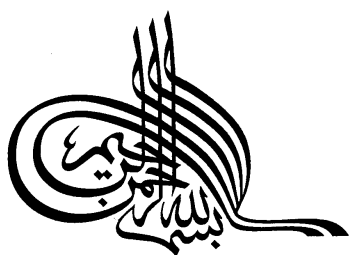
د/ الحبيب بن محمد الحبيب بن الفاضل

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأزهر

رقم الإيداع :

٩٧/١٠٤٣٦



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين وسيد الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فحين كنت أقوم بإعداد رسالة الدكتوراه وموضوعها : ﴿قضايا الخلاف النحوي بين ابن مالك وأبي حيان ، دراسة ونقد ﴾ عايشت الكثير من مصنفات أبي حيان الأندلسي ، وهي مصنفات كثيرة منها المطول ومنها المختصر ، بعضها شروح على مصنفات أخرى ، وبعضها مختصرات لمصنفات لغيره ، وبعضها مصنفات مستقلة بذاتها ، وجميعها مفيد وجديد ، يدل على مكانة أبي حيان السامية ، ومنزلته العالية ، فقد حوت مؤلفاته آراء سديدة ، واختيارات كثيرة ، وتوجيهات حسنة ، وتعليلات جيدة ، ومناقشات واستدلالات أغلبها موفق .

وقد استرعى انتباهي أن بعض آراء أبي حيان في بعض هذه المصنفات يخالف آراءه في بعضها الآخر ، فوجدته يختار رأياً ما في كتاب ثم يردده ويختار غيره في كتاب آخر ، ولاحظت أن أكثر هذه الكتب مخالفة لسائرهما هو كتاب (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان) ، وهو ليس كتاباً مستقلاً بذاته ، وإنما هو حاشية على

كتاب آخر له وهو (غاية الإحسان فى علم اللسان) ، فهو لم يورد نص (غاية الإحسان) كاملاً ، ولكنه أورد منه ما خصّه بالشرح أو التعليق ، وأنفل ذكر الباقي .

ولما كان فى الكتاب كثير من الآراء والاختيارات المخالفة لاختيارات أبى حيان فى غيره ؛ كانت له أهمية خاصة عندى وأنا أقوم بدراسة قضايا الخلاف بين الرجلين ، فكان اهتمامى به شديداً ، وتتبعى له دقيقاً ، لكنه استغلق على فهم الكثير منه ، وذلك لأن الكتاب كما ذكرت حاشية ، والمحقق لم يورد المتن المشروح عند تحقيقه الكتاب ، كما أن بالكتاب كثيراً من التصحيحات والتحريفات والأخطاء ، وقد بدا الكتاب بسبب غياب المتن المشروح مفككاً مبتوراً فى بعض المواضع ، وتداخلت فيه بعض الموضوعات ، وكثرت فيه التعليقات التى لا تدرى المراد منها ، أو فى أى الأبواب هى ، وتداخلت فيه بعض الأحكام حتى إنك لتقف أمام بعض نصوصه مكتوفاً حائراً ، لما فيها من اللبس والغموض .

ولقد حفزنى ذلك على البحث عن المتن المشروح لتتم الإفادة من الشرح ، حتى هبّ الله تعالى لى ذلك ، فعثرت على مخطوطة له ، فكانت سعادتى بها بالغة ، وعزمت على تحقيق الكتاب ونشره ليرى النور ، ولتتم الإفادة من الشرح ، وحاولت العثور على نسخة أخرى للكتاب فلم أوفق ، ولما تصفحت النسخة التى عثرت عليها رأيت

صعوبة بالغة فى قراءة بعض كلماتها ، فصرفت النظر عن تحقيقه إلى أن يسر الله لى العثور على غيرها ، وظلت تلك النسخة جبيسة الأدراج إلى أن فقدت الأمل فى العثور على غيرها فاستخرت الله وعزمت على تحقيق الكتاب معتمداً على تلك النسخة ومسترشداً بكتاب (النكت الحسان) الذى ورد فيه كثير من متن الكتاب .

وقد جعلت البحث قسمين ، قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق .

أما قسم الدراسة فجاء فى مبحثين :

المبحث الأول : وعنوانه (أبو حيان الأندلسى حياته وآثاره) ذكرت فيه نبذة مختصرة عن أبى حيان ومصنفاته ، ولم أطل لشهرة الرجل وكثرة ما كتب عنه .

والمبحث الثانى : وعنوانه (مع غاية الإحسان فى علم اللسان) تحدثت فيه عن الكتاب فبينت موضوعه، وزمن تأليفه، وما دار حوله من مصنفات .

وأما قسم التحقيق فأوردت فيه النص محققاً متبعاً فى ذلك قواعد التحقيق المعروفة ، بعد أن قدمت له بمقدمة شملت : توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه ، ووصف المخطوطة ، وبيان منهج التحقيق .

وختمت ذلك بذكر قائمة المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها فى إخراج الكتاب ، ثم فهرست للموضوعات الواردة فيه.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله
في ميزان حسناتي يوم الدين ، وأن ينفع به ، اللهم آمين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

دكتور / الحسيني محمد القهوجي

القسم الأول : الدراسة

المبحث الأول: أبو حيان الأندلسي حياته وآثاره

المبحث الثاني: مع (غاية الإحسان في علم اللسان)

المبحث الأول

أبو حيان الأندلسي حياته وآثاره

اسمه ونسبه^(١) :

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي ، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النفزي .

وترجع كنيته (أبو حيان) إلى أن ولده يسمى (حيان) ، والجياني نسبة إلى موطن أهلته ، والنفزي نسبة إلى قبيلة نفزة البربرية التي ينتمي إليها .

(١) انظر في ترجمة أبي حيان: الدرر الكامنة ٧١/٥ ونفح الطيب ت د / احسان عباس ٥٣٥/٢ وطبقات الشافعية ٣١/٦ والبلغية ٢٨٠/١ وشذرات الذهب ١٤٥/٦ ، وغاية النهاية ٢٨٥/٢ والوافي بالوفيات ٢٨٢/٥ وطبقات ابن قاضي شهبة ١٥٣/١ وأبو حيان النحوي د / خديجة الحديثي ومقدمة المبدع المخلص مسن المتنوع ومقدمة الارتشاف والمدارس النحوية ص ٣٢٠ ونشأة النحو ص ٢٠٥ والمدرسة النحوية في مصر والشام ص ٢٧٥ ومقدمة النكت الحسان ص ٥ ومقدمة شرح الرمادي على اللوحة ص ٩ ومقدمات أجزاء التذيل والتكميل ١٣/١ ، ١/٢ وما بعدها ٦/٣ ، و٧/٤ ، و٥/٦ ، وقضايا الخلاف النحوي بين ابن مالك وأبي حيان (رسالة دكتوراه) للمحقق ص ١١ .

مولده ونشأته :

وكان موطن أهله مدينة حيان ، ولكنهم تركوها قبل مولده إلى غرناطة التي ولد فيها ، وكان مولده في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة من الهجرة^(١) .

وبدأ أبو حيان يتلقى تعليمه في غرناطة ، مسقط رأسه ، ثم غادرها سنة ٦٧٨ هـ أو سنة ٦٧٩ ، وطاف بالبلاد ، فذهب إلى فاس لكنه لم يطل بها مكثه فغادرها إلى سبتة وبجاية وتونس، وهكذا ظل ينتقل في مدن المغرب وشمال أفريقيا إلى أن وصل إلى القاهرة حيث استقر به المقام فيها .

يقول أبو حيان معدداً البلاد التي طوف بها: "سمعت بغرناطة ، ومالقة وبلشن والمرية ، وبجاية ، وتونس ، والإسكندرية ، ومصر ، والقاهرة ، ودمياط ، والمحلة وطهرمس ، والجزيرة ، ومنية بني خصيب ، ودشنا ، وقنا ، وقوص ، وبلبيس ، وبعيذاب من بلاد السودان ، وبينبع في مكة شرفها الله تعالى ، وجدة ، وأيلة " أ هـ^(٢)

(١) ينظر : أبو حيان النحوى ص ٣٢ ومقدمة المبدع ص ٣ ومقدمة التذييل ١/٢ .

(٢) نفح الطيب ٥٦٠/٢ .

شيوخه :

لم يشتهر أحد من النحاة بكثرة الشيوخ كما اشتهر أبو حيان ، إذ كان يرى ضرورة أخذ العلم عن المشايخ ، وأنه لا يصح أخذه عن الصحف وحدها ، ويكفى الرجل عيباً عنده ألا يكون له شيوخ مشهورون ، وأن يكون قد اكتسب علمه من الكتب وحدها ، يقول : " وهكذا وجدنا كل من نظر وحده من غير شيخ وإن كان ذكياً الفطرة يزل في أكثر مباحثه ويفهم غير ما أراده ذلك الفن ، ويكثر طعنه على أئمة وازدراؤه عليهم ، وما ذلك إلا لأن في غضون الكتاب (يريد كتاب سيبويه) أشياء تقصر عنها دلالة اللفظ ، فيحتاج إلى عالم بذلك الفن يزيل لبس ذلك اللفظ ويعين ما أبهم ويفصل ما أجمل " أ.هـ^(١)

وقد أنشد شعراً فيمن ينظر في الكتب وحده فقال :

يظن الغمر أن الكتب تهدي	أخافهم لا دراك العلوم
وما يدري الجهول بأن فيها	غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ	ضللت عن الصراط المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتى	تصير أضل من توما الحكيم ^(٢)

(١) التذييل ٩٠١/٦ وانظر : البحر المحيط ١٥٩/٣ .

(٢) ينظر : التذييل ٩٠١/٦ .

وقد ساعدت أبا حيان ظروفه على الإكثار من الشيوخ ، حتى بلغ عدد شيوخه نحو أربعمئة وخمسين عالماً ، يقول مفاخرأ بكثرة شيوخه : " وجملة الذين سمعت منهم نحو أربعمئة شخص وخمسين ، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار أفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام " أ.هـ^(١)

وقد ذكر هو بعض هؤلاء الشيوخ فقال^(٢) : " ومن أخذت عنه من النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الألبدي^(٣) ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي بن الضائع^(٤) ، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي^(٥) ، وأبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف القهري اللبلي^(٦) ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي بن النحاس " أ.هـ

-
- (١) انظر: نفع الطيب ٥٥٢/٢ والوافي بالوفيات ٢٧٨/٥ وشذرات الذهب ١٤٥/٦ .
 (٢) انظر: نفع الطيب ٥٥١/٢ والوافي بالوفيات ٢٧٧/٥ وانظر في شيوخه شذرات الذهب ١٤٥/٦ والبيغة ٢٨٠/١ وأبو حيان النحوي ٧٠ - ٧٢ .
 (٣) توفي سنة ٦٨٠ هـ ، وانظر : ترجمته في البيغة ١٩٩/٢ .
 (٤) لازم الشلوين وبلغ الغاية في النحو توفي سنة ٦٨٠ هـ ، انظر: البيغة ٢٠٤/٢ .
 (٥) كان محدثاً جليلاً ناقداً نحويّاً أصولياً، توفي سنة ٧٠٨ هـ ، انظر: البيغة ٢٩٣/١ .
 (٦) سمع من ابن خروف وأخذ عنه الدباج والبطليوسي والأعلم. توفي سنة ٦٩١ هـ ، انظر: البيغة ٤٠٢/١ .

ثقافته ومكانته العلمية :

كان أبو حيان إمام عصره الأُوحد في كثير من الفنون ، فلم يكن يرى إلا وهو مشغولاً بالعلم ، يقول الصفدي : " ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه لأنني لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب ، ولم أره غير ذلك " أ.هـ^(١)

فكان إمام عصره في النحو والصرف ، والتفسير ، كما كانت له اليد الطولى في الحديث وعلوم الدين واللغة والأدب والتراجم وطبقات العلماء ، وخصوصاً المغاربة ، كما كان له إلمام بكتب المتصوفة والكتب السماوية الأخرى كما كان له معرفة باللغات الأخرى مكنته تلك المعرفة من التأليف في قواعد هذه اللغات وهي الفارسية والحيشية والتركية ، يقول أبو حيان : " وقد اطلعت على جملة الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحيش وغيرهم ، وصنفت فيها كتباً في لغاتها ونحوها وتصريفها ، واستفدت منها غرائب " أ.هـ^(٢)

هكذا تنوعت معارف أبي حيان وشملت ثقافته كثيراً من الفنون لكنه كان ينفر من الفلسفة والمنطق وعلم الهيئة ، صرح بذلك في بعض كتبه .^(٣)

(١) نفح الطيب ٥٤٠/٢ ، وانظر : البغية ٢٨١/١ .

(٢) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ص ٢٣١ .

(٣) انظر : أبو حيان النحوى ص ٦٨ .

ويقول المقرئ في ثقافة أبي حيان : " وله اليد الطولى فى التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم ، خصوصاً المغاربة ، وتقييد أسمائهم على ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم ، لأنهم يجاورون بلاد الإفرنج وأسماءهم قريبة من لغاتهم وألقابهم كذلك " أ.هـ^(١)

وقال السيوطى : " وكان ثبناً قيماً عارفاً باللغة ، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما ، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد فى أقطار الأرض ، فيهما غيره ، وله اليد الطولى فى الحديث والتفسير وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم خصوصاً المغاربة ، وأقرأ الناس قديماً وحديثاً ، وألقى الصغار بالكبار ، وصارت تلامذته أئمة وأشياخاً فى حياته " أ.هـ^(٢)

مؤلفاته :

صنف رحمه الله فى التفسير والحديث والفقه والنحو والصرف ، والأدب واللغة والتاريخ والتراجم ، وفى اللغات الأخرى ، وفى البلاغة والعروض والقوافى والتصوف والأديان الأخرى .

(١) نفح الطيب ٥٤١/٢ .

(٢) بغية الوعاة ٣٨١/١ .

وقد كانت مؤلفاته في هذه الفنون تنم عن عبقرية نادرة ومقدرة علمية فائقة وثقافة واسعة ودراية ملمة بجوانب الموضوعات التي يتناولها.

وقد بلغت مصنفات أبي حيان سبعة وستين مؤلفاً^(١) طبع بعضها وما زال البعض مخطوطاً وفقد أكثرها .

فمن مصنفاته المطبوعة : تفسير البحر المحيط^(٢) ، والنهر الماد من البحر المحيط^(٣) وارتشاف الضرب من كلام العرب في النحو^(٤) واللمحة البدرية في علم العربية^(٥) ، والنكت الحسان في شرح غايصة اللسان^(٦) والمبدع الملخص من الممتع^(٧) وتقريب المقرب^(٨)

(١) انظر : مقدمة التذييل ٤٠/١ ، وانظر : مقدمة المبدع ص ١٨ .

(٢) طبع في ثمانى مجلدات وله طبعات عديدة منها طبعة دار الفكر .

(٣) طبع بهامش البحر المحيط .

(٤) قام بتحقيقه أ.د/مصطفى أحمد خليل النماس وطبع في ثلاثة أجزاء نشر الخانجي .

(٥) شرحها ابن هشام الأنصاري ، كما شرحها البرماوى ، وطبع الشرحان ، حقق شرح

ابن هشام د/ هادى نهر طبع بغداد سنة ١٩٧٧ وله تحقيق آخر ، وحقق شرح

البرماوى د/ عبد الحميد الوكيل ط ١ سنة ١٤٠٦ هـ .

(٦) حققه د/ عبد الحسين الفتيلى ، وطبع بمؤسسة الرسالة ببغداد ط (١) ١٩٨٥ .

(٧) حققه د.عبد الحميد السيد طلب، ونشرته مكتبة دار العروبة سنة ١٤٠٢ هـ،

وحققه د/ مصطفى النماس ونشرته مكتبة الأزهر ١٤٠٣ هـ .

(٨) حققه د/ عفيف عبد الرحمن ، طبع دار المسيرة ، بيروت .

والتدريب في تمثيل التقريب^(١) ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك^(٢)
وتذكرة النحاة^(٣) وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب^(٤)
والارتضاء في الفرق بين الضاد والطاء^(٥) وكتاب الإدراك للسان
الترك^(٦) ، وديوان أبي حيان^(٧) .

ومن مصنفاته المخطوطة: التذيل والتكميل^(٨) وغاية الإحسان في
علم اللسان^(٩) والهداية في النحو^(١٠) ودالية في تفضيل النحو^(١١)

-
- (١) حققته د/ نهاد فليح حسن ، طبع مطبعة الإرشاد ، بغداد سنة ١٩٨٧ م .
(٢) لم يتمه أبو حيان ونشره سدني جليزر ، أمريكا سنة ١٩٤٧ وقام بتحقيقه في جامعة
الأزهر د/ محمود عيد ونال به درجة العالمية الدكتوراه .
(٣) طبع منه جزء بتحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ، طبع مؤسسة الرسالة . بيروت ،
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .
(٤) طبع بحمالة . سوريا سنة ١٣٤٥ هـ .
(٥) وهو اختصار لكتاب ابن مالك الاعتضاد في الفرق بين الطاء والضاد وطبع ببغداد
سنة ١٩٦١ م ، انظر : أبو حيان النحوي د/ خديجة الحديثي ص ١٦٢ .
(٦) طبع بالقسطنطينية سنة ١٣٠٩ هـ ، انظر : أبو حيان النحوي ص ١٨٣ .
(٧) حققه د/ أحمد مطلوب ود/ خديجة الحديثي ، بغداد سنة ١٩٦٩ م .
(٨) نشر منه جزء بمطبعة السعادة بمصر ، وقام بتحقيقه نخبة من علماء الأزهر ، وقسموه
ثمانية أجزاء ، ونالوا به درجة العالمية الدكتوراه .
(٩) وهو موضوع الدراسة .
(١٠) حققه الأستاذ / محمود محمود السيد الدريني ، ونال به درجة التخصّص
الماجستير .
(١١) يوجد منه مخطوط في مكتبة برلين ونسخة بالخزانة العامة تحت رقم ٣٢٩ .

والخصور والمقصود الحدود والمقصود^(١) والموفور من شرح ابن
عصفور^(٢) وله مصنفات عديدة غير هذه لكنها مفقودة^(٣).

تلاميذه :

كان لتقافة أبي حيان وغزارة علمه ، وكثرة ما حفظ ووعى
من العلوم وسعة اطلاعه وكثرة مصنفاته الأثر العظيم فى كثرة
تلاميذه ومريديه فأخذ عنه أكابر عصره ، وتقدموا فى حياته ،
ومنهم :

إبراهيم السفاسى (ت ٧٤٢ هـ) وابن أم قاسم المرادى (ت
٧٤٩ هـ) وابن مكنوم (ت ٧٤٩ هـ) والشيخ تقى الدين السبكي
(ت ٧٥٥ هـ) والسمن الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) وابن هشام
الأنصارى (ت ٧٦١ هـ) والصفدى (ت ٧٦٤ هـ) وابن عقيل (ت
٧٦٩ هـ) والجمال الاسنوى (ت ٧٧٢ هـ) وناظر الجيش (ت
٧٧٨ هـ) ، وابن مرزوق التلمسانى (ت ٧٨١ هـ) وتقى الدين
البغدادى (ت ٧٨١ هـ)^(٤).

(١) مختصر لتحفة المودود فى المقصود والمدود لابن مالك ، ومنه نسخة بدار الكتب

برقم ٥١٧٣ هـ . انظر : مقدمة التذيل ٣٦/١ .

(٢) رسالة ماجستير بجامعة القاهرة . تحقيق د/ عيد مصطفى درويش .

(٣) انظرهما : فى : أبو حيان النحوى ص ١٠١ وما بعدها والتذيل والتكميل
٣٤/١ - ٤٠ من المقدمة . ونفع الطيب ٥٥٢/٢ .

(٤) انظر : البغية ٢٨٠/١ وما بعدها ٧٦/٢ وشذرات الذهب ٤٧/٦ وأبو حيان
النحوى ص ٤٥ والمدرسة النحوية فى مصر والشام ص ٢٩٠ .

وفاته :

وبعد هذه الحياة الحافلة بالقراءة والتأليف والدراسة والتدريس كانت المنية واللقاء المحتوم ، وكان ذلك في الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ، وصلى عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب^(١) .

(١) انظر : نفح الطيب ٥٣٨/٢ .

المبحث الثانى

مع (غاية الإحسان فى علم اللسان)

أولاً : موضوع الكتاب .

موضوع الكتاب هو النحو الشامل للصرف ، فقد تناول فيه المصنف الموضوعات النحوية والصرفية وحروف المعجم والضرورة الشعرية .

بدأ المصنف كتابه بتعريف النحو والكلمة ، ثم بين أقسام الكلام ، وقسم النحو إلى قسمين ، أحدهما : الأحكام الإفرادية ، وموضوعها علم الصرف ، والثانى : الأحكام التركيبية ، وهى موضوعات علم النحو .

وبدأ بالحديث عن الأحكام التركيبية ، وجعلها قسمين : إعرابية ، وغير إعرابية وهى البناء ، وشرع فى بيان الأحكام الإعرابية ، فعرف الإعراب وألقابه وعلاماته ، ثم تناول النكرة والمعرفة ، وتحدث بعد ذلك عن المرفوعات ، وأدخل فيها الحديث عن الاشتغال والنواسخ ، ثم تناول المنصوبات وأدخل فيها الحديث عن العوامل ، ثم تناول المجرورات ، وتحدث بعدها عن التوابع ، ثم تكلم عن الفعل وأفعال المدح والذم والتعجب ، وأفعل التفضيل ، ونواصب المضارع وجوازمه ، ثم الممنوع من الصرف .

وبعد ذلك تناول القسم الثاني من الأحكام التركيبية وهو البناء، فتكلم عن الحكاية وتأنيث الفعل، والعدد وكنائاته، والإدغام فى كلمتين، والتقاء الساكنين، ونقل حركة الهمزة، والتقاء الهمزتين، والوقف، والإخبار.

ثم شرع فى القسم الثانى من أقسام النحو، وهو الأحكام الإفرادية، وجعله قسمين: أحدهما: ما يلحق الكلمة فى أولها وآخرها، والثانى: ما يكون لها فى نفسها، وهو التصريف.

ثم بدأ بالقسم الأول، وتحدث فيه عن همزة الوصل، والمثنى، والجمع المسلم، والنسب، وتاء التأنيث، ونون التوكيد.

وبعد ذلك شرع فى القسم الثانى من الأحكام الإفرادية، وجعله قسمين: أحدهما: تغيير يجعل الكلمة على صيغ مختلفة لمعان مختلفة، والثانى: تغيير لغير معنى.

وبدأ بالقسم الأول فتحدث فيه عن التصغير، وجمع التكسير، والمصادر، واسم الآلة، وصيغ المبالغة، والمقصور والممدود، واسم الفاعل واسم المفعول.

ثم أتى بالقسم الثانى، وتناول فيه المجرد والمزید، وأبنية الفعل، والميزان الصرفى، والزيادة، والإدغام فى كلمة، والحذف والبطل والقلب.

ثم تناول حروف المعجم ، والإمالة ، وتفخيم الراء وترقيقها ،
وتغليظ اللام وترقيقها ، ومخارج الحروف وصفاتها .

ثم عقد باباً للقسم الثالث من أقسام الكلم وهو حروف المعاني،
تحدث فيه عن الحروف العاملة والمهملة ومعانيها .

ثم عقد باباً في آخر الكتاب للشعر والسجع ، تحدث فيه عن
الضرورة الشعرية وما يجوز للشاعر في الضرورة وقسمها إلى : زيادة
وحذف وبدل وتقديم وتأخير .

كل ذلك ذكره المصنف بإيجاز شديد وإلمام واسع بكثير من
الأحكام معتمداً في ذلك المذهب البصرى مجتنباً ذكر الخلاف إلا في
القليل النادر .

ثانياً : زمن تأليف الكتاب .

بين لنا المصنف في آخر الكتاب زمن تأليفه ، فذكر أنه فرغ من
تصنيف الكتاب في الحادى عشر من رمضان سنة تسع وثمانين
وستمئة، حيث قال: "كتبها بخطه أبو حيان مصنفها عفا الله عنه
وكان الفراغ من تصنيفها يوم الأحد حادى عشر رمضان المعظم من
سنة تسع وثمانين وستمئة بالقاهرة المحروسة من ديار مصر حرسها
الله".

فالكتاب يعد من أوائل مصنفاته إن لم يكن أولها ، فلا نعلم أن له كتاباً ألف قبل هذا، وقد كتب عليه بعد ذلك (النكت الحسان)، وقد أشار المصنف إلى (النكت الحسان) في التذييل والتكميل^(١) والبحر المحيطة^(٢) ومنهج السالك^(٣) .

ثالثاً : ما ألف حول الكتاب .

لم يؤلف حول الكتاب فيما أعلم إلا مصنفان ، أحدهما للمصنف وهو (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان) والثاني : منظومة لأحد تلاميذه .

أولاً : النكت الحسان .

عاد أبو حيان إلى غاية الإحسان فكتب عليه حواش سماها (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان)، قام فيها بالتوضيح لغامضها، والتمثيل لقواعدها ، وزاد فيها بعض الخلافات والتفصيلات والاستدلالات ، وقد بين ذلك في المقدمة حيث قال^(٤) :

(١) انظر : ٥٨١/٦ .

(٢) انظر : ٣٣٠/١ .

(٣) انظر : ١٦١ .

(٤) النكت الحسان ص ٣١ .

" هذه النكت أُمليتْها على مقدمتى المسماه : (غاية الإحسان فى علم اللسان) ، فتحت فيها مقفلها ، وأوضحت مشكلها ، وأكثرها إنما هو إبداء حكم فى صورة مثال ، وربما أُلِمتْ بزيادة حكم ، أو ذكر خلاف أو استدلال ، ولم أقصد إرخاء العنان فى هذا المضمار ، بل آثرت الإيجاز على الإكثار ، وسميتها (النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان) وهى وإن كان جرماً ضئيلاً ، وما تضمنته بالنسبة إلى الفن العربى قليلاً فربما اشتملت على فوائد لا تقتبس إلا منها ، وفرائد لا تؤثر إلا عنها ، والله أسأل أن يجعل ذلك مرقاة إلى فهم كتابه ومنجاة من عذابه ، وموجباً لجزيل ثوابه . عنه وكرمه " (١) .

والكتاب يعد حاشية على (الغاية) وليس شرحاً كما يوهم اسمه ، وقد ذكر المصنف أنه (نكت) وضعها على (الغاية) ، فلم يورد المصنف فى الكتاب كل متن الغاية ، بل كان يورد بعض عبارات الغاية ثم يشرحها ، ويمثل لها ويعلق عليها بما يراه مميزاً بين متن الغاية والنكت بكلمة (قوله) قبل متن الغاية ، ثم يذكر عبارة أخرى ويشرحها ويعلق عليها ، وقد يترك بين العبارتين عبارات لم يذكرها ولم يتعرض لها ، من ذلك :

(١) النكت الحسان ص ٣١٤ .

١- متن الغاية المذكور في النكت الحسان ص ٣٥ - ٣٦ :
 - " والمعرب : الاسم المتمكن والمضارع غير المباشر بنون توكيد
 أو إناث إلا ما جمع بألف وتاء مزيدتين فنصبه بكسرة " .

بينما المتن في الغاية " والمعرب : الاسم المتمكن والمضارع غير
 المباشر بنون توكيد أو إناث ، فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة
 ويجزم بمحذف حركة ، إلا ما جمع بألف وتاء مزيدتين فنصبه بكسرة " .

٢- المتن في النكت ص ٣٨ : " أو مثني فيرفع بالألف ، وهكذا
 جمع السلامة في المذكر ، ويجران وينصبان ، وما في حكمهما "

والنص في الغاية هكذا: " أو مثني فيرفع بالألف ، أو جمعاً مذكراً
 سالماً ، فيرفع بواو ، ويجران وينصبان بياء ، وما في حكمهما كهما " .

٣ - كل ما ذكره في متن الغاية في باب المنصوبات ص ٨٩-٩١
 هو: " أو بهما ، إلى اثنين .. أمر ، وسمع المعلقة بعين ، وغير متصرف ،
 والقلبي ، اقتصاراً واختصاراً ، إلا أحد مفعولي (ظن) " .

والنص في الغاية : " باب المنصوبات : المفعول به غير النائب ،
 وعامله فعل ، واسم فاعل ومثال ومصدر واسم فعل .

الفعل متعد إلى واحد بنفسه، أو بحرف جر ، أو بهما ، ومتعد إلى
 اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر ، نحو: أمر، وإليهما وثانيهما غير
 الأول ، نحو: كسا ، وإليهما وثانيهما خبر في الأصل، وهي: زعم وحجا

وجعل وعلم ووجد وألفى ودرى وظن وحسب وخال ورأى وصير
ورِد وترك واتخذ وسمع المعلقة بعين ، فى رأى ، وغير متصرف :
وهب وتعلم بمعنى اعلم ، والقلبي منها من أحكامه التعليق والإلغاء .

وإلى ثلاثة: الأول فاعل فى المعنى والاثنان مبتدأ وخبر فى الأصل،
وهى: أعلم وأرى ونبأ وأنبأ وأخبر وخبر وحدث .

ويجوز حذف كل مفعول اقتصاراً واختصاراً ، إلا أحد مفعولى
(ظن) أو أحد مفاعيل (أعلم) فلا يحذف اقتصاراً " .

بل إن المصنف أشار إلى أنه لم يورد النص كاملاً يتضح ذلك فى
نحو قوله : " قوله (إلى اثنين .. إلى أمر) " فدل بذلك على أنه لم يورد
كل النص^(١) .

وقد حقق الكتاب الدكتور / عبد الحسين الفتلى ، وصدر عن
مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

وذكر الدكتور/ عفيف عبد الرحمن فى مقدمة تذكرة النجاة^(٢) أنه
يقوم بتحقيقه ، وأنه سينشره قريباً ، لكنى لم أره حتى الآن.

والكتاب وإن كان مهماً لأنه يمثل طوراً من أطوار حياة أبى
حيان، لما فيه من الآراء والاختيارات التى خالف بعضها آراءه

(١) النكت الحسان ص ٨٩ وانظر ص ٥٩ .

(٢) ص ٢٠ .

واختياراته فى بعض كتبه الأخرى التى ألفها بعد ذلك، ولأنه بحق
كما قال مؤلفه اشتمل على فوائد لا تقتبس إلا منه ، وفوائد لا تؤثر إلا
عنه ، فقد نشر فى صورة أفقدته الكثير من قيمته^(١) ، وذلك لأمر :

أولها : أن الكتاب يعد حاشية ، والواجب فى تحقيق الحواشى أن
يورد المتن المشروح ، أو تذكر النصوص المتروكة فى حاشية التحقيق
حتى لا يبدو الكتاب مفككاً مبتوراً فى بعض المواضع ، ولم يفعل ذلك
المحقق ، ولم يشر إلى ذلك من بعيد ولا من قريب .

ثانيها : أنه وقع فى الكتاب كثير من الأخطاء التى دفع إليها
غيباب النص المشروح فالتبست الأمور على المحقق ، وتداخلت
الموضوعات والأحكام بعضها فى بعض ، حتى إنك لتقف أمام بعض
نصوص الكتاب حائراً لما فيها من لبس وغموض ، من ذلك :

١ - ما جاء فى باب (عمل اسم الفعل) ص ٩٣ : " (ولا يقدم
معموله) خلافاً للكسائى فى إجازته : زيدا ضرباً ، (ولا ينصب
المضارع) مثاله : ضرب زيدا فيغضب عمرو ، خلافاً له أيضاً " .

واسم الفعل لا ينصب المضارع والنص كما فى الغايّة : " ولا
ينصب المضارع بإضمار (أن) بعد الفاء فى جوابه " .

(١) حتى تمنيت أن يغى الدكتور / عفيف بوعده وينشر الكتاب .

٢ - ما جاء في باب الممنوع من الصرف ص ١٥٥: " (والعجمة)

تخوز من الجنسية ، نحو : ديباج و ابريسم .. "

والكلام غير واضح ولا يفهم المراد منه لغياب المتن ، كما أن فيه خطأ مطبعياً ، والنص بعد التصويب : " (والعجمة الشخصية) تخوز من الجنسية " .

٣ - ما جاء في باب النواسخ ص ٦٥ : " وهى : (كان وإن

وأخواتها وما وإن عند من يعملها ، ولا إن عملت عمل ليس ، أو عمل إن ، وظننت وأخواتها) وقوله (بلا شرط) أى لا يشترط فيها ما اشترط فى الباقي " .

وحين تقرأ لا تدري أى الأدوات التى ذكر أنها لا يشترط فيها ما شرط فى الباقي ، فإذا نظرنا فى الغاية وجدنا النص فيها هكذا: " النواسخ : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس بلا شرط، ودام صلة لما الظرفية " ففهم المراد ، كما يلاحظ أنه أدخل كلاماً بين الأقواس فأوهمنا أنه من المتن ، وهو فى الحقيقة ليس من المتن .

٤ - ما جاء فى باب الإدغام ص ١٧٨ : " قوله (النون فى

من ..) ويريد (وجوباً إن سكنت) نحو : من وال ، ومن يقول " .

ومهما وقفت أمام النص لتفهمه فلن تصل إلى المراد منه ، لكن إذا رجعنا إلى الغاية استطعنا تصويب النص ، فيكون هكذا : " قوله (والنون في (يرمل) وجوباً إن سكنت) نحو : من وال ، ومن يقول " .

٥ - ما جاء في ص ٩٧ تحت عنوان (الصفة المشبهة) وهو : " قوله (بالأصلة) تحرز من اسم الفاعل ، فإنه (اسم دال على معنى قائم بالفاعل لا بالأصلة) بل لكونه مشتقاً من المصدر " .

فأوهمنا أن الكلام في باب الصفة المشبهة ، وليس الأمر كذلك بل الكلام في باب (المصدر) يوضح ذلك ما جاء في الغاية وهو : " المصدر اسم دال بالأصلة على معنى قائم بفاعل " ، كما أوهمنا المحقق أن تعريف اسم الفاعل من متن الغاية إذ وضعه بين قوسين ، والصحيح أنه ليس من متن الغاية بل هو من الشرح^(١) .

ثالثها : أن المحقق خلط بين المتن المشروح والشرح في مواضع كثيرة ، فوضع نصوباً من النكت بين قوسين وهي ليست من الغاية ، وأخرى لم يضعها بين قوسين وهي من الغاية ، وقد مرت بنا غمـاذج لذلك ، ومن ذلك :

- ما جاء في ص ٩٥ وهو : " ويقال : يا لزيد لعمرو ، فعمرو مستغاث من أجله ، والمندوب إما علم ، نحو : وازيداه ، أو

(١) وانظر: ص ٧٣ حيث أدخل (ما ولا) العاملين عمل (ليس) في باب أفعال المقاربة.

موصول دون أل ، تحرز مما فيه أل ، مثل الذى والذى ، نحو: وامن حفر
بئر زمزماه ، أو مضاف مثل : واغلام زيده " .

وفى هذا النص كلمات كثيرة من متن الغاية لكنها لم توضع بين
أقواس ولم تميز من الشرح ، وفى الغاية: "وحرف المندوب (يا) و(وا)
وهو إما علم أو موصول دون (أل) أو مضافاً إلى معرفة " (١) .

رابعها : أن الكتاب حوى الكثير من التصحيف والتحريف
والأخطاء المطبعية والخطأ فى الضبط، ولا أكون مبالغاً إذا ادعيت أنه لا
تكاد تخلو من هذه الأخطاء صفحة من صفحات الكتاب ، ومن ذلك:
- جاء فى ص ٩٦: " أو قبل آخره حرف مد ولين زائد حرفاً " .
والصواب : " حُذِفَا " .

- جاء فى ص ١٠٢ : " (وإن كان عن تمام الاسم ينون) نحو :
عشرون " . والصواب : " بنون " .

- وجاء فى ص ١١٢ : " (والباء فى كليهما) أى : المظهر
والمضمر " والصواب : " والباقي كليهما " .

- وجاء فى الصفحة ذاتها : " قوله (والباء فى كليهما) أى : الله
والرب " والصواب : " والتاء كليهما " .

(١) وانظر النكت الحسان ص ١٢٠ .

- وفى ص ١٦٩ : " قوله (ويعتبر هو) يعنى معطوفه، وقد مثل " .
والصواب : " ويفسر هو " .
- وجاء فى ص ١٧٧ : " قوله (وستة من) يعنى بالستة " .
والصواب : " قوله (وستهن) يعنى بالستة " .
- وجاء فى ص ٥٢ : " أ مضافاً إليه المصدر " . والصواب :
أو مضافاً " .
- وفى الصفحة ذاتها : " وتحرز من غير المنصرف ، وهو ما لزم
المصدرية " . والصواب : " من غير المتصرف " .
- وفى ص ٥٤ : " ويتعين الأول عند اجتماعهما " . والصواب :
" عند اجتماعها " .
- وفى ص ٦٢ : " إنه منصوب بضربت هذه الناحية لضميره " .
والصواب : " هذه الناصبة لضميره " .
- وفى الصفحة ذاتها : " وإذا جاز العامل فى متعلق المبتدأ " .
والصواب : " وإذا جاز للعامل " .
- وفى ص ٨٠ : " ما صلح اسماً لكأن نصبته وخيراً رفعتة " .
والصواب : " ما صلح اسماً لكأن " ، وتكرر الخطأ فى الفقرة ذاتها .
- وفى ص ٨٣ : " ولا على معموله " . والصواب حذف (لا) .
- وفى ص ٩٢ : " ألا لا يصغر " . والصواب : " أن لا يصغر " .
- وفى ص ١٤٣ : " ويجوز تقديم منصوب منصوبها عند التمييز " .
والصواب : " غير التمييز " .

- وفى ص ١٧٠ : " والمعطوف تدل (أل) على كل من المعطوف .. " . والصواب : " تدخل (أل) على كل . " .
- وفى ص ٢٠٠ : " فإن لم يكن بالياء كميم وقريش " . والصواب : " بالتاء " (١) .
- ومن الخطأ فى الضبط قوله فى ص ٩٣ : " أو إطعام أحدكم " . والصواب : " أحدكم " بضم الدال .
- وما ورد فى ص ٩٩ وهو : " أقبل زيد طويل الأنف " . والصواب : " طويل " بالنصب .
- وما جاء فى ص ١٤٦ : " ما كان الله ليذر " . والصواب : " ليذر " بالنصب (٢) .

ثانياً : نظم غاية الإحسان :

ذكر السيوطي (٣) أن عبد الرحمن بن أحمد بن على الواسطي تقي الدين البغدادى المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمئة، وهو من تلاميذ أبي حيان نظم (غاية الإحسان) وعرضها على أبي حيان فأعجبته ، وقرّظها.

(١) وانظر المزيد فى ص: ٥٠٠، ٥٠٩، ٦٣، ٧٧، ٧٩، ٩٠، ٩٣، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٨،

١١١، ١١٥، ١٤٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٨.

(٢) وانظر المزيد من أخطاء الضبط فى ص: ٥٣، ٥٧، ١٣٣، ١٤١، ١٤٤ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ٧٦/٢ وأبو حيان النحوى د/ خديجة الحديثى ص ١٤٤

وخصائص مذهب الأندلس النحوى ص ٢٥٦ .

القسم الثاني : التحقيق

أولاً: توثيق نسبة الكتاب

ثانياً: وصف المخطوطة

ثالثاً: منهج التحقيق

رابعاً: نماذج من المخطوطة

مقدمة التحقيق

أولاً: توثيق نسبة الكتاب:

كتاب (غاية الإحسان في علم اللسان) من تصنيف أثير الدين أبي حيان الأندلسي ، ونسبة الكتاب إليه لا يتطرق إليها الشك ، فقد نسب إليه في الكتب التي ترجمت وعرفت بالشيخ^(١) ، ونسب إليه في فهرس دار الكتب المصرية ، كما نسب إليه في صفحة العنوان ، ففيها : " غاية الإحسان في علم اللسان تأليف أبي حيان " ، كما نسب إليه في أول المخطوطة ، وآخرها ، فقد جاء في آخرها : " غاية الإحسان في علم اللسان ، كتبها بخطه أبو حيان مصنفها - عفا الله عنه - وكان الفراغ من تصنيفها يوم الأحد حادى عشر رمضان المعظم من سنة تسع وثمانين وستمائة بالقاهرة المحروسة من ديار مصر ، حرسها الله " .

وفي صفحة العنوان إجازة من أبي حيان لابنه حيان نسب فيها الكتاب إلى أبي حيان ، وفي آخره إجازة أخرى من أبي حيان نسب فيها الكتاب إليه .

(١) انظر : بغية الرعاة ٢٨٢/١ وأبو حيان النحوى ص ٤٥ والمدرسة النحوية في مصر والشام ص ٢٩٠ .

ونسبت الغاية لأبي حيان فى مقدمة النكت الحسان ، حيث قال: " هذه النكت أملتتها على مقدمتى المسماة بـ (غاية الإحسان فى علم اللسان) فتحت فيها مقفلها وأوضحت مشكلها " (١) .

وإذا كان كتاب (النكت الحسان) من تصنيف أبى حيان ، وصحة نسبته إليه إذ أشار إليه فى بعض مصنفاته (٢) ، فهو حواش على (غاية الإحسان) له أيضاً ، وفى صحة نسبة (النكت الحسان) إليه تأكيد لنسبة الغاية إليه .

ثانياً: وصف المخطوطة التى اعتمد التحقيق عليها .

اعتمدت فى تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية وحيدة - هى نسخة المؤلف كتبها بخطه ، ولم أستطع الحصول على غيرها ، مع حرصى الشديد على ذلك لصعوبة قراءتها ، واستعنت على قراءتها بكتاب (النكت الحسان) إذ هو حواش على الغاية ، فقد أورد فيه كثيراً من متن الغاية .

وهذه النسخة موجودة بدار الكتب المصرية ضمن مجموعة أولها (غاية الإحسان) ثم (المبدع الملخص من الممتع) ثم (الموفور من شرح ابن عصفور) ، وكلها لأبى حيان، تحت رقم: ٢٤ نحو ش ، وهى مكتوبة بخط المؤلف .

(١) النكت الحسان ص ٣١ .

(٢) أشار إليه فى التذييل ٥٨١/٦ بما هو موجود فى النكت الحسان ص ١٤٦ .

ويوجد منها مصورة في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول
العربية .

وتقع هذه النسخة في إحدى وأربعين صفحة ، في كل صفحة
خمسة عشر سطراً ، متوسط كلمات السطر عشر أو إحدى عشر
كلمة ، يوجد بين أسطر بعض صفحاتها تعليقات .

مكتوب على صفحة العنوان اسم الكتاب منسوباً إلى أبي حيان،
ونصه : " غاية الإحسان في علم اللسان تأليف أبي حيان " .

وتحت العنوان تملك هذا نصه : " ملكه بفضل ربه وكرمه محمد
محمود بن التلاميذ التركى نسباً بالمدينة المنورة ثم وقفه على عصبته
بعده فمن بدله فأثمه عليه في ١٢٨٩ " .

وتحت التملك إجازة من أبي حيان لولده (حيان) وهذا نصها :
"قرأت جميع هذه المقدمة رواية على مصنفها والدى - في مجلسين:
آخرهما يوم الاثنين العشرين لجمادى الأولى سنة اثنين وعشرين
وسبعمائة بمكثله من باب البحر بظاهر القاهرة المحروسة ، كتبه حيان " .

وبعد ذلك جاء تصديق من أبي حيان لما ذكره أبوه ، وهذا
نصه : " ما ذكره ابني حيان صحيح ، وأجزت له أن يروى عنى
جميع مروياتى ومصنفاتى ومختصراتى ومنشأتى وجميع ما يجوز لى
وعنى روايته بشرطه لفطنته بذلك ، كتبه أبو حيان " .

وفى ظهر صفحة العنوان بدأ الكتاب ، وأوله : " بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي : الحمد لله والشكر على ما ألهنا من الثناء وأسبغ علينا من النعماء " .

وفى الصفحة الأخيرة من الكتاب : " غاية الإحسان فى علم اللسان ، وكتبها بخطه أبو حيان مصنفها ، عفا الله عنه ، وكان الفراغ من تصنيفها يوم الأحد حادى عشر رمضان المعظم من سنة تسع وثمانين وستمائة بالقاهرة المحروسة من ديار مصر حرسها الله".

وبعد ذلك إجازة من أبى حيان لأحد تلاميذه ، جاء فيها: " قرأت جميع هذا الكتاب المسمى بغاية الإحسان فى علم اللسان على مصنفه الشيخ الفقيه الإمام العلامة الحافظ الحجة ، عمدة النحاة والمفسرين زين الحفاظ والمدربين ، سيبويه الزمان أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الجياني النفري ، عرضاً من صدرى عن ظهر قلب وبحناً لجميعها مستوفى فى نحو من سستين ، وكان الفراغ من بحثى لها يوم الاثنين الثالث والعشرين لجمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وسبعمائة ، وأجاز لى ما يجوز له روايته وما أنشأه وصنفه ولخصه . كتب ذلك طه بن محمد بن رضا الأمرسى المطلبسى النابلسى . والحمد لله رب العالمين " .

ثالثاً: منهج التحقيق .

لما كان الغرض من تحقيق النصوص هو إخراجها سليمة وفق ما أراد مؤلفها ، وتيسيرها على القارئ وتوثيق ما جاء بها فقد تلخص منهجى فى التحقيق فيما يلى :

- تحرير النص وفق قواعد الإملاء المتعارف عليها الآن ، ولم أتقيد برسم المخطوطة .
- أشرت إلى بداية ونهاية كل صفحة من صفحات المخطوط ، ووضعت رقمها بين خطين مائلين عند بدايتها .
- حاولت الحفاظ على النص ولم أتدخل فيه إلا عند الحاجة ، وصوبت ما جاء به من تحريف أو تصحيف ، وأشرت إلى ذلك فى الحاشية ، وجعلت الزيادات بين معقوفين هكذا [] .
- وضعت عناوين لما احتاج إلى عنوانات، وجعلتها بين معقوفتين.
- علقت على النص بما يحتاجه من تعليق ، وشرحت غامضه ، وفصلت مجمله وبينت مراده، وأتيت بشواهد وأمثلة عند الحاجة، معتمداً فى ذلك كله على ما تيسر لى من المصنفات النحوية والصرفية وخصوصاً مصنفات أبى حيان ، فحاولت شرح كلامه بكلامه .
- رجعت إلى مؤلفات أبى حيان الأخرى لأبين مذهبه فيها ، ومدى موافقته أو مخالفته لما ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وخصوصاً أن له آراء كثيرة فى هذا الكتاب تخالف آراءه فى كتبه الأخرى .

مراجعة: نماذج من المخطوطة .

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, appearing on the right side of the page.

علاوة على

عبد السلام البستاني

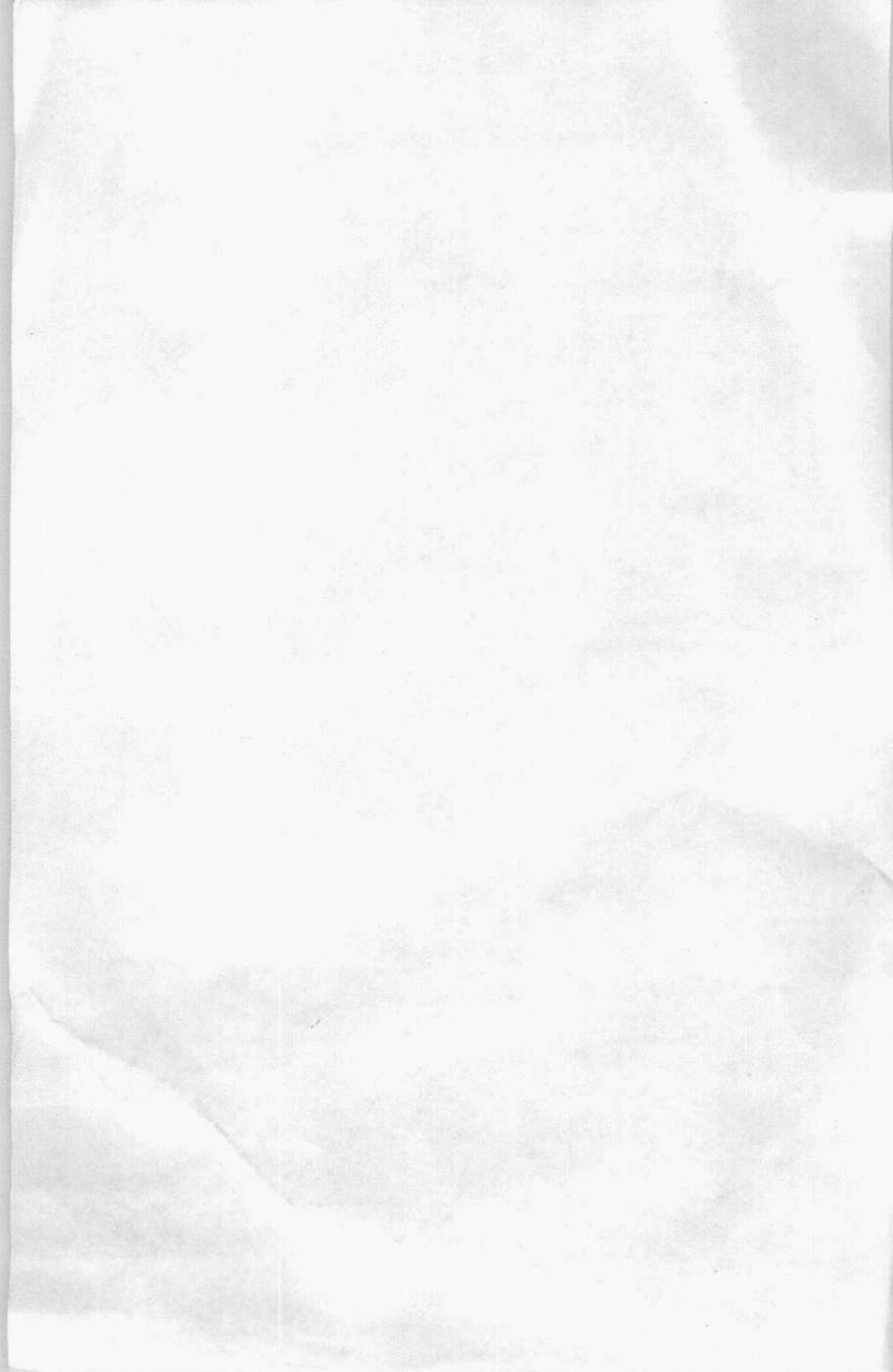
٢٤ خومير ٢٧٦٩ خومير

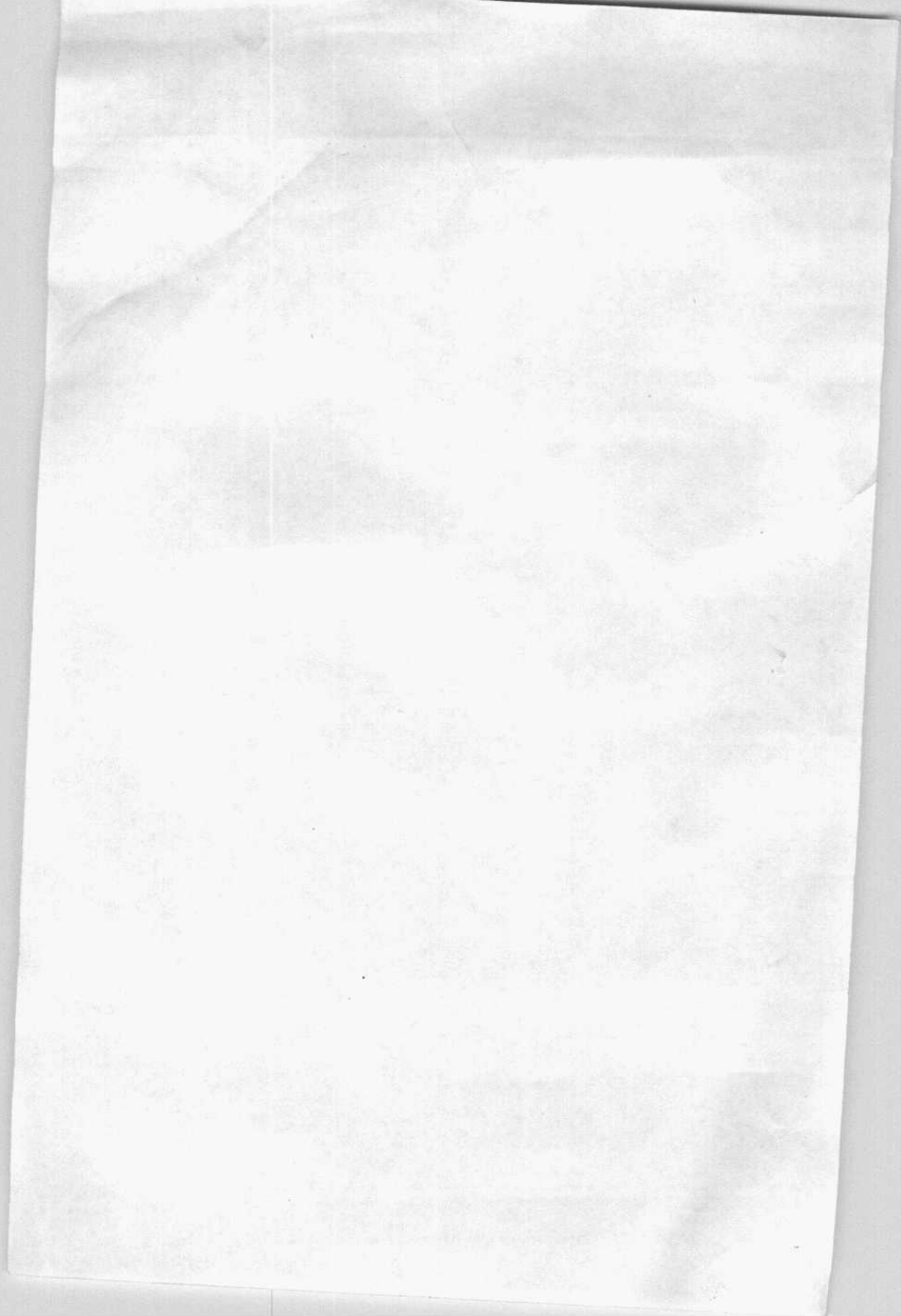
۱۲۱

ملكه بفضله وكرمه محمد محمود بن التلاميذ التكريسي
يا لمدينة المنورة ثم وفيم على عهده بعد وفاته عليه

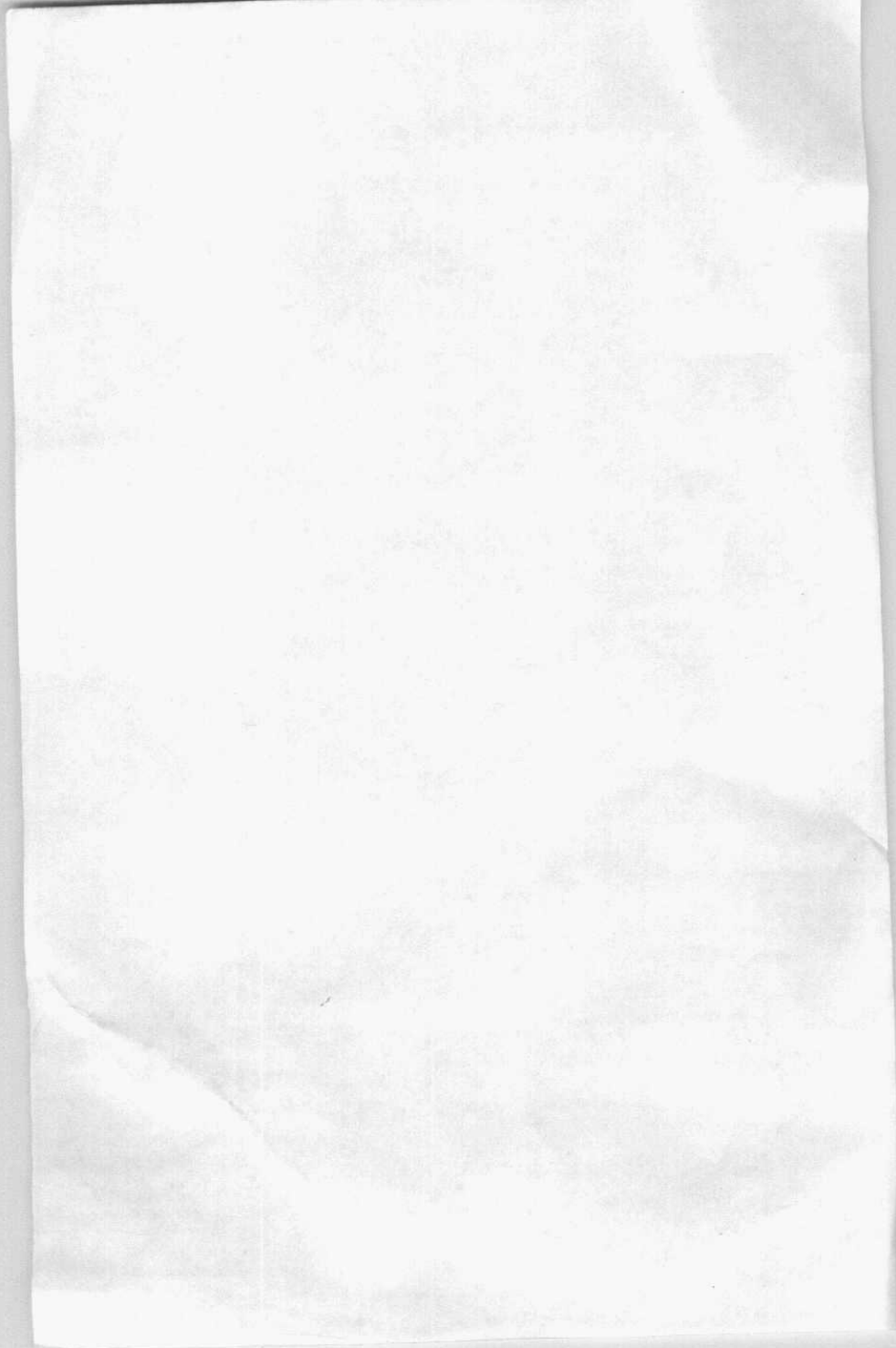
[illegible]

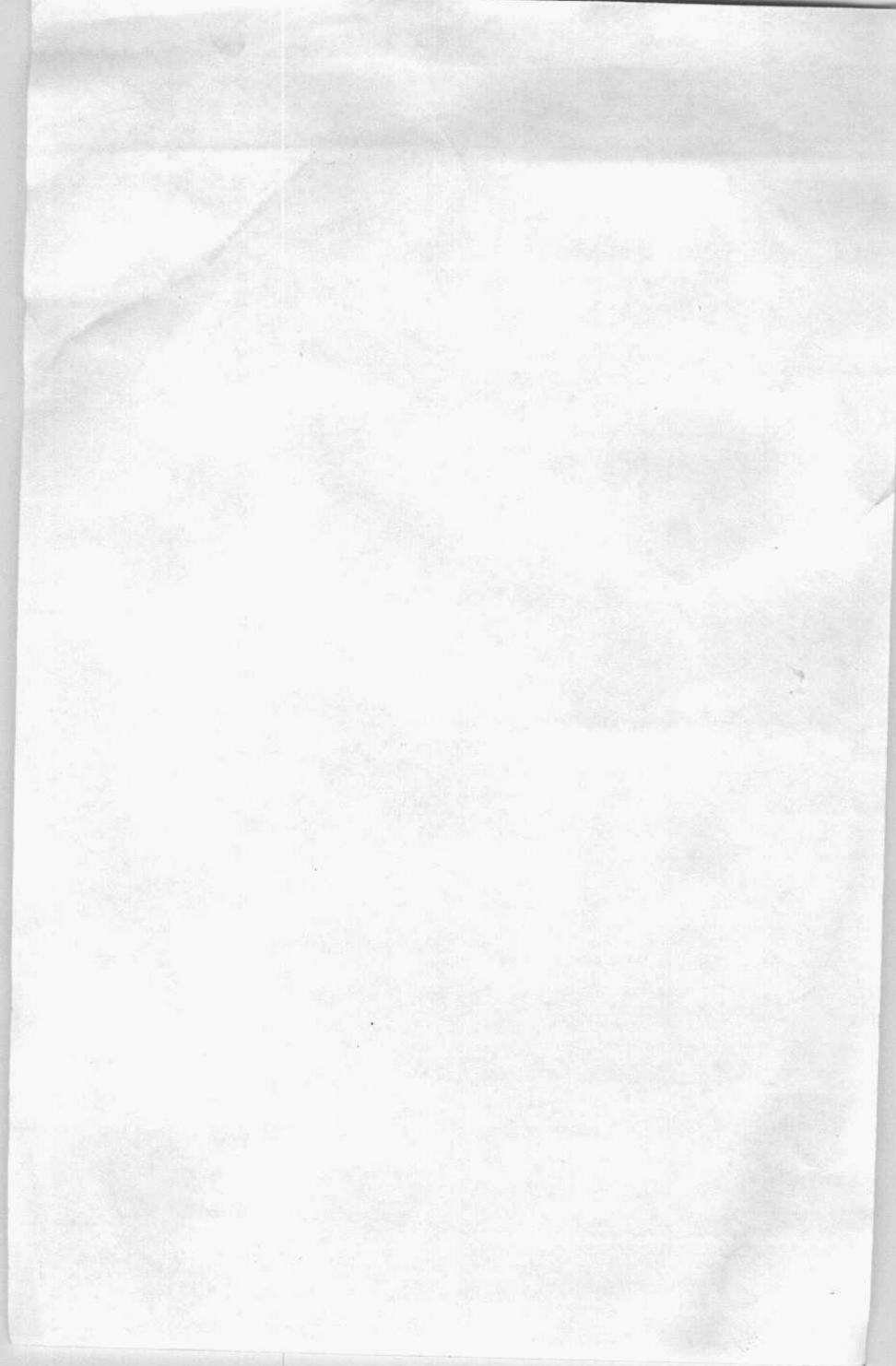
The first part of the paper
 is devoted to a general
 description of the
 country and its
 resources. The second
 part is devoted to a
 description of the
 people and their
 customs. The third
 part is devoted to a
 description of the
 government and its
 institutions. The fourth
 part is devoted to a
 description of the
 economy and its
 development. The fifth
 part is devoted to a
 description of the
 culture and its
 progress. The sixth
 part is devoted to a
 description of the
 religion and its
 influence. The seventh
 part is devoted to a
 description of the
 science and its
 achievements. The eighth
 part is devoted to a
 description of the
 art and its
 masterpieces. The ninth
 part is devoted to a
 description of the
 literature and its
 works. The tenth
 part is devoted to a
 description of the
 history and its
 events. The eleventh
 part is devoted to a
 description of the
 geography and its
 features. The twelfth
 part is devoted to a
 description of the
 climate and its
 effects. The thirteenth
 part is devoted to a
 description of the
 flora and its
 species. The fourteenth
 part is devoted to a
 description of the
 fauna and its
 animals. The fifteenth
 part is devoted to a
 description of the
 minerals and their
 uses. The sixteenth
 part is devoted to a
 description of the
 metals and their
 properties. The seventeenth
 part is devoted to a
 description of the
 stones and their
 qualities. The eighteenth
 part is devoted to a
 description of the
 plants and their
 growth. The nineteenth
 part is devoted to a
 description of the
 animals and their
 habits. The twentieth
 part is devoted to a
 description of the
 human beings and
 their actions.





معرفة ما هو خارج ولا يدخل فيه فقولنا لا يصح وهو ما
التأخير ونحو تقديمها ان جرت اشخ استعملنا ولا عمل
صغير ورمزها مع ضارها في = في نصب المضارع ان مصدر
ولا يسبقها ولا يعمل بحقوق ولا ترفع سبعا ولا يجوز تقديم منصوب
منصوبها غير التسمية وكثير في لغة من يقول الي واذن ومن جرد
وجواب ولا تنصب الا المستقبلا متصرفة فان تقدمها ما عاقه
في الاممال والاعمال ويجوز ان يصح ان يصح مع عملها بقسم
وطرف ونحوه ونحوه ونحوه ان جردت من الالم يليها
وبعد ما لم يصح في كل اسم بالوطية ووجوبه بعد في لغة من
يقول طينه ولام الخبز بعد كون طاهر من غير او مع الال
وحتى للغة او الاستعلاء والواو والقاء في جواب امر وكثير
والمتبعها ونحوه وترج وتحمض وعمره ودهماء وعتد عرسك
وتعل شرط وتعل شرط = الحارم لتعل لم لتعل ما
منقطع ولما التبعه متصلا من الحال وحرف جواز التبع
المعنى والالتزك واللام للطلب والحارم لتعل شرط في الال





غاية الإحسان

ف

علم اللسان

لأبي حيان الأندلسي

(٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي:

الحمد لله والشكر على ما ألهنا من الثناء وأسبغ علينا من النعماء،
وعلى رسوله محمد خاتم الأنبياء الصلاة والسلام الدائمين دوام
الأرض والسماء ، وبعد فقد أتحفتك أيها المتدئ في النحو^(١) بمقدمة
لطيفة المنزع، سهلة المشرح، ضمننتها من هذا العلم أكثر أصوله، ومعظم
فصوله، محتذياً في ذلك ما عليه العمل من مذاهب أهل البصرة، أول
التحقيق في هذا الفن والنصرة ، فتجلت في سماء الآداب بديراً ، وتجلت
من فرائد الفوائد درأً، وسميته (غاية الإحسان في علم اللسان) ، والله
ينفعنا بهذا المقصد الأسنى^(٢) ، ويؤونا دار المقامة والحسنى بمنه وبمكة .
النحو : علم بأحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً^(٣) .

(١) أى : الشامل للتصريف .

(٢) السَّنَا : الضوء ، انظر القاموس (سنى) .

(٣) النحو بهذا التعريف شامل للنحو والصرف، فالصرف قسم منه ، وليس قسماً له،
وهذا ما جرى عليه سيويه والمتقدمون، فالأحكام الإفرادية هي موضوع علم الصرف،
والأحكام التركيبية هي موضوع علم النحو .
وقد جعل المتأخرون علم الصرف قسماً لعلم النحو ، ومن ثم عرفوا النحو بقولهم:
علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم العربية إعراب وبناء ، وعرفوا الصرف بقولهم:
علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب . انظر : شرح
الشافعية للعلامة الرضى ١ / ١ وشرح الحدود للفاكهى ص ٥٣ ، وشرح الشافعية
للنيسابورى (رسالة ماجستير للمحقق) ص ١ .

والكلمة : قول^(١) أو منوى معه^(٢) دال على معنى مفرد^(٣) .

وأقسامه : اسم وفعل وحرف^(٤) .

(١) القول: هو اللفظ الموضوع لمعنى ، فهو يشمل الكلمة والكلم والكلام . انظر :

النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ص ٣٢ .

(٢) أى : مع القول ، وذلك أن الكلمة قد تكون غير ملفوظة ، ولكنها منوية ، كما

فى فاعل : ضرب واضرب ، فإنه غير ملفوظ به ، إذ هو ضمير مستتر ، فهو كلمة وإن

لم يكن قولاً ، ولكنه منوى مع القول ، ويمكن جعله لفظاً بالقوة لا

بالفعل ؛ لاستحضاره عند النطق بما لا يسه من الأفعال ، وعلى هذا فلا يلزم

ذكر قوله (أو منوى معه) ولذلك عرف الكلمة ابن هشام بقوله (قول مفرد).

انظر : النكت الحسان ص ٣٢ وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٥٩/١ ،

١٦٠ .

(٣) خرج بهذا الكلم والكلام ؛ لأن كلا منهما لم يوضع لمعنى مفرد .

(٤) لم يجد المصنف شيئاً من أقسام الكلمة ، وكذلك فعل فى كتابه اللمحة البدرية ،

ولم يجد سيبويه الاسم ، وإنما حدّ الفعل ، فقال : " فالكلم اسم وفعل وحرف

جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجل و فرس وحائط ، وأما الفعل فأمثلة

أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ، وما هو

كائن لم ينقطع " أه الكتاب ١٢/١ ، وحدّ بعضهم الاسم بقوله : " كلمة دلت

على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمن معين " ، والخوف بقوله : " كلمة دلت

على معنى فى غيرها فقط " . انظر : شرح الحدود للفاكهى ص ٩٢-١٠٢ .

ويعرف الاسم^(١) بالإسناد^(٢) إلى مدلوله^(٣) أو مرادفه^(٤) ، والفعل بالتضمن للزمان^(٥) ، والحرف بعروّه^(٦) / ٢/ عنهما^(٦) .

والكلام : قول دال على نسبة إسنادية^(٧) .

- (١) علامات الاسم كثيرة، ذكر بعضهم أنها تربو على الثلاثين علامة ، تكون في أوله وآخره وجملة ومعناه ، وأهمها ما ذكره المصنف . انظر: التهذيب الوسيط ص ٢٢ ، والأشباه والنظائر ٨ / ٢ .
- (٢) قال المصنف في النكت الحسان ص ٣٣ : " الإسناد أعم من الإخبار ، إذ يصدق على نحو : اضرب ، ولا يصدق عليه الإخبار " .
- (٣) قال المصنف : " تحرز من الإسناد اللفظي ، فإنه يوجد في الاسم والفعل والحرف والمستعمل والمهمل ، نحو : زيد ثلاثي ، وضرب ثلاثي ، وإلى ثلاثي ، وديز مقلوب زيد " . انظر : النكت الحسان ص ٣٣ .
- (٤) قال في النكت الحسان ص ٣٣ : " أو مرادفه ؛ يشمل مثل : سبحان ، فإنه لا يسند لمدلوله بلفظه ، بل بمرادفه ، وهو قولك : تنزيه الله واجب ، ولا تقول سبحان الله واجب " .
- (٥) جعل بعضهم علامات الفعل عشرين علامة ، تكون في أوله وآخره وجملة ومعناه ، انظرها في التهذيب الوسيط ص ٣٩ .
- (٦) أى : عن الإسناد الخاص بالاسم ، وعن التضمن للزمان الخاص بالفعل .
- (٧) هكذا عرفه المصنف في اللوحة البدرية ، وزاد في الارتشاف قوله : (مقصودة لذاتها) ، ثم ذكر أن هذا القيد لإخراج جملة الصلة ، نحو : جاءني الذي خرج أبوه ، والجملة المضاف إليها أسماء الزمان ، نحو : آتيتك يوم يقدم الحاج ، أو غيرها ، لكنه اعترض في التذييل والتكميل على ابن مالك حين ذكر هذا القيد في تعريفه للكلام بقوله : " ولم أر هذا القيد لأحد من النحويين غيره ، ويمكن أن ينازع فيه من وجهين ... " . انظر : شرح اللوحة البدرية لابن هشام ١٧٧/١ والارتشاف ٤١١/١ والتذييل والتكميل (رسالة) ٣٥/١ ، وقضايا الخلاف النحوي بين ابن مالك وأبي حيان (رسالة دكتوراه للمحقق) ص ٩٥-٩٩ .

وأقسامه : طلب وخير وإنشاء^(١) .

والأحكام الإفرادية موضوعها علم التصريف ، والتركيبة هي المحتاج إليه لإصلاح اللسان ، وهي : إعرابية ، وغير إعرابية .

(١) الكلام إن احتمل التصديق والتكذيب فهو خير ، نحو : قام زيد ، فإن لم يحتملها فإن اتحد النطق به مع وقوع معناه فهو الإنشاء ، نحو : بعثك أو اشتريتك ، إذا قالهما منشئ للبيع أو الشراء ، وإن لم يتحد النطق به مع وقوع معناه فهو الطلب ، نحو : اضرب ، وتقسم الكلام إلى ثلاثة الأقسام هذه مشهور ، والمحققون على أن الكلام خير وإنشاء ، والطلب داخل في الإنشاء ، قال ابن هشام : " وقال المحققون : خير وإنشاء ، وهو الصحيح ، ووجهه أن الكلام إما أن يكون نسبته خارج أو لا ، الأول الخير ، والثاني الإنشاء " . انظر : شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٨١/١ .

وقال السيوطي : " والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء ، وإن معنى (اضرب) مثلاً وهو طلب الضرب مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه " .
وقد قسمه أبو حيان في كتابه الارتشاف إلى خير وإنشاء فقط ، فقال : " وينقسم إلى خير وإنشاء ، فالخير مطابق وغير مطابق ، وغير المطابق كذب ومحال ، والإنشاء ما اتحد قيامه بالذهن والتلفظ به زماناً ووجوداً ، كالطلب على أقسامه ، والنسداء ، وقسم الإنسان على نفسه ، والعقود " أ . هـ انظر : الارتشاف ٤١١/١ .

القسم الأول :

الإعراب^(١) : تغيير الآخر أو ما كالأخر^(٢) -لعامل^(٣).

(١) الإعراب فى اللغة الإبانة والتحسين والتغيير والانتقال ، أما فى الاصطلاح فللنحاة فيه مذهبان :

الأول : مذهب الجمهور ، وهو أنه لفظى ، ومن ثم عرفوه بقولهم : هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى محل الإعراب، وعليه فالحرركات ونحوها إعراب ، واختاره ابن خروف والزمخشري وابن الحاجب والشلوين وابن مالك وأكثر المتأخرين .

الثانى : مذهب الفارسى والأعلم والصيمرى وعبد القاهر والجزولى وأكثر المغاربة، وهو أنه معنوى ، ومن ثم عرفوه بقولهم : هو تغيير آخر الكلمة لعامل داخل عليها ، وعليه فالحرركات ونحوها دلالات إعراب ، وهو اختيار المصنف . انظر : التبصرة والتذكرة للصيمرى ٧٦/١ والمقتصد لعبد القاهر ٩٧/١ والتوطئة للشلوين ص ١١٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١ والتذيل والتكميل ١١٠/١ والارتشاف ٤١٣/١ وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٨٣/١ وتهيد القواعد لناظر الجيش ١٣١/١ وجمع الهوامع ٤١/١ وقضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ص ١٠٠ .

(٢) قوله (أو ما كالأخر) الغرض منه إدخال الأمثلة الخمسة لأنها معربة وترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها ، وهذا التغيير ليس فى آخر الفعل ، وإنما جاء بعد الضمائر المتصلة بالأفعال، وهى كلمات غير الأفعال فنزلت منزلة الآخر . انظر : النكت الحسان ص ٣٤ وشرح اللمحة لابن هشام ١٨٦/١ .

(٣) هذا قيد أخرج ما كان تغييره للإتباع أو للنقل أو للساكين أو للحكاية . انظر : شرح الحدود للفاكهى ص ١٥٨-١٦٢ .

والقابه رفع ونصب فى اسم وفعل ، وجر فى اسم ، وجرم فى فعل^(١) .

والمعرب: الاسم المتمكن ، والمضارع غير المباشر بنون توكيد أو إناء^(٢) .

(١) فى جعل الجزم من أنواع الإعراب خلاف ، حيث ذهب المازنى والكسائى وبعض الكوفيين إلى أن أنواع الإعراب ثلاثة ، وهى رفع ونصب وجر ، وقد ذهب المصنف إلى ذلك فى التذييل والتكميل ، حيث قال : "... وإذا تقرر هذا بطل أن تكون أنواع الإعراب أربعة ؛ لأن ثلاثة منها ثبوتيات ، والواحد عدمى ؛ لأنه عدم تلك الثبوتيات ، وما يكون عدمياً لا يشترك فى النوعية مع الوجودى ، فإذا لم تستأنواع الإعراب أربعة " . انظر : التذييل والتكميل ١٣٠/١ .

(٢) فإنه مبنى على الفتح فى الأول وعلى السكون فى الثانى ، وشرط المباشرة ليدخل الأمثلة الخمسة ، فإنها إذا لحقتها نون التوكيد كانت معربة ، كحالها قبل أن تلحقها ؛ لأن النون لم تباشر الفعل ، للفصل بينهما بالالف أو الواو أو الياء ولو فى التقدير .

وخالف ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة فذهبوا إلى أن المضارع المتصل بنون النسوة معرب لا مبنى . انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين ٢٦٢/١ ، ٢٦٣ والنكت الحسان ص ٣٥ ، ٣٦ والارتشاف ٤١٤/١ .

[علامات الإعراب]

فيرفع بضمة ، وينصب بفتحة ، ويجر بكسرة ، ويجزم بحذف حركة ،
إلا ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، فنصبه بكسرة^(١) ، أو كان غير

(١) ذكر المصنف في الشرح ص ٣٦ أن مذهب الكوفيين جواز نصبه بالفتحة أيضاً ،
وأن مذهب الأخفش والرجاج أن المجموع بالألف والتاء مبنى في حالة النصب ، لكنه
في الارتشاف عزى البناء إلى الأخفش والمبرد ، والذي في المقتضب خلاف ذلك ،
فقد ذكر فيه المبرد في مواضع كثيرة أنه معرب ، فقال في ١٤٤/١ - ١٤٥ : " فإذا
أردت رفعه قلت مسلمات فاعلم ، ونصبه وجره مسلمات ، يستوى في الجر والنصب ،
كما استويا في مسلمين ؛ لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر " وقال في
٣٣١/٣ : " والتاء علم التأنيث ، والضممة علم الرفع ، واستوى خفضه ونصبه ، كما
استوى ذلك في مسلمين " . فالمبرد يرى أن المجموع بالألف والتاء معرب في جميع
الأحوال .

وما في معاني الأخفش يخالف ذلك أيضاً ، حيث قال في ٥٢/١ : " وتقول رأيت
بيوتات العرب ، فتجر ؛ لأن التاء الآخرة زائدة ... " وقال في ٢٨٨/٢ :
(جنات) جر ؛ لأن تاء الجمع في موضع النصب بحرورة بالتثنية " .

ودفع أبا حيان إلى نسبة ذلك للمبرد والأخفش أن ابن جنى نسب القول بالبناء في
حالة النصب إلى الأخفش والمبرد ، فقال في سر صناعة الإعراب ٤٧٣/٢ : " أولاً ترى أن
أبا الحسن وأبا العباس ومن قال بقولهما قد ذهباً إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع
النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر إنها
حركة بناء ، بل قالوا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة إعراب " .

منصرف فجره بفتحة^(١) ، أو كان أحيا ، وأبأ ، وحما ، وهناً ، وذا
مضافة إلى اسم جنس ظاهر، وفاك^(٢) ، فترفع بواو وتنصب بالالف
وتجر بياء^(٣) ، ما دامت مفردة مكبرة مضافة لغير الياء ، أو مثني فيرفع

(١) ذكر المصنف في الارتشاف ٤١٩/١ أن الأخفش والمبرد ذهبا إلى أنه مبنى فى حالة الجر ، ولم أجد ذلك فى المقتضب ، بل ما فيه يدل على أنه معرب عند المبرد، حيث قال فى ٣١٣/٣ : " وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفاً ولاماً أو أضفته انخفض فى موضع الخفض ، لأنها أسماء منعت من التنوين والخفض ؛ لشبهها بالأفعال، فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينست الأفعال وذهب شبهها بها... " فقوله: انخفض فى موضع الخفض، وقوله: منعت التنوين والخفض يدلان على أنها معربة وليست مبنية ، وإلا لقال: أعربت، ومنعت الإعراب ونحو ذلك .

كما تتبعت مواضع حديث الأخفش عن الممنوع من الصرف فى كتابه المعانى فما وجدته قال بالبناء فى موضع منها . انظر: معانى القرآن للأخفش ١٤١/١، ١٥٠.

(٢) لم يذكر المصنف الشرط الخاص بفيك ، وهو أن يكون خالياً من الميم ، واكتفى بالمشال .

(٣) فى إعراب الأسماء الستة مذاهب كثيرة ، انظرها فى شرح المفصل ٥٢/١ ، وأسرار العربية ص ٤٣ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ١٧/١ ، وشرح عيون الإعراب ص ٥٧ ، والتبيين للعكرى ١٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٩/١ وشرح الكافية للرضى ٢٧/١ ، والتذيل وإكمال ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١ ، والارتشاف ٤١٥/١ وجمع الهوامع ١٢٢/١ ، وقضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ص ٢٧١ .

بالألف^(١)، أو جمعاً مذكراً مسلماً فيرفع بواو، ويجران وينصبان بياء^(٢)، وما في حكمهما كهما^(٣)، أو مضارعاً اتصل به ألف الاثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، فيرفع بنون ويجزم وينصب بحذفها^(٤)،

وظاهر كلام أبي حيان هنا وفي اللمحة البدرية، أن إعرابها بالحروف، والحق أنه يرى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، هذا مذهبه في سائر كتبه، وقد شرح كلامه هنا بقوله: "لا يريد أن الواو والألف والياء هن علامات الإعراب، ولا الإعراب نفسه، بل بواو وبألف وبياء الباء فيها للحال، أى: فترفع ملتبسة بالواو، وتنصب ملتبسة بالألف، وتجر ملتبسة بالياء، أى: فى حال التباسها بذلك، وإنما قال ذلك؛ لأنه الأصح من المذاهب المنقولة فى الأسماء الستة أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعا ونصباً وجرّاً". النكت الحسنان ص ٣٧، وانظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٩٧/١.

(١) فى إعراب المثنى مذاهب كثيرة، ومذهب أبى حيان أنه معرب بحركات مقدرة، وقوله (بالألف) معناه ملتبساً بالألف، هكذا فسرته فى الشرح كما تقدم فى الأسماء الستة.

(٢) قدم الجر على النصب لأنه الأصل فى الياء، والنصب محمول عليه.

(٣) يعنى بهذا الملحق بكل منهما، نحو: اثنان واثنان وكلا وكلتا، وعشرون، وبابه وستون وأولو وغير ذلك.

(٤) يستوى فى ذلك أن تكون الألف أو الواو ضميرين، نحو: الزيدان يقومان، والزيدون يقومون، أو علامتى تثنية وجمع، نحو: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون. انظر: رصف المباني للمالقي ص ٤٠٣.

وهذا الذى ذكره المصنف مذهب الجمهور، وذهب الأخفش وابن درستوى والسهيلي إلى أنها معربة بحركات مقدرة فى آخر الفعل، قبل الألف والواو والياء. انظر: رصف المباني ص ٤٠٣، والارتشاف ٤٢٠/١، والنكت الحسنان ص ٣٩.

وغيره^(١) مما آخره واو أو ياء أو ألف^(٢)، فتحذف عند الجازم لا به^(٣).

[الإعراب التقديري]

وتقدر الحركات في مقصور^(٤)، وفي مدغم^(٥)، ٣/ وفي مضاف إلى الياء غير مثنى ولا مجموع على حده^(٦)، والضمّة في محكى

- (١) أى : غير المضارع المتقدم ذكره وهو الأمثلة الخمسة .
 (٢) زاد في حاشية المخطوط: (غير بدل من همزة) ، وهو قيد لازم ، قال الصبيان ١٠٢/١ : " واعلم أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متصلاً فإن كان بدلاً من همزة كيقرا ، ويقرى ، ويوضو ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياس لسكون الهمزة ويمتنع الحذف؛ لأن العامل أخذ مقتضاه ، وإن كان قبله فهو شاذ، والأكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض " .
 (٣) لأن الذى يحذف للجزم هو علامة الرفع ، ولما كانت علامة الرفع في هذه الأفعال مقدرة فيها التيسر المضارع المرفوع بالجزم ، فحذفت هذه الأحرف للتيسر ، فصار الحذف عند الجازم لا به . انظر: الارتشاف ٤٢٢/١ ، والنكت الحسنان ص ٣٩ ، وحاشية الصبيان ١٠٢/١ .
 (٤) المقصور: هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة ، نحو: عصا وفنى ، والألف لا تقبل الحركة ، ولذا كان إعرابه مقدراً للتعذر .
 (٥) أى فى كلمتين ، وقد مثله الشارح بقوله: " نحو: هذا الرجل لاعباً ورأيت الرجل لاعباً ، ومررت بالرجل لاعباً " ، وذلك إذا أدغمت اللام فى اللام ، وهو هنا جائز ، وستأتى أحكام إدغام المثليين والمتقارئين فى كلمتين فى ص ٢٤٥ . وانظر : النكت الحسنان ص ٤٠ .
 (٦) استثنى المثنى والمجموع على حده ، لا لأنهما معربان بالحروف ، بل هما معربان عنده بالحركات ، ولكن تقدير الحركات فيهما ليس لأجل الياء وإنما الحركات مقدرة قبل الإضافة .

بـ (مَنْ) ^(١) ، وفيما آخره ألف أو واو أو ياء ^(٢) ، والفتحة في نحو: يخشى ^(٣) ، وفيما أعرب إعراب متضايفين من مركب آخر أولهما ياء ^(٤) ، والكسرة في المنقوص ^(٥) ، وربما حذفت علامة الإعراب وصلاً وثبتت وقفاً ^(٦) .

(١) نحو قولك: من زيد؟ لمن قال: قام زيد، وقولك: من زيداً؟ لمن قال: رأيت زيداً، وقولك: من زيد؟ لمن قال: سلمت على زيد، فـ (مَنْ) مبتدأ، و(زيد) خبره، والحركة مقدرة فيه لاشتغال المخل بحركة الحكاية. انظر: النكت الحسان ص ٤٠.
(٢) اسماً كان أو فعلاً للتعذر أو الاستئصال، نحو: يخشى ويغزو ويرمى، ونحو: جاء موسى، وحضر الساعي .

(٣) أى : فيما آخره ألف للتعذر .

(٤) فى الشرح (متضايفين آخر أولهما ياء من مركب). انظر: النكت الحسان ص ٤١ .
والمركب تركيباً مزجياً، نحو: معدى كرب وحضر موت ، فيه ثلاثة أوجه ، وهى: البناء، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب، وإعرابه إعراب المضاف والمضاف إليه ، فيعرب الصدر حسب موقعه فى الكلام ويجر العجز بالإضافة ، فإن كان آخر الجزء الأول ياء ، نحو: معدى كرب وقال قلاً؛ كانت ساكنة فى الرفع والنصب والجر، وتقدر فيها الحركات إن كان معرب إعراب المتضايفين. انظر : النكت الحسان ص ٤١ ، وشرح الأثمنى ١٣٤/١ ، وشرح التصريح ٢١٦/٢ .

(٥) المنقوص: هو الاسم المعرب الذى آخره ياء قبلها كسرة ، نحو: سلمت على القاضى، وعلى قاضٍ ، وعلى جوارٍ ، فالكسرة مقدرة فى الأول على الياء المذكورة وفى الآخرين على الياء المحذوفة .

(٦) وذلك فى نون الرفع ، فإنها تحذف لنون التوكيد ، فى نحو : لتقومن ، ولتقومين ، فإذا كان الفعل مؤكداً بنون التوكيد الخفيفة فإنها تحذف فى الوقف فتعود نون الرفع . انظر : النكت الحسان ص ٤١ .

باب النكرة والمعرفة

الاسم : نكرة ، وهى ما وضع شائعاً^(١) ، ومعرفة ، وهى : ما وضع خاصاً^(٢) ، وهى : مضمّر ، وعلم ، ومبهم ، ومعرّف — (أل) ، ومضاف^(٣) .

(١) قال الفاكهى : " النكرة ما شاع فى جنس موجود فى الخارج تعدده ، أو مقدر وجود تعدده فيه " ، نحو : رجل وثمس . انظر : شرح الحدود ص ١٣٣ .
(٢) عرفها الفاكهى بقوله : " المعرفة ما وضع ليستعمل فى معين " . انظر : شرح الحدود ص ١٣٤ .

(٣) جعل المصنف المعارف خمسة ، وجعلها بعضهم ستة ، وزاد الموصول ، وقد أدخله المصنف فى المعرف — (أل) ، وزاد بعضهم سابعاً ، وهو المنادى ، ومن لم يعده جعل العلم المنادى باقياً على تعريف العلمية ، والنكرة المقصودة معرفة — (أل) المحذوفة التى تآب حرف النداء عنها .
وليست المعارف فى درجة واحدة بل مراتبها مختلفة ، فأعرفها عند الجمهور الضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم المعرف — (أل) ، أما المضاف فإنه فى منزلة ما أضيف إليه ، إلا المضاف إلى الضمير فإنه فى منزلة العلم ، وذهب الكوفيون إلى أن أعرفها اسم الإشارة ، ونسب خطأ إلى ابن السراج .

وذهب المصنف هنا مذهب الجمهور ، فرتبها تبعاً للأعرافية ، وقال فى الشرح ص ٤٢ : " رتب الأربعة المتقدمة فى التعريف كسردها " لكنه ذهب فى الارتشاف إلى أن أعرفها العلم ، حيث قال ٤٦١/١ : " والذى أختاره أن المعارف خمس ، أعرفها العلم الشخصى ثم المضمّر ثم المبهم ثم ذو (أل) " . انظر : الأصول لابن السراج ٣٢/٢ والإنصاف ٧٠٧/٢ والتبصرة والتذكرة للصبغى ٩٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢ وقضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ٢٩١ .

المضمر :

مرفوع ، ومنصوب^(١) ، وكلاهما متصل ومنفصل^(٢) ، ومجرور
وكله متصل^(٣) ، والجميع لتكلم ومخاطب وغائب .

(١) الضمائر كلها مبنية ، ومن ثم فقولته : (مرفوع ومنصوب) المقصود به أنه في موضع رفع ونصب .

(٢) قال المصنف في الشرح : " المتصل من المرفوع ، نحو : ضربتُ ، ضربنا ، ضربتَ ، ضربتِ ، ضربتما ، ضربتُم ، ضربتُن ، ضرب ، ضربتَ ، ضربا ، ضربتَا ، ضربوا ، ضربن ، واختلف في الباء في (تقومين) ؛ فمذهب الأخفش أنها علامة للتأنيث ، كالتاء في (قامت) ، ومذهب غيره أنها ضمير .

ومن المنصوب ، نحو : ضربني ، ضربنا ، ضربك ، ضربكما ، ضربكم ، ضربكن ، ضربه ، ضربها ، ضربهما ، ضربهم ، ضربهن .

والمنفصل من المرفوع : أنا ، نحن ، أنت ، أنتِ ، أنما ، أنتم ، أنن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هن .

والمنفصل من المنصوب : هو المتصل متصلاً بـ (إيا) النكت الحسنان ص ٤٢ .

وينقسم المرفوع إلى مستكن وبارز ، والمستكن كله متصل ، أما البارز فمنه متصل ومنفصل ، وقد مثل لكل المصنف .

(٣) لفظ الضمير المجرور كلفظ المتصل المنصوب ، نحو : إلى وإلينا وإليك وإليك وإليكما وإليكم وإليكن وإليه وإليها وإليهما وإليهن .

والعلم :

ما عيّن مسماه مطلقاً^(١) ، وهو مرتجل ومنقول^(٢) ، اسم وكنية
ولقب^(٣) .
وإذا اجتمع اسم ولقب مفردان قُدّم الاسم مضافاً إلى اللقب^(٤) ،
ومتبوعاً به إن عدم الأفراد^(٥) .

- (١) عرفه في الارتشاف ٤٩٦/١ بقوله : " هو الاسم الذي علق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع أحواله من غيبة وخطاب وتكلم " .
- (٢) المرتجل: ما لم يسبق له وضع في التكرات ، أو هو ما استعمل من أول الأمر علماً ، نحو: غطفان ، والمنقول: ما سبق له وضع في التكرات ، أو هو ما استعمل قبل العلمية في غيرها ، نحو: جعفر وهو النهر ، وسعد وأسد وحارث . انظر : النكت الحسان ص ٤٢ والارتشاف ٤٩٦/١ وشرح الحدود للفاكيهي ١٤٨ وشرح اللوحة البدرية لابن هشام ٢٥٠/١ .
- (٣) الاسم: هو العلم وهو ما ليس بكنية ولا لقب ، والكنية: ما صدر بـ (أب) أو (أم) مضافين ، واللقب : ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته .
- وينقسم العلم كذلك إلى علم شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له ، وعلم جنسي، وهو ما وضع لمعين في الذهن، أو هو ما عين مسماه تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية. انظر: شرح الحدود للفاكيهي ١٤٦ وشرح اللوحة البدرية لابن هشام ٢٥٣/١ وشرح الأشموني ١٢٧/١ .
- (٤) نحو: هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيد كرز ، وسلمت على سعيد كرز ، ويجوز أن يكون عطف بيان أو بدلاً ، فنقول : هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيداً كرزاً ، وسلمت على سعيد كرز، ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم. انظر: شرح المفصل لابن يعينش ٣٣/١ ، والنكت الحسان ص ٤٣ وشرح الأشموني ١٢٨/١ ، ١٢٩ .
- (٥) بأن كانا مضافين ، نحو: عبد الله عائد الكلب ، أو كان أحدهما مضافاً ، نحو: عبد الله بطة ، وزيد أنف الناقة .

وقد سمع العلم في الجنس مَصْدَرًا وغير مصدر^(١).

والمبهم: لمذكر قريب (ذا)^(٢)، ولوسط^(٣) (ذاك)، ولبعيد (ذلك)،
ولمشاه (ذان، ذانك، ذانك)^(٤)، ولمؤنث قريب (ذى وتى)^(٥)،
ولوسط (تِيك)^(٦)، ولبعيد (تِلْك)^(٧)، ومشاه (تان، تانك)،

(١) مثاله مصدرًا: سبحان إذا لم يضاف، وهو علم التسييح، وبرّة وهو علم على السر،
ومثاله غير مصدر: أسامة للأسد، وتعاله للثعلب. انظر: اللسان (برر) ص ٢٥٢
والنكت الحسن ص ٤٣ وشرح الأشموني ١٣٥/١.

(٢) هذا هو المشهور، وفيه غير هذه لغتان، هما: ذاء وذائِه. انظر: الارتشاف
٥٠٥/١ وشرح الأشموني ١٣٨/١.

(٣) ذهب ابن مالك إلى أن المشار إليه مرتبتين: قريب وبعيد، وأما اللام الداخلة على
اسم الإشارة فهي لتأكيد بعد المشار إليه. انظر: شرح الأشموني ١٣٩/١ وحاشية
الصبيان ١٤٢/١.

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَانِكُ بِهِانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ بتشديد النون في قراءة ابن كثير
وأبى عمرو ورويس. انظر: الإتحاف ص ٣٤٢.

وذكر الزمخشري في المفصل أن المبرد ذهب إلى أن (ذَانِكُ) بالتشديد تنية (ذلك)،
كان أصله (ذا نلك) ثم أدغمت اللام في النون لما بينهما من قرب المخرج، انظر:
شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٣ والتخميم ١٨٣/٢، ١٨٥. وزاد في الارتشاف
٥٠٥/١: (ذَانِيكُ) بياء ساكنة بعد النون المكسورة.

(٥) يشار للمؤنث القريب أيضاً بـ (ذه، وته) بسكون الهاء وبكسرها بإشباع
واختلاس، وبـ (تا، ذات). انظر: الارتشاف ٥٠٥/١، وشرح الأشموني ١٣٨/١.

(٦) زاد في الارتشاف ٥٠٥/١: تِيك وذِيك.

(٧) وتِلْك -بفتح التاء- وتيلك وتالك. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٣
والتخميم ١٨٦/٢ والارتشاف ٥٠٥/١.

تَأَنِّكَ^(١)، وللمجموع المذكور والمؤنث القريب (أولاء)^(٢)، وللوسط (أولاك)، وللبعيد (أولئك)^(٣).

ويجوز أن تدخل للتنبيه هاء إلا في البعيد^(٤).

(١) الأول للقريب، والثاني للوسط، والثالث للبعد، وللبعيد أيضاً: تَأَنِّكَ. انظر: الارتشاف ٥٠٦/١.

(٢) بالمد، وهو لغة الحجاز، ويجوز فيه القصر، وهو لغة نعيم، حكى ذلك الفراء. انظر: التذيل والتكميل ٧٣٢/١ وشرح الأشيوني ١٣٩/١.

(٣) وللبعيد أيضاً (أولالك) وقد اختلف في (أولئك)؛ أهو للمرتبة الوسطى أم للبعدي؟ واختار المصنف في الارتشاف والتذيل أنه للوسطى، حيث قال في التذيل والتكميل ٧٣٢/١: "ومما يستدل به أن (أولئك) للوسطى مثل (أولاك) قول الشاعر:

يَا مَأْمِيلُ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَايَكُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمَّ

ووجه الدلالة أنه قد تقرر أن (ها) التنبيه لا تجامع السلام؛ لأن السلام لا تكون إلا للبعد، وتجامع القريب والوسط، فتقول: هذا وهذا، ولا تقول: هنالك، وتقول: هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء، فلو كانت (أولئك) للبعد لما دخلت عليها (ها) التنبيه؛ لأن (ها) التنبيه لا تجامع البعيد، وأصل (هوليائكن) قبل التصغير (هولائكن) فدل ذلك على أنها للوسطى لا للبعدي."

(٤) فتدخل على ما كان للقريب وما كان للوسطى، لكنها مع الأول أكثر، فتقول: هذا، هذان، هذه، هاته، هاتي، هاتا، هاتان، هؤلاء، وهنالك، هاتيك، هذانك، هاتانك، هؤلاءك.

وقد أغفل المصنف أسماء الإشارة للمكان، فلم يذكرها، وهي: هنا وههنا للمكان القريب، وهناك وههناك وتم للمكان البعيد، وكذلك: هنّا وهنالك وهنّا. انظر: شرح الأشيوني ١٤٤/١، ١٤٥.

والمعرف بـ(أل) : ٤/ تكون فيه للعهد فى شخص أو
جنس^(١).

ومن قبيل ما عرف بهما الموصولات الاسمية^(٢)، وهى الذى والتى^(٣)

(١) جعل المصنف (أل) كلها للعهد ، ثم قسمها قسمين : عهد شخصى وعهد جنسى، والنحاة يجعلون (أل) إما عهدية أو جنسية ، ويخصصون العهد بالشخص ، والعهدية عندهم هى ما كان بينك وبين مخاطبك عهد فيه ، والجنسية تكون فيما لا عهد فيه .

لكنه فى اللوحة البدرية يجعلها عهدية و جنسية كسائر النحاة ، فيقول : " والمعرف بـ (أل) للعهد نحو : جاء القاضى ، وللجنس نحو : اسقى الماء " . اللوحة بشرح ابن هشام ٢٥٨/١ وانظر : الارتشاف ٥٢٤/١ .

(٢) ذهب المصنف هنا إلى أن الموصول معرف بـ (أل) ، وكذلك مذهبه فى اللوحة البدرية، لكنه قال فى النكت الحسان ص ٤٥ : " ولو ادعى مدع أن (أيا) من قبيل ما يُعرف بالإضافة إذا أضيفت إلى معرفة ، وباقيها تعرف إما بالألف واللام لفظاً أو نية لكان قولاً " .

والذى عليه أكثر النحاة أن الموصول تعرف بالعهد الذى فى صلته؛ لأن البيان إنما حصل بها ، وعليه فـ (أل) زائدة فى الموصول ، وذهب الأخفش إلى أن الموصول تعرف بـ (أل) إن كان مقروناً بها ، وإلا فهو معرف بنيتها ، وما كان مضافاً فهو معرف بالإضافة . انظر : شرح اللوحة لابن هشام ٢٦٤/١ .

(٣) وفيهما لغات؛ إثبات الباء ساكنة ومشددة مكسورة ومضمومة ، وحذفها مع إبقاء كسر ما قبلها وإسكانه، وحذف (أل) مع إثبات الباء ساكنة . انظر : النكت ص ٤٦ ، وشرح اللوحة ٢٦٦/١ ، وشرح الأشموني ١٤٧/١ .

واللذان واللذان^(١) والذين^(٢) واللاتي^(٣)، ومن وما وأى^(٤)، وذو لطي^(٥)، وذات^(٦)، والألى^(٧)، و(ذا) إذا سبقها (من) أو ما للاستفهام^(٨).

(١) بالآلف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، ويجوز فيهما تشديد النون في حالة الرفع وهي لغة عجم وقيس، وذهب الكوفيون إلى جواز التشديد في النصب والجر أيضاً، ويجوز حذف النون منهما وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة.

والأرجح: أن التثنية والجمع في الموصولات ليست حقيقية، وإنما هي صيغ للمثنى والجمع؛ لأن من شروط ما يثنى أو يجمع على حده أن يكون نكرة، وهذه الصيغ لا يجوز تكثيرها حتى تثني وتجمع. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣ والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩١/١.

(٢) لجمع المذكور، وبعض العرب يجعلها بالواو رفعاً، واختلف في نسبة ذلك؛ فقبل هي لغة طي وقيل هذيل، وقيل عقيل. انظر: الارتشاف ٥٢٦/١ وشرح اللوحة ٢٦٩/١.

(٣) لجمع الإناث، ومثل اللاتي: اللاتي واللواتي واللات واللوات واللا واللواء واللسوا واللساي واللاوات. انظر: الارتشاف ٥٢٧/١ والنكت ص ٤٦ وشرح اللوحة ٢٧٣/١، ٢٧٤.

(٤) الجمهور على أن (أياً) من الموصولات المشتركة كـ (من) و(ما) والبعض يلحقها علامات الفروع، فيقول: أية، أيان، أيتان، أيون، أيات. انظر: النكت الحسان ص ٤٦ وشرح اللوحة ٢٧٨/١.

(٥) وتكون مبنية بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً، رفعاً ونصباً وجرّاً، وقد تعرب وتكون للمفرد المذكر، وتثنى وتجمع فيقال: (ذوا) و(ذور) فسي الرفع، و(ذوى) و(ذوى) في حالتى النصب والجر. انظر: شرح اللوحة البدرية لابن هشام ٢٧٩/١، وأوضح المسالك ١٥٥/١.

(٦) للمؤنث والأفصح فيها ألا تثني ولا تجمع، ويجوز أن تثني وتجمع، وهي مبنية على الضم مطلقاً، وأجاز بعضهم إعرابها إعراب (ذات) بمعنى صاحبه. انظر: الارتشاف ٥٢٧/١ وأوضح المسالك ١٥٥/١.

(٧) بالقصر، وقد تمد فيقال: الألاء، وهي لجمع المذكور كثيراً، وجمع الإناث قليلاً. انظر: الارتشاف ٥٢٧/١، وشرح اللوحة ٢٧٠/١ وأوضح المسالك ١٤٤/١.

(٨) نحو: ماذا صنعت أخيراً أم شر؟ بالرفع. فإذا ركبت معها لم تكن موصولة، نحو: ماذا صنعت أخيراً أم شر؟ بالنصب.

وتوصل بطرف وبحرور تامين^(١)، وبجملة خبرية لا تعجبية^(٢) ولا مستدعية كلاماً قبلها^(٣). وتشتمل على ضمير الموصول أو ظاهر هو^(٤).

هذا ؛ ولم يذكر المصنف من الموصولات الاسمية (أل)، وقد نص في الشرح على أنها من الموصولات الحرفية، قال في النكت الحسان ص ٤٨: "والدليل على ذلك أنها لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولما كان إعراب العامل يتخطاها إلى اسم الفاعل أو المفعول الذي هو صلتها، ألا ترى أنك تقول: جاء الضارب زيداً، ورأيت الضارب زيداً، ومسررت بالضارب زيداً". وهذا الذي اختاره المصنف مذهب المازني، ومذهب الأخفش أنها حروف تعريف وليست موصولاً مطلقاً، ومذهب الجمهور أنها موصول اسمي، ونسب للمازني القول بأنها حرف تعريف. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣ وشرح التسهيل ٢٠٠/١ والارتشاف ٥٣١/١ وأوضح المسالك ١٥٣/١ وشرح الأشموني ١٥٦/١.

(١) نحو: قام الذي عندك أو في الدار، واشترط التمام؛ لأنه لا يجوز، نحو: قام الذي فيك، أو يوم الجمعة، ويتعلق كل منهما بفعل محذوف وجوباً، ويقدر انتقال الضمير منه إليهما وهو العائد. انظر: النكت الحسان ص ٤٩ وشرح اللمحة ٢٨٠/١.

(٢) فلا يجوز: جاء الذي ما أحسنه، لأن التعجب يكون مما حفى سببه، والصلة تكون موضحة للموصول، فتتافى، وخالف ابن خروف وأجاز ذلك. انظر النكت الحسان ص ٤٩ وشرح الأشموني ١٦٤/١.

(٣) نحو: جاء الذي لكنه قائم، وجاء الذي حتى أبوه خارج، فإنه لا يصح أن يوصل الموصول بهذا ونحوه لأن الجملة الخبرية هنا مستدعية لكلام قبلها. انظر: النكت الحسان ص ٤٩ وشرح الأشموني ١٦٤/١.

(٤) هذا هو العائد، ويكون ضميراً كما ذكر المصنف نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ ويكون اسماً ظاهراً نحو قوله: سعاد التي أضناك حب سعاداً

أي: حبها، وقوله:

فيارب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي: في رحمته. انظر: النكت الحسان ص ٤٩ وشرح الأشموني ١٦٢/١.

والمضاف إلى معرفة : معرفة إن تمحضت إضافته^(١) ، وهو فـى
التعريف كالمضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمر فكالعلم^(٢) .

(١) أى : إن كانت خالصة من معنى الانفصال ، نحو : ﴿ الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ﴾ فإن كانت إضافته غير محضة ، نحو قوله تعالى : ﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾ ، فإنه لا يتعرف بها لأن الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . انظر : النكت الحسان ص ٥٠ وشرح اللوحة لابن هشام ٢٨٦/١ .

(٢) وإنما كان المضاف إلى المضمر فى منزلة العلم ، لئلا يساوى المضمر فى التعريف ولا شئ أعرف منه . انظر : النكت الحسان ص ٥٠ .

باب المرفوعات^(١)

الفاعل : (٢)

هو المرفوع له العامل^(٣) على جهة وقوعه منه حقيقة أو مجازاً^(٤).
ولا يتقدم على عامله^(٥)، ولا يحذف إلا مع المصدر^(٦)، أو متوياً

(١) قدم الكلام على المرفوعات ؛ لأنها لا تكون إلا عمداً لا يستغنى الكلام عنها ولا يخلو منها . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١ .

(٢) بدأ به المصنف ؛ لأنه أصل المرفوعات عنده ، وغيره من المرفوعات محمول عليه ، وذلك لقوة عامله وهو الفعل وشبهه ، وهو اختيار جماعة منهم الرّمحشري وابن يعيش وابن الحاجب وابن هشام ، وذهب بعضهم إلى أن المبتدأ هو الأصل ، وغيره محمول عليه ، وذهب بعض آخر إلى أن كلا منهما أصل بنفسه . انظر : شرح المفصل ٧٣/١ وشرح الللمحة لابن هشام ٢٩٦/١ .

(٣) قال أبو حيان : " العامل أعم من أن يكون فعلاً أو اسم فاعل أو مثلاً أو صفة مشبهة أو اسم فعل أو مصدراً أو ظرفاً أو مجروراً أو اسماً موضوعاً موضع الفعل ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قائم أبوه ، أو نؤوم أبوه ، أو حسن وجهه ، ونحو : هيهات العقيق ، وأعجبنى ضرب زيد عمراً ، ومررت برجل في الدار أبوه ، أو عندك ، أو إياك أنت وزيد أن تخرجاً - (زيد) و(أبوه) و(وجهه) و(العقيق) في هذه المثل كلها فاعلة ، وكذلك الضمير المستكن في (إياك) " انظر : النكت الحسان ص ٥٠ .

(٤) وقوعه منه حقيقة ، نحو : قام زيد ، ومجازاً ، نحو : مات زيد .
(٥) قال أبو حيان : " ولم نشترط تقديم العامل كما فعله أصحابنا ؛ لأنه حكم مختلف فيه ، فلا يدخل في الرسوم ، فذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ، فيجوز الكوفيون : الزيدان قام ، والزيدون قام ، ولا يميز ذلك البصريون " . الارتشاف ١٧٩/٢ .
(٦) زاد في الحاشية قوله : (جوازاً) .

ومثال حذفه مع المصدر قوله تعالى : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ﴾ .

عنه^(١)، والأصل تقديمه على المفعول ، وقد يتأخر وجوباً وجوازاً^(٢).

(١) أى يحذف الفاعل إذا ناب عنه غيره ، وذلك فى باب المفعول الذى لم يسم فاعله، نحو: ضُربَ زيدٌ ، ولا يحذف الفاعل فى غير ذلك عند البصريين ، وأجاز الكسائى حذفه وحده دون عامله، مستدلاً بشواهد منها قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه...﴾ ، وقوله :

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إحالك راضياً

ورد الجمهور الاستدلال بهذه الشواهد ، ووافق أبو حيان فى التذييل فى سبب الإعمال، فقال ١٥٢/٣: "والإنصاف فى هذه المسألة أنه يجوز حذف الفاعل ويجوز إضماره، لثبوت الحذف فى الآيات التى استدلت بها الكسائى وقولاً مع الظاهر، ولثبوت الإضمار أيضاً قبل الذكر فى لسان العرب " . انظر : الارتشاف ١٨٢/٢ والنكت الحسان ص ٥١ وقضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ص ٤٤١.

(٢) يتقدم الفاعل وجوباً إذا كان ضميراً متصلاً ولم يكن المفعول واجب التقديم على العامل ، نحو : أكرمت زيداً ، أو كان عامله مصدرًا مضافاً إليه ، نحو : أعجبتنى شرب زيد العسل ، أو كان المفعول محصوراً فيه الفاعل بـ (إلا) أو (إنما) ، نحو : ما شرب محمد إلا العسل ، وإنما شرب محمد العسل .

ويتأخر الفاعل عن المفعول وجوباً فى مواضع منها : أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً ، نحو : ضربنى زيد ، وأن يكون المفعول مضافاً إليه المصدر أو اسم الفاعل ، نحو : رأيت ضرب محمد على ، وأعجبتنى رجل مكرم الضيف أبوه ، أو يكون المفعول اسماً مستحقاً للصدارة بنفسه أو بغيره ، كأن يكون اسم استفهام أو شرط أو مضافاً لأحدهما ، نحو : أياً تضرب أضربه ، ومن أكرمت ؟ و غلام من تضرب أضربه ، و غلام من أكرمت ؟ ، أو يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لوجب اتصاله ، نحو : ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ أو يكون الفاعل محصوراً فيه بـ (إلا) أو (إنما) ، نحو : ما قرأ الكتاب إلا زيد ، وإنما قرأ الكتاب زيد ، أو كان الفاعل متصلاً به ضمير يعود على المفعول أو ما اتصل بالمفعول ، نحو : أكرم

النائب عن الفاعل^(١) :

مفعول به^(٢)، ومصدر متصرف مختص^(٣)، وظرف زمان أو مكان متصرف^(٤)

محمدًا صديقه ، ورأى وجه محمد صديقه . ويجوز تقديم الفاعل وتأخيرها فيما سوى ذلك ، نحو : ضرب محمدٌ عمرا ، وضرب عمرا محمدًا . انظر : الارتشاف ٢/٢٧٥ والنكت الحسان ص ٥٢، ٥١ .

(١) قال في الارتشاف ٢/١٨٤ : " ورسمه كرسم الفاعل ، إلا أنه يبدل به بمنه " . أى أنه هو المفعول له العامل على جهة وقوعه به .

ولم يذكر المصنف أسباب حذف الفاعل ، وقد جمعها في أرجوزة له فقال :

وحذفه للخوف والإيهام والوزن والتحقيق والإعظام
والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والإيثار

انظر : الارتشاف ٢/١٨٤ .

(٢) نحو : ضُربَ زيدٌ .

(٣) نحو : ضُربَ ضربٌ شديدٌ ، وإنما قال متصرفاً تحزراً من غير المتصرف ، نحو : سبحان الله ومعاذ الله ، وقال مختصاً تحزراً من المبهمة أى المصدر المؤكد ، لكون المستفاد من المحكوم عليه هو المستفاد من المحكوم به ، فلا فائدة في قولنا : ضُربَ ضربٌ ، وأجازه بعضهم .

ولا يجوز عند سيويه والبصريين نيابة صفة المصدر عند حذفه عن الفاعل ، فلا تقول :

سير عليه سريع أو حثيث ، بل تنصب الوصف على الحال ، وأجازه الكوفيون .

انظر : الكتاب ١/٢٢٨ والارتشاف ٢/١٨٩ والنكت الحسان ص ٥٢، ٥٣ .

(٤) نحو : سير يوم الخميس ، وصيم رمضان ، وسير فرسخ ، وجلس أمام الأمير ، وقيد المصنف بالتصرف ليخرج الظروف غير المتصرفة .

ولم يشترط المصنف الاختصاص حيث قال في الشرح ص ٥٣ : " ولا يشترط

الاختصاص في الظرف " ، وما عليه النحاة اشتراط الاختصاص بل إن المصنف نفسه

اشتراط الاختصاص في كتابه منهج السالك فقال في ص ١١٥ : " وأما ظرف الزمان

ومحروور^(١)، ويتعين الأول عند اجتماعها^(٢)، ويختار الأول في باب (أعطى) إن لم يلبس، ويجب إن ألبس^(٣)، وفي باب (ظن) و(أعلم)^(٤).

فإذا أن يكون متصرفاً أو غير متصرف، إن كان غير متصرف لم يجوز أن يبنى للمفعول وإن كان متصرفاً فإذا أن يكون مبهماً أو مختصاً، إن كان مبهماً لم يجوز بناؤه للمفعول، فلا يقال: سير عليه وقت... وأما ظرف المكان فشرط نيابته من باب الفاعل أن يكون متصرفاً مختصاً". وانظر: الارتشاف ١٩٠/٢، وشرح اللمحة لابن هشام ٣٢٠/١ والتصريح ٢٩٠/١.

(١) نحو: مرّ بزيد، وخالف في نيابة المحرور ابن درستويه والسهيلي وأبو على الرندي، وذهبوا إلى أن نائب الفاعل هو المصدر. انظر: منهج السالك ص ١١٥ والنكت الحسان ص ٥٤ والارتشاف ١٩٢/٢.

(٢) مثال اجتماعها: ضرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة مكاناً حسناً بالسوط، وهذا التعيين هو مذهب الجمهور، وخالف البعض فأجاز نيابة غير المفعول مع وجوده. فإذا فقد المفعول تساوت البواقي في النيابة، واختار ابن معط نيابة المحرور، واختار ابن عصفور المصدر، واختار المصنف ظرف المكان. انظر: الارتشاف ١٩٤/٢ والنكت الحسان ص ٥٥.

(٣) مثال الأول: أعطى زيد درهماً، ويجوز: أعطى زيداً درهم، ومثال الثاني: أعطى زيد عمراً، فلا يجوز: إقامة الثاني مقام الفاعل لللباس لأن كلاً منهما يصلح لأن يكون معطى له.

(٤) أى: يجب إقامة الأول في بابي (ظن) و(أعلم)، نحو: ظن زيد منطلقاً، وأعلم زيد محمداً شجاعاً، وأجاز بعض النحاة إقامة غير الأول إن أُمِنَ اللبس إذا لم يكن جملة ولا شبهة بالجملة، انظر: الارتشاف ١٨٧/٢ ومنهج السالك ص ١١٧.

وشرط بناء الفعل له تصرفه^(١)، ويضم أوله مطلقاً^(٢)، ويكسر ما قبل آخره ماضياً^(٣)، /و/ ويفتح مضارعاً^(٤)، وتغيير المضعف والمعتل على ما قرر في التصريف^(٥) [وليست صيغة مستقلة]^(٦).

(١) زاد في الحاشية : غير (كان) وأخواتها .

أى : أنه لا يصاغ من (كان) وأخواتها ، وهو مذهبه في الارتشاف حيث قال ١٨٤/٢ : "أو منصرفاً نحو (كان) فذهب سيويه والسيرافي والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك ، وذهب الفارسي إلى المنع ، وهو الذي نختاره " ، لكنه في الشرح ذهب إلى أنه يصاغ من (كان) فقال : "ويجوز بناء (كان) وهو ظاهر كلام سيويه وقول الكوفيين ومنعه الفارسي وغيره " . انظر : النكت الحسان ص ٥٦ .

(٢) سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ، وأجاز الكوفيون في الثلاثي المضعف الذي لا يفك ، نحو : ردّ وشُدّ كسر أوله ، وهو لغة لبنى ضبة وبعض تميم ، انظر : الارتشاف ١٩٧/٢ ومنهج السالك ص ١١٢ .

(٣) إلا إذا كان محل العين بالواو أو الياء وقلب ألفاً ، نحو : قال وباع واختار وانقصاد ، ففيه ثلاث لغات ، الأولى : كسر الفاء فتقلب الألف ياء ، وهي لغة الحجاز ، والثانية : إتمام الكسرة ، الضم ، وهي لغة كثير من قيس وعامة أسد ، والثالثة : ضم الفاء فتقلب الألف واواً ، وهي لغة فقهس ودبير وهذيل . انظر : الارتشاف ١٩٥/٢ ، ١٩٦ والنكت الحسان ص ٥٦ ، والتصريح ٢٩٤/١ .

(٤) سواء أكان الفتح ظاهراً أم مقدراً ، نحو : يُضْرَبُ ويُسَدُّ ، ويُقال ويُباع .

(٥) شرح المصنف ذلك في كتابه التدريب ، فقال ص ٨٦ : "يعني أن ما صح حرف اعتلاله في المبني للفاعل يصح في المبني للمفعول ، نحو : (عور في المكان) ، لأنه صح في (عور) ، وما اعتل فيه اعتل في هذا ، نحو : قيل وبيع واختير وانقيد وقول وبوع واختور وانقود ، لأنه اعتل في : قال وباع واختار وانقاد ، وكذلك : أُسْتَبِينَ في : استبان ، وما فُكَّ من المضعف في الفاعل فك للمبني للمفعول ، نحو : مُشِشٌ ، في مُشِشَتْ " أ.هـ .

(٦) ما بين المعقوفين من الشرح .

المبتدأ :

هو المحكوم عليه ، أو الوصف المحكوم به المنتظم منه مع اسم مرفوع كلام^(١) .

ولا يتبدأ بنكرة إلا وفيها عموم أو خصوص^(٢) ، وأصله التقديم^(٣) .

والخير :

هو التابع اللازم رفعه المستقل به فائدة الإسناد^(٤) .

ويعنى أن صيغة المبنى للمفعول ليست صيغة أصلية ، إنما هي فرع على صيغة المبنى للفاعل ومغيرة عنها ، وهذا مذهب سيبويه والبصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد وابن المطراوة إلى أنها أصل وليست مغيرة من غيرها ، وقد علل المصنف لاختياره فسى الشرح . انظر : الارتشاف ١٩٥/٢ والنكت الحسان ص ٥٧ .

(١) المبتدأ نوعان : مبتدأ له خير ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخير ، وقد شمل تعريف المصنف النوعين .

أما الأول فسيحدث عن خبره المصنف بعد ، وأما الثاني وهو الوصف المكتفى بمرفوعه فشرطه أن يعتمد على نفي أو استفهام أو ذى خير ، نحو : ما قائم زيد ، وأمضروب عمرو ، ولم يشترط الأخفش والكوفيون هذا الشرط ، وأجازوا الابتداء بالوصف بلا اعتماد ، واختار المصنف مذهب البصريين . انظر : الارتشاف ٢٤/٢ وشرح الأشئوني ١٨٨/١ وما بعدها .

(٢) مثال العموم : مؤمن خير من كافر ، كل يموت ، ومثال الخصوص قوله تعالى : ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ ، طالب علم عندنا ، وقد ذكر النحاة للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة ترجع فى حقيقتها إلى الإفادة وهى ما شرطه سيبويه . انظر : الكتاب ٥٤/١ والارتشاف ٣٩/٢ والأشئوني ٢٠٤/١ وما بعدها .

(٣) وأحياناً يجب هذا الأصل ، وأخرى يجب تقديم الخبر عليه ، وأحياناً يجوز فيه التقديم والتأخير . وسيشير المصنف إلى ذلك .

(٤) عرفه فى الارتشاف ٢٨/٢ بقوله : " هو التابع المحدث به عن الاسم المحكوم عليه

وهو مفرد وجملة^(١) .

المفرد^(٢) إما هو هو، أو مشبّه به^(٣) ، أو ظرف أو
مجرور^(٤) .

على سبيل الإسناد " فلم يقيد بلزوم الرفع ؛ لأن الخير قد يكون منصوباً كما فى باب (كان) وأخواتها .
وعرفه الفاكهى فى كتاب شرح الحدود ص ١٩٨ بقوله : " ما يحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور " .
(١) جعله قسمين، لأن شبه الجملة داخل عنده فى المفرد، لأنه ليس الخير وإنما هو معمول مخذوف هو الخير، والمصنف يقدر المخذوف اسماً؛ لأن الأصل فى الخير الأفراد.
ويرى بعضهم أن المخذوف فعل، لأنه عامل فى شبه الجملة والأصل فى العمل للأفعال .
ويرى بعض النحاة أن الخير ثلاثة أقسام : جملة وشبه جملة ومفرد ، فشبه الجملة عندهم قسم برأسه .
وذهب الكوفيون إلى أن الظرف منصوب على الخيرية والناصب له المبتدأ كما رفع (قائم) فى قولك: زيد قائم، وهو ما يسمونه النصب على المخالفة. انظر: الارتشاف ٤٥/٢ وما بعدها والنكت الحسان ص ٥٩، ٥٨ .
(٢) المفرد هو ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه. وهو ما ليس جملة ، والخير المفرد نوعان : مشتق وجامد ، أما الجامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ ، وأما المشتق فيتحملة ما لم يرفع الظاهر أو الضمير البارز. انظر: شرح الأثمنونى ١٩٧/١ وشرح التصريح ١٦٠/١ .
(٣) فى الشرح : " أو مشبّهه " .
(٤) قال فى الشرح ص ٥٨ : " هو هو نحو: زيد أخوك ، أو مشبّهه ، نحو: زيد زهير ، فزهير شبه به زيد ، أو ظرف، نحو: زيد عندك ، أو مجرور، نحو: زيد فى الدار " .

والجملة اسمية وفعلية^(١) ذات رابط^(٢)، إلا إن كانت المبتدأ فـى المعنى؛ فلا رابط^(٣).

وقد يعرض لكل من المبتدأ والخبر التقديم^(٤) أو الإثبات^(٥) أو ضدهما وجوباً وجوازاً.

(١) "نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه" النكت الحسان ص ٥٩.

(٢) أكثر ما يكون الرابط ضميراً، نحو: زيد ضربته، وقد يكون اسم إشارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، وقد يكون العموم، نحو: زيد نعم الرجل، وقد يكون تكرار المبتدأ بلفظه، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾، وقد يكون يعطف جملة مشتملة على ضمير المبتدأ على جملة الخبر الحالية من الرابط، نحو: زيد جاء عمرو فأكرمهم، وقد يكون غير ذلك. انظر: الارتشاف ٥٠/٢، والنكت الحسان ص ٥٩.

(٣) كان تكون الجملة خبراً عن مفرد يدل على جملة، نحو: كلامي لا إله إلا الله، ونطقي لا حول ولا قوة إلا بالله، أو تكون الجملة خبر عن مضاف إلى ذلك المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِرَ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم: "أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله"، ومنه ضمير الشأن والقصة. انظر: الارتشاف ٥٠/٢ والنكت الحسان ص ٥٩.

(٤) الأصل في المبتدأ التقديم وفي الخبر التأخير، ويجب مراعاة هذا الأصل في مواضع منها: أن يخشى التباس المبتدأ بالخبر، نحو: زيد أحوك وأفضل منك أفضل مني، أو يخشى التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: محمد قام أو يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ أو يكون المبتدأ مستحقاً للصدارة بنفسه، نحو: من القادم؟ أو بغيره، نحو: زيد قائم. ويجب تقديم الخبر في مواضع منها: أن يكون الخبر مستحقاً للصدارة بنفسه، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصَرَ اللَّهُ﴾ أو بغيره، نحو: صبيحة أى يوم سفرك؟، أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا تقديم الخبر، نحو: فى البيت رجل، أو يكون المبتدأ متصلاً به ضمير يعود على الخبر، نحو: ﴿أُمَّ عَلَىٰ قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ أو يكون المبتدأ محصوراً فيه الخبر، نحو: ما قائم إلا زيد. ويجوز التقديم والتأخير في غير مواضع الوجوب. انظر: الارتشاف ٤١/٢ وما بعدها وأوضح المسالك ٢٠٦/١ وما بعدها وشرح الأشموني ٢٠٨/١ وما بعدها.

(٥) الأصل في كل من المبتدأ والخبر الذكر، لكنه قد يعرض الحذف لكل منهما جوازاً

وقد يتوسط بينهما أو بين ما هما أصله^(١) صيغة ضمير منفصل مرفوع^(٢) بشرط تعريفهما^(٣) أو تنكير ثانيهما غير قابل (أل)^(٤) ولا

ووجوباً ، فيجوز حذف كل منهما إذا علم ، فمن حذف المبتدأ جوازاً قوله تعالى : ﴿ وما أدراك ما هي ؟ نار حامية ﴾ وقوله : ﴿ فمن عمل صالحاً فلنفسه ﴾ . ومن حذف الخبر جوازاً قوله تعالى : ﴿ أكلها دائم وظلها ﴾ ، وزيد في جواب من القادم ؟ ويجب حذف المبتدأ في مواضع منها : أن يكون المبتدأ مخبراً عنه بنعت مقطوع ، نحو : الحمد لله أهل الحمد ، أو يكون مخبراً عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله ، نحو : سمع وطاعة ، أو يكون مخبراً عنه بمخصوص في باب نعم وبئس ، نحو : نعم الرجل زيد ، أو يكون مخبراً عنه بصريح القسم ، نحو : في ذمتي لأفعلن ، أو يكون بعد (لاسيما) ، نحو : لاسيما زيد ، أى : هو زيد .

ويحذف الخبر وجوباً في مواضع منها : أن يقع بعد (لولا) الامتناعية ، نحو : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ على خلاف وتفصيل في ذلك ، أو يكون المبتدأ صريحاً في القسم ، نحو : لعمرك لأفعلن ، أو يكون المبتدأ معطوفاً عليه بواو صريحة في المصاحبة ، نحو : كل رجل وضعته . انظر : الارتشاف ٣١/٢ وما بعدها ، وأوضح المسالك ١٢٧/١ وما بعدها وشرح الأشعرى ٢١٤/١ .

(١) قال في الشرح ص ٦٠ : " هو الناسخ للمبتدأ والخبر وهو : كان ، وإن ، وظن ، وأخواتهن ، وما ولا وإن عند من يعملها " .

(٢) إنما قال (صيغة ضمير) ولم يقل (ضمير) ؛ لأنه يرى أن الفصل ليس اسماً وإنما هو حرف ؛ لأنه لا موضع له من الإعراب ، ويرى أكثر البصريين أنه حرف لا محل له من الإعراب ، وذهب الخليل إلى أنه اسم لا محل له أيضاً ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا محل له من الإعراب ، وذهب الكسائي إلى أن محله بحسب ما بعده ، وذهب الفراء إلى أن محله بحسب ما قبله ، فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع عندهما ، وبين معمولي (ظن) نصب عندهما ، وبين معمولي (كان) رفع عند الفراء ، نصب عند الكسائي ، وبين معمولي (إن) بالعكس . انظر : المغنى ٤٩٦/٢ ، ٤٩٧ ، والنكت الحسان ص ٦٠ .

(٣) نحو : زيد هو الكريم ، وكان زيد هو الكريم .

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ إن ترني أنا أقل منك مالا ﴾ فالخبر هنا نكرة لا تقبل (أل) ،

يُجامع التوكيد^(١)، ويتعين للفصلية في باب (كان) إن دخلت اللام عليه^(٢)، وفي باب (ظن وأعلم) إن لم يضم ما قبله^(٣).

-
- وأجاز الجرجاني أن يكون الخير فعلاً مضارعاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إنه هو يبدئ ويعيد﴾ وتبعه أبو البقاء العكبري وابن الخباز، وذهب الكوفيون إلى جواز تنكير الأول، نحو: ما ظننت أحداً هو القائم، أما دخوله بين نكرتين فمختلف فيه، وذكر المصنف جوازه عند متأخري أصحابه، وأن سيبويه حكاه عن بعض المتقدمين وأنكره. انظر: المغنى ٤٩٤/٢ والنكت الحسان ص ٦١.
- (١) لأنه يفيد التوكيد، فلا يصح أن تقول: زيد نفسه هو الفاضل.
- (٢) هذا الضمير يجوز أن يكون فصلاً وتوكيداً ومبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿إنك أنت علام الغيوب﴾، وقولك: أنت أنت الفاضل، لكنه في باب (كان) يمنع جعله مبتدأ، فيجوز في قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ أن يكون فصلاً وتوكيداً، وإنما امتنع الابتدائية لانتصاب الخير، فإذا دخلت اللام مع (كان) امتنع التوكيد أيضاً، فيتعين الفصلية، نحو: إن كان زيد هو الفاضل. انظر: المغنى ٤٩٧/٢ والنكت الحسان ص ٦١.
- (٣) نحو: ظننت زيباً هو الفاضل، وأعلمت زيدا فرسك هو المسرح، فيتعين كونه فصلاً، فإن كان ما قبله ضميراً، نحو: زيد ظننته هو القائم، جاز فيه التوكيد والفصلية. انظر: النكت الحسان ص ٦١.

[الاشتغال^(١)]

وإذا جاز للعامل في متعلق المبتدأ^(٢) أن يتسلط على المبتدأ لو كان فارغاً^(٣) جاز أن يتسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه^(٤).
وقد يكون الحمل على العامل راجحاً^(٥)، كأن يتقدم الاسم أداة هي بالفعل أولى^(٦)، أو مرجوحاً، كأن تعطف على جملة

(١) زيادة من الشرح ص ٦٢ .

(٢) قال في الشرح ص ٦٢ : " يعنى به ضميره ، نحو : زيد ضربه ، أو الملابس لضميره بإضافة ، نحو : زيد ضرب أخاه ، وبصفة ، نحو : زيد ضرب رجلاً يحميه ، وبعطف بالواو خاصة ، نحو : زيد ضربت عمراً وأخاه " .

(٣) أى : لو كان العامل فارغاً من الضمير أو الملابس له ، فإنه حينئذ ينصب المبتدأ مفعولاً ، نحو : زيداً ضربت .

(٤) مثال ما يتسلط عليه عامل من لفظه : زيداً ضربته ، أى : ضربت زيداً ضربته ، ومثال ما يتسلط عليه عامل من معناه : زيداً ضربت أخاه ، أى : أهدت زيداً ضربت أخاه ، ولا يمكن تقدير العامل من لفظ الفعل الموجود هنا لأن الضرب لم يقع على زيد ، ونحو : زيداً مررت به ، أى : لابتست زيداً مررت به ، لأن الفعل المذكور لازم فلا ينصب المفعول . وانظر : التكت الحسنان ص ٦٢ .

(٥) أى : يترجح نصب الاسم .

(٦) مثل همزة الاستفهام ، نحو : أزيداً تضربه ، واعلم أنه يترجح نصب الاسم المتقدم في مواضع هذا واحد منها ، ومنها : أن يليه فعل دال على الطلب ، نحو : زيداً اضربه ، ومنها : أن يكون معطوفاً على جملة فعلية قبله غير مبنية على اسم قبلها ، نحو : ضربت زيداً وعمراً أكرمته . انظر المزيد من ذلك في الارتشاف ١٠٧/٣ وما بعدها وأوضح المسالك ١٦٢/٢ وما بعدها .

اسمية^(١) / ٦/ أو مساوياً إذا عطفت على [جملة]^(٢) ذات وجهين^(٣) ،
وإذا راعيت الصغرى فلا بد من مصحح الخيرية^(٤) .

(١) نحو : زيد كريم وعمرو أكرمه .

(٢) ما بين المعقوفين من الشرح .

(٣) نحو : زيد أكرمه وعمرو أهنته ، أو : وعمراً أهنته من أجله ، حيث تقدم المعطوف جملة ذات وجهين وهى الجملة التى تحوى جملتين : كبرى اسمية وصغرى فعلية، فإذا عطفت على الكبرى رفعت وإذا عطفت على الصغرى نصبت، لكن إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ (أما) ترجح الرفع ، نحو: زيد أكرمه وأما عمرو فأهنته . انظر : الارتشاف ١١٠/٣ .

(٤) يريد : أنك حين تراعى الجملة الصغرى جملة الخير ، فتعطف عليها بالنصب فإنه يجب أن تشتمل الجملة المعطوفة على رابط يربطها بالمتبدأ ، لأنها معطوفة على الخير فهى خير ، فإذا قلت: زيد أكرمه وعمراً أهنته بالعطف على الجملة الصغرى التى هى خير وجب الإتيان برابط فى الجملة المعطوفة يربطها بالمتبدأ ، فنقول : زيد أكرمه وعمراً أهنته من أجله . وهذا الشرط يختلف فيه . انظر : المذاهب فى ذلك فى الارتشاف ١١٠/٣ والنكت الحسان ص ٦٤ .

[كان وأخواتها]

كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس^(١) بلا

(١) كان وأخواتها أفعال باتفاق ، إلا (ليس) فذهب الفارسي في بعض كتبه إلى أنها حرف فقال في المسائل البصريات ٨٣٣/٢: " الدليل على أن (ليس) ليس كالـفعل أنك تصل (ما) بالأفعال الماضية والمضارعة ، ولا يجوز أن تقول : ما أحسن ما ليس زيد ذاكرك ، حتى تقول: ما ليس بذاكرك زيد ، فتجرى (ليس) نفيًا مجرى (لم) الحرف كما تقول ما لم يذكرك زيد" . وانظر : المسائل الحلييات ص ٢١٩ - ٢٧٠ . وذهب في بعض كتبه إلى أنها فعل فقال في الإيضاح : " وكذلك لو قلت : ليس طعامك زيد يأكل ، وليس طعامك زيد آكل ، لم يجوز لما تقدم من أنه لا يفصل بين الفعل وفاعله بالأجنبي ، فإن أضمرت في (ليس) جازت المسألة ، ولا يجوز مع (ما) لأنها ليست بفعل فيضمر فيها ، ألا ترى أنك تقول: زيد ليس منطلقًا ، ولا تقول : عمرو ما منطلقًا " . انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٤٣٤/١ ، ٤٣٦ . ونسب المصنف وأكثر المتأخرين إلى ابن السراج القول بحرفية (ليس) والصحيح أنها فعل عنده ، حيث قال في الأصول ٨٢/١: " فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تنصرف تصرف الفعل قولك: لست ، كما تقول: ضربت ولستما كضربتما " . وانظر : ٢٢٨/٢ . وقد اختلف رأى المصنف في (ليس) فذهب هنا وفي التذييل إلى أنها فعل وذهب في البحر المحيط والنهر الماد من البحر ومنهج السالك إلى أن (ليس) حرف حيث قال في منهج السالك ص ١٣٧: " وقد وجدنا أفعالاً لا مصادر لها ، إما لمضارعتها الحرف كـ (نعم وبئس) ، وإما لكونها حرف في الحقيقة لكن تسامح النحويون في تسميتها أفعالاً كـ (ليس وعسى) " . وقال في البحر ٢٠٣/٨ : " و(ليس) إنما تسدل على نفي الحكم الخيري عن المحكوم عليه فقط ، فهي كـ (ما) لكنه لما اتصلت بهما ضمائر الرفع جعلها ناس فعلًا ، وهي في الحقيقة حرف نفي كـ (ما) النافية " .

شرط، ودام صلة لـ (ما) الظرفية^(١)، وزال ماضى يزال^(٢)، وانفك
وبرح وفتى مسبوقه بنفى أو نهى أو دعاء^(٣)، وعاد وأض وآل ورجع -
وحار واستحال وتحول وارتد مرادفات صار^(٤)، كلها يرفع
المبتدأ الجائز الابتداء، المثبت^(٥)، غير الواجب تصديره^(٦)،

- (١) نحو : لا أكلمك ما دامت الشمس طالعة ، و(ما) هذه مصدرية ظرفية .
(٢) قيدها بذلك لأنها إن كان مضارعها (يزول) بمعنى يهلك ويفنى ، كانت تامة لازمة ، وإن كان مضارعها (يزيل) بمعنى يميز كانت تامة متعددة .
(٣) مثال النفى قوله تعالى : ﴿ لا يزالون مختلفين ﴾ ، وقوله : ﴿ لن نرح عليه عاكفين ﴾ ، وقول الشاعر :
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز
كل ذى عفة مقل قنوع
وقوله تعالى : ﴿ تالله تفتو تذكر يوسف ﴾ والنفى هنا مقدر .
ومثال النهى قوله :
صاح شمر ولا تزل ذاكر المو
ت فنتسيانسه ضلال مبين
ومثال الدعاء قوله :
ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى
ولا زال منهلاً بجمرعائك القطر
انظر : الارتشاف ٨٠/٢ - ٨٢ وشرح الاثنيونى ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .
(٤) تقول : عاد الطين فخاراً ، وأض الطفل شاباً ، وآل الأمر إلينا ، ورجع الشيخ شاباً ، واستحالت النار تراباً ، وتحول الجبان شجاعاً ، وارتد يعقوب بصيراً ، وزاد بعضهم فى هذه الأفعال . انظر : الارتشاف ٧٢/٢ وما بعدها وشرح الاثنيونى ٢٢٩/١ .
(٥) أى : المذكور . انظر : النكت الحسان ص ٦٧ .
(٦) ذكر المصنف ثلاثة شروط فى المبتدأ حتى يجوز دخول هذه الأفعال عليه ، فإن اختل منها شرط امتنع دخولها عليه ، فلا تدخل على نحو : أئمن الله لأفعلن ، لوجوب الابتداء بالقسم هنا ، ولا تدخل على نحو : مررت بزيد العالم ، لأن المبتدأ هنا محذوف وجوباً ، ولا تدخل على نحو : من يذكر ينجح ، لوجوب تصدير المبتدأ . انظر : الارتشاف ٧٣/٢ والنكت الحسان ص ٦٧ .

وينصب الخبر إلا الجملة غير الخبرية^(١)، فإن صدرت الخبرية بماض فلا تقع خبراً لـ (صار) وما بعدها، إلا (ليس) فتقع إن كان اسمها ضمير أمر^(٢)، ولا يقع، نحو: (أين) خبراً لـ (ليس) ولا لـ (زال) وأخواتها منفيات بـ (ما)^(٣)، وكلها تتصرف إلا (ليس)

(١) لا تدخل هذه الأفعال على مبتدأ أخير عنه بجملة طلبية، فلا تدخل على نحو: زيد اضربه، وأما قول الشاعر:

وكوني بالكارم ذكريني ودل دل ماجدة صناع
فنادر، قال المصنف: "فإنه عندنا من وضع الأمر موضع الخبر، تقديره: تذكريني"
النكت الحسان ص ٦٨، وانظر الارتشاف ٧٤/٢.

(٢) أى: ضمير الشأن، واعلم أنه يجوز في خبر (كان) أن يكون جملة فعلية فعلها ماض، وشرط فيه البعض أن يكون مقروناً بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة، لكنه ورد في القرآن الكريم غير مقرون بها، قال تعالى: ﴿ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل﴾، أما: صار ودام وزال وانتقل وبرح وفتي وما كان بمعنى (صار) من الأفعال فلا تكون الجملة المصدرة بماض خبراً عنه، فلا يصح أن تقول: صار زيد علم. أما (ليس) فذكر المصنف هنا أن الجملة المصدرة بماض تقع خبراً لها بشرط أن يكون اسمها ضمير الشأن، نحو: ليس خلق الله مثله، لكنه ذهب في الارتشاف إلى أنه لا يشترط ذلك في اسمها، ورد على ابن مالك اشتراطه لذلك فقال: "وتقع خبراً لـ (ليس) باتفاق، وتقييد ابن مالك ذلك بكون اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح" الارتشاف ٨٥/٢.

(٣) تنقسم أفعال هذه الباب إلى قسمين:

قسم يجوز فيه أن يدخل على مبتدأ أخير مفرد فيه معنى الاستفهام، وهى: كان وأمسى وأصبح وأضحى وبات وصار، فيجوز أن تقول: أين كان زيد؟ وأين أصبح عمرو؟ وهكذا.

و(دام)^(١) ، وتستعمل تامة^(٢) إلا (ليس) و(زال)^(٣) .

وقسم لا يجوز فيه ذلك ، وهو: ليس وما زال وما أنفك وما برح وما فتئ وما دام ، فإذا كانت (زال) وأحوالها متغيرات بغير (ما) جاز ، نحو : أين لم يزل زيد؟ هذا ما ذهب إليه المصنف وكثير من النحاة .

وذهب أبو على الشلوين إلى جواز دخول (ليس) على هذا المبتدأ ، حيث قال : " فإذا كان خبر الفعل لا يتقدم لم يكن معه الخبر الذى هو مفرد فيه معنى الاستفهام ، فلذلك لم يجوز : أين ما انفك زيد ؟ ، ولا أين ما فتئ زيد ؟ ، ولا أين ما برح زيد؟ ولا أين ما زال زيد؟ وهذا مذهب صحيح إلا فى (ليس) ، فإن الصحيح فيها جواز التقديم ، فيجوز إذن دخول (ليس) على هذه الجملة التى الخبر فيها مفرد فيه معنى الاستفهام ، فيقول : أين ليس زيد ؟ إذا أردت بالاستفهام معنى (إلا وكان) وكأنك تنكر أن يكون مكان ليس فيه زيد ، على معنى أنه فى كل مكان على وجه المبالغة . شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٧٧/٢ وانظر : المقدمة الجزولية ص ١٠٧ والنكت الحسان ص ٦٨ ، ٦٩ .

(١) قال فى الشرح ص ٦٩ : " إنما لم تتصرف (ليس) لأنها وضعت وضع الحروف ، ألا ترى أن فهم معناها متوقف على ذكر متعلقه ، ولذلك زعم بعض النحويين أنها حرف ، وإنما لم تتصرف (دام) وإن كان أصل وضعها التصرف ، لأنها صلة لـ (ما) الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لها التزم مضيها غالباً " .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة ﴾ وقوله : ﴿ فسيحان الله حين تمسون وحين تصبحون ﴾ وقوله : ﴿ خالدن فيها ما دامت السموات والأرض ﴾ .

(٣) زاد المصنف فى التذييل (فتئ) حيث ذكر ابن مالك فى التسهيل أنها تكون تامة وناقصة ، فرده أبو حيان بقوله : " وهذا الذى ذكره المصنف أن (فتئ) تتم فتكون بمعنى كسر أو أطفأ وهم وتصحيف والله أعلم " التذييل ٣١٣/٢ ، لكنه ذكر فى النكت الحسان أن (فتئ) تكون ناقصة وتامة حيث قال : " وذكر بعض أصحابنا أن (فتئ) لا تكون أيضاً إلا ناقصة ، وليس بشئ إذ حكى بعض النحويين واللغويين فتئ بمعنى سكن ومعنى أطفأ " النكت الحسان ص ٧٠ وانظر : قضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ص ١٣٢ .

وتوسيط أخبارها جائز^(١) ما لم يمنع مانع^(٢)، ولا يتقدم خير (ما دام) اتفاقاً^(٣).

(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وقوله: ﴿لَيْسَ الرُّأْسُ أَنْ تُولِسَ وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾.

(٢) قد يكون المانع من التوسط وجوب التقديم، وقد يكون وجوب التوسط، وقد يكون وجوب التأخير، فمن الأول قولك: أين كان زيد؟ ومن الثاني قولك: كان مثل زيد أخوه، ومن الثالث قولك: إنما كان زيد قائماً. انظر: النكت الحسان ص ٧١.

(٣) فلا تقول: أصبحك طالعة ما دامت الشمس، وذلك لأن (ما) موصول حرفي، وصلة الموصول لا تتقدم عليه، والخير معمول الصلة، ومعمول الصلة كالصلة. ينظر: النكت الحسان ص ٧١ وشرح الأشيوني ٢٣٣/١.

[أفعال المقاربة]

ومن باب كان أفعال المقاربة ، فجَعَلَ وَطَفِقَ وَأَخَذَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ
وَهَبَّ وَقَامَ وَاتَّبَرَى وَأَقْبَلَ وَطَارَ للشروع فى الفعل ، وَهَلَّهَلَ وَكَادَ
وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ وَأَوَّلَى وَدَنَا لمقاربة الفعل ، وَعَسَى وَحَرَى وَاخْلَوْلَقَ
لرجائه^(١) .

(١) أفعال المقاربة هى الأفعال الموضوعة لقرب الفعل من الحصول ، أو الشروع فيه ، أو رجاء حصوله ، وقد اختلف فى عدّها ، لأن هذه الأمور الثلاثة اعتبارية متفاوتة بالنسبة إلى الأفعال والمقامات .

ومن شواهد قول عمرو بن أحرر الباهلى :

وقد جعلت إذا ما قمت يُثْقِلُنِي ثوبى فأنهضُ نهضُ الشارب الثعل
وقوله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ ، وقول الشاعر :
أراك علقت تظلم من أحرنا وظلم الجار إذ لال المجير
وقوله :

وطئنا بلاد المعتدين فهل هلت نفوسهم قبل الإمامة ترهق
وقوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ ، وقوله :
كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
وقوله :

ولو سئل الناس الزواب لأوشكوا إذا قيل لهم هاتوا أن يملوا ويمنعوا
وقوله :

فعادى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث
وقوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَحْبُوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ ، وقوله :

وخبرهن مضارع^(١) /٧/ رافع ضمير الاسم^(٢) ، إلا (عسى) فقد يرفع السببي^(٣) .

- إن تقل هن من عبد الشمس فحري أن يكون ذاك وكانا وهذه الأفعال متفق على فعليتها إلا (عسى) فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ، وهى جامدة فلا تكون إلا بلفظ الماضي وسمع المضارع من (كاد وأوشك وطفق وجعل)، وسمع اسم الفاعل من (أوشك وكاد وكرب) ، والمصدر من (طفق وكاد). ينظر: الارتشاف ١١٨/٢ وما بعدها ، والنكت الحسان ص ٧٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٥/١ وما بعدها وشرح الفريد ٣٢٢ وشرح الأشئوني ٣٦١/١ وما بعدها .
- (١) ونذر بجيئه غير مضارع ، ومن ذلك :
فأبت إلى فهمٍ وما كدت آتيا وكُم مثلها فارقتها وهى تصغرُ وقولهم : عسى الغور أبوسا ، وقوله :
وقد جعلت قلوب بني زياد من الأكوار مرتعها قريب ينظر : أوضح المسالك ٣٠٢/١ ٣٠٤ وشرح الأشئوني ٢٥٩/١ .
- (٢) فلا يرفع الظاهر ولا السببي، ويجب افتراؤه بـ (أن) مع (حري واخلولق) ، ويمتنع مع أفعال الشروع ، ويكثر مع (عسى وأوشك) ويقل مع (كاد وكرب) . ينظر : أوضح المسالك ٣١٠/١ وما بعدها وشرح الأشئوني ٢٦٣/١ .
- (٣) ومنه قوله :
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد برفع (جهده) . ولا يجوز أن يرفع خبر (عسى) الظاهر غير السببي . انظر : النكت الحسان ص ٧٣ وشرح الأشئوني ٢٦٤/١ .

[ما ولا المشبهتان بـ (ليس)]

وأعمل الحجازيون (ما) النافية عمل (ليس)^(١) بشرط فقد (إن)^(٢) ،
ونفى الخير^(٣) ، وتأخيرها ، إلا ظرفاً أو مجروراً^(٤) ، ولغة تميم
الإهمال^(٥) .

(١) قال المصنف في الشرح ص ٧٣ : " يعنى أنهم رفعوا بها الاسم ونصبوا الخير ،
وكان قياسها ألا تعمل ؛ لأنها حرف لا يختص ، وما لا يختص بقياسه ألا يعمل ،
لكن (ما) لما أشبهت (ليس) في أنها تدخل على الجمل الاسمية وأنها لنفى الحال ؛
أعملت عملها ، وشبهها بها الحجازيون ، كما شبه بنو تميم (ليس) بـ (ما) إذا دخل
(إلا) على خيرها ، نحو : ليس الطيب إلا المسك ، حكى أبو عمرو بن العلاء أنه ليس
في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا تميمي إلا وهو يرفع " .

(٢) فلا تعمل في نحو :

بني غُدانة ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزف

(٣) أي : بقاء الخير على النفي ، فلا ينتقض نفيه بـ (إلا) . وانظر : الكتاب ٥٩/١ .

(٤) فلا تعمل في نحو : ما مسى من أعتب لتقدم الخير ، ونقص المصنف من شروط
إعمال (ما) عند الحجازيين :

١ - أن لا تتكرر (ما) فلا يجوز النصب في نحو : ما ما زيد قائم .

٢ - أن لا يتقدم معمول خيرها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فإن تقدم لم
تعمل نحو :

وقاتوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارفٌ

انظر : أوضح المسالك ٢٨٢/١ وشدور الذهب ص ١٩٣ .

(٥) وهو القياس ، انظر : الكتاب ٥٩/١ .

وتعمل (لا) عملها أيضاً^(١)، بشرط تنكير معموليها^(٢)، ونفى الخبر،

(١) أى: عمل (ليس)، وهذا عند الحجازيين أيضاً، واعلم أن (لا) تكون نافية لا عمل لها، وعاملة عمل (ليس)، وعاملة عمل (إن) وهى النافية للجنس، وإعمالها عمل (ليس) قليل، وقد أنكره بعضهم، وذكر خبرها قليل وقد أنكره الزجاج، ومن شواهد إعمالها وذكر الخبر قوله:

تعز فلا شئ على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله:

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن جيبها مزاحيا

انظر: النكت الحسان ص ٧٦ والمغنى ٢٣٩/١ وشرح الشذور ١٩٦ - ١٩٩.

(٢) ذكر ابن الشجرى أن الأعراف إعمالها فى النكرة، وورد إعمالها فى المعرفة، وذكر أن ابن جنى لم ينكره فى شرحه لشعر المتنبي، واستدلوا على إعمالها فى المعرفة ببيت للناطقة الجعدى، وهو:

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن جيبها مزاحيا

وقد وافقهم المصنف فى عدم اشتراط هذا الشرط فى كتابه النكت الحسان، فقال فى ص ٧٦: " وذكر ذلك الشجرى أنها عملت فى المعرفة، وأنشد بيت الناطقة المتقدم، وقد تأولوه، وحمله على ظاهره أولى، وتكون تعمل فى المعرفة والنكرة كـ(ليس)؛ لأنه لم يجئ لنا عملها فى النكرة كثيراً حتى نجعله أصلاً ونجعل غيره شاذاً". وانظر: الأمالى الشجرية ٤٣١/١.

(١) لم يذكر المصنف من الحروف العاملة عمل (ليس) (لات) و(إن)، وقد ذكرهما فسى الشرح .

أما (لات) ففيل هي (لا) زيدت عليها التاء كما في (لمت) و(ربت) وقيل هي فعل وأصلها (ليس) قلبت السين تاء والياء ألفاً ، وقيل هي فعل بمعنى: نقص ، ومضارعه (يليت)، واختار المصنف في منهج السالك والتذييل القول بحرفيتها وأنها لا تعمل ، لكنه ذهب في الشرح إلى القول بأن أصلها (ليس) .

ومن أعمل (لات) جعلها مختصة بالحين كثيراً ، وبالساعة والأوان قليلاً. وذهب إلى أن اسمها وخبرها لا يجتمعان والكثير حذف الاسم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وكم أهلكتنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص ﴾ .

وأما (إن) فأكثر البصريين والفراء لا يعملونها عمل (ليس) وإنما أعملها الكسائي والمبرد وابن السراج والفارسي ، ولذلك لم يذكرها المصنف هنا ؛ لأنه كما ذكر ألف هذا المصنف على مذهب أهل البصرة ، ومن إعمالها قراءة ابن جبير: ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ بتخفيف نون (إن) ونصب (عباداً) ومنه قولهم : إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية . انظر : الارتشاف ١١١/٢ ومنهج السالك ٦٦ والتذييل ٥٠٧/٢ والمغنى ٢٤/١ ، ٢٥٣ وشرح الشذور ص ١٩٩ - ٢٠٢ وحاشية الصبان ٢٥٧/١ .

[إن وأخواتها]

وإنَّ وأنَّ ولكنَّ وكانَّ وليت ولعل^(١)، ما صلح اسماً لـ (كان) نصبت، وخيراً رفعت^(٢) وجوباً^(٣)، إلا اسم استفهام^(٤).

(١) (إنَّ وأنَّ) للتوكيد، و(لكن) للاستدراك، وقيل للاستدراك والتوكيد، أى: لاستدراك الثانى وتوكيد الأول، وهى بسيطة، وقيل مركبة، و(كانَّ) للتشبيه، وهى مركبة من: (كاف التشبيه) و(إنَّ) اعتنى بحرف التشبيه فقدم ثم فتحت المهمزة لتقدم الكاف عليها، هذا عند الخليل وسيبويه، وبسطة عند بعض البصريين، واختار المصنف القول بأنها مركبة فى الشرح والارتشاف وذهب فى التذييل إلى القول ببساطتها، و(ليت) للتمنى، و(لعل) للترجى فى الخيوب، والتوقع فى المخذور. ينظر: التذييل ٦١١/٢-٦١٢ والنكت الحسان ٨٠، ٧٩، والارتشاف ١٢٨/٢، ١٢٩. (٢) فلا يصح أن تدخل على مبتدأ واجب الابتداء به، نحو: أئمن الله، ولا واجب الحذف نحو: مررت بزيد العالم، على القطع، ولا واجب التصدير نحو: من يأتني أكرمه، ونحو: من القادم؟ كما لا يصح أن يكون خبرها جملة غير خبرية، فلا يجوز: إن زيدا أضربه، ولا: ليت زيدا أقتله، وأجازه بعضهم مستدلاً بقوله:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليكم عن ليلهم نأما
وتأولوه المانعون بأن الخير تقديره: أقول لكم: لا تحسبوا. انظر: النكت الحسان ٨٠ والارتشاف ١٣٢/٢.

(٣) خالف بعضهم فى حكم خبرها، فذهب الكسائى إلى جواز نصب خبر (ليت) وكان ولعل) وذهب ابن سلام الجمحى وابن الطراوة وابن السيد وبعض الكوفيين إلى جواز نصب خبر الستة، وذكر ابن سلام أنها لغة رؤية وقومه. انظر: النكت الحسان ٨١ والارتشاف ١٣١/٢.

(٤) أى: أنه لا يكون خبر (إنَّ) وأخواتها اسم استفهام، فلا يجوز: أين إن زيدا؟ بخلاف (كان) وأخواتها فقد سبق أنه يجوز أن يكون خبرها اسماً مفرداً فيه معنى الاستفهام، نحو: أين كان زيد؟ وأين أصبح عمرو؟.

ولا يتوسط خبرهن إلا ظرفاً أو مجروراً، فقد يجوز^(١)، وقد يجب^(٢)، ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسم (إن)^(٣) أو خبرها غير الماضي إلا المتصرف مشروطاً بـ (قد)^(٤) وعلى معموله غير الحال مقدماً^(٥)،

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ قالوا يا موسى إن فيها قوماً جبارين ﴾ .

(٢) وذلك إذا اتصل بالاسم ضمير يعود على الخبر أو بعضه، نحو: إن في الدار مالكةا، وإن عند هند بعلةا .

(٣) مثال دخول اللام على الاسم قوله تعالى : ﴿ إن علينا للهدى ﴾ ، ويجوز أيضاً دخول اللام على الاسم إذا تقدم عليه معمول الخبر ، نحو: إن بك لزيداً مأخوذاً، انظر: النكت الحسان ٨٢ .

(٤) في دخول اللام على الخبر في هذا الباب تفصيل لم يذكره المصنف وهو أن الخبر إن كان اسماً مؤخراً جاز دخول اللام عليه، نحو: إن زيداً لقائم، إلا أن يكون منفياً فلا يجوز، وإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز، نحو: إن زيداً لعندك ، وإن زيداً لفى الدار، إلا إذا كان حرف الجر (حتى) أو (إلى) فمنع اقترانه باللام الفراء وأجازه البصريون وهشام ، وإن كان الخبر جملة فعلية فعلها مضارع مثبت جاز دخول اللام عليه، نحو: إن زيداً ليقوم ، فإن كان منفياً لم يجوز، وإن كان جملة فعلية فعلها ماضى جامد جاز ، نحو: إن زيداً لنعم الرجل ، فإن كان متصرفاً لم يجوز إلا إذا اقترن الفعل بـ (قد)، نحو: إن زيداً لقد قام ، فإن كان الماضى منفياً لم يجوز اقترانه باللام . انظر : النكت الحسان ٨٣ والارتشاف ٢/٤٤ وشرح الأشموني ١/٢٧٩ وما بعدها .

(٥) تدخل اللام على معمول الخبر بشروط، منها: ألا يكون المعمول حالاً، وأن يكون المعمول مقدماً على الخبر مؤخراً عن الاسم ، وألا تدخل اللام على الخبر ، وألا يكون الخبر فعلاً ماضياً ، نحو : إن زيداً لَطَعَامُكَ أَكَل ، وإن زيداً ليك مأخوذاً، فإن فقد شرط امتنع اقتران اللام بمعمول الخبر ، فلا يجوز: إن زيداً لمسرّعاً منطلق ، ولا: إن زيداً أَكَل لَطَعَامُكَ ، ولا: إن لغداً زيد راحل، ولا: إن زيداً لَطَعَامُكَ لأكَل ، ولا : إن زيداً ليك وثق . ينظر : النكت الحسان ٨٣ ، ٨٤ والارتشاف ٢/٤٥ .

وعلى الفصل^(١)، وتجب نون الوقاية فى (ليتنى) وتجاوز فى أخواتها^(٢)، وتلحقها (ما)^(٣) فتهمل إلا (ليت) فيجوز أن تعمل^(٤) وتخفف (لكن) فتهمل^(٥)، و(أن) و(كأن) فيعملان فى اسم

(١) مثال دخول اللام على ضمير الفصل قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾.

(٢) الأصل فى نون الوقاية أن تلى الفعل لتقيه الكسر الذى تتطلبه ياء المتكلم، ولكنها لحقت بعض الأسماء وبعض الحروف، ومن الحروف التى لحقتها النون (إن) وأخواتها، ولحاقها بها جائز إلا فى (ليت) فواجب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنى كُنتَ مَعَهُمْ فَأَنُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾. ينظر: النكت الحسان ٨٤، ٨٥.

(٣) زاد فى الحاشية (غير الموصولة).

(٤) يجوز أن تلحق (ما) غير الموصولة هذه الحروف فتهمل، ويجوز أن يليها الفعل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ وقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً﴾ إلا (ليت) فإنها إذا لحقتها (ما) جاز إعمالها وإلغاؤها، وفى بحىء الفعل بعدها وبعد (لعلماء) خلاف، وألحق ابن السراج والزجاج (كأنما) و(لعلماء) بـ (ليتما) فى جواز الإعمال. ينظر: النكت الحسان ٨٥، ٨٦ والارتشاف ١٥٦/٢ - ١٥٧ وشرح الأئمنوى ٢٨٣/١ - ٢٨٤.

(٥) وتليها حينئذ الجملة الاسمية والفعلية، ومن إعمالها قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾ بالتخفيف وهى قراءة ابن عامر وحمزة والكسائى وخلف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة. انظر: النكت الحسان ٨٦ والارتشاف ١٥١/٢ وشرح الأئمنوى ٢٩٤/١ وانظر القراءة فى الإنخاف ٢٣٦.

ضمير أمر^(١)، و(إنّ) فيجوز الأمران^(٢). وقد بقي من النواسخ (ظننت) وأخواتها ، و(لا) العاملة عمل (إنّ) وسيدكران.

(١) نحو: علمت أنّ زيد قائم ، وكان زيد أسدً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أن لعنة الله على الظالمين ﴾ .

قال المصنف في الارتشاف ١٥١/٢ : " ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا ، بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر " .
ولا يبرز اسمها إلا في الضرورة ، نحو :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق
ومذهب الكوفيين أنهما لا يعملان في ظاهر ولا في مضمّر ، انظر: النكت الحسان ٨٦ - ٨٧ والارتشاف ١٥١/٢ وشرح الأشيوني ٢٩٠/١ .

(٢) والإعمال قليل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ بالتحفيف وهي قراءة نافع ، وقرئ بالإعمال والإلغاء قوله تعالى : ﴿ إن كل نفس لما عليها حافظ ﴾ بنصب (كل) ورفع ، ومنع الكوفيون تحفيفها ، والمخففة حُرِف ثائلي وضعاً عندهم ، وليس مخففاً من غيره . ينظر : النكت الحسان ٨٧ - ٨٨ والارتشاف ١٤٩/٢ وشرح الأشيوني ٢٨٨/١ .

باب المنصوبات

[المفعول به]

المفعول به غير النائب^(١) ، وعامله فعلٌ ، واسمُ فاعِلٍ ، ومثالٌ ،
ومصدرٌ ، واسمُ فعلٍ^(٢) .

[المتعدى واللازم]

الفعل متعدٍ إلى واحد بنفسه^(٣) ، أو بحرف^(٤) ، أو بهما^(٥) ، ومتعدٍ
إلى اثنين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف جر ، نحو: أمر^(٦) ، وإليهما

(١) أى: غير النائب عن الفاعل ، وذلك إذا كان الفعل مبنياً لما لم يسم فاعله ، لأنه يكون حينئذ مرفوع .

وعرفه المصنف في الارتشاف ٢٧٣/٢ بقوله : " هو ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة ، نحو : ضربت زيدا " .

وقيل : هو كل اسم أوقعت عليه الفعل وذكرت فاعله .

" والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل إلا بعد تعلقه ، فلا يرد عليه نحو: ما ضربت زيدا ، ولا تضرب زيدا ، لتوقف فهم الفعل وتعلقه على (زيد) ونحوه ، ولا المفعول فيه وهو الظرف ، لأن تعقل الفعل ليس بعد تعلقه ، بل الأمر بالعكس ، لأن المراد بالفعل الحدث الذي هو المصدر ، وهو لا يدل على الزمان والمكان " شرح حدود الأبدى لابن قاسم الجلالى (مخطوط) ص ٣١ .

(٢) الأمثلة على الترتيب: ضرب زيد عمراً، وزيد ضارب عمراً، وزيد ضروب عمراً، وضرب زيد عمراً حسن ، وبه زيدا. انظر: التدريب فى تمثيل التقريب ص ١١٧ .

(٣) وهو ما يبنى منه اسم المفعول التام ، وينصب ضمير غير المصدر ، نحو : ضربت زيدا .

(٤) نحو : مررت بزيد .

(٥) أى : يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، نحو : نصحت زيدا ونصحت له .

(٦) فى نحو قولك: أمرت زيدا بكذا ، ومثله : اختار واستغفر وسمى وكفى ، وزوج .

وثانيهما ٨/ غير الأول ، نحو: كسا^(١) ، وإليهما وثانيهما خبر فسى الأصل^(٢) ، وهى: زعم، وحجا، وجعل، وعلم، ووجد، وألفى، ودري^(٣) ،

(١) ومثله: أعطى ومنح ووهب، فكل منها يحتاج إلى مفعولين الأول فاعل فى المعنى، فهو غير الثانى ، نحو : أعطيت زيدا درهماً .

(٢) وأولهما مبتدأ فى الأصل ، وهى الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

وهذه الأفعال أربعة أنواع :

الأول : ما يدل على الظن ، وهو: حجا ، وعَدَ (معنى ظن) ، وزعم ، وجعل (معنى اعتقد) ، وهب (فعل أمر بمعنى ظن جامد لا يتصرف) .

الثانى : ما يدل على اليقين ، وهو : علم (لا التى بمعنى عرف ، ولا التى من العلم وهو شق الشقة العليا) ووجد (لا بمعنى أصاب ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد) وألفى (معنى وجد) وتعلم (فعل أمر بمعنى أعلم وهى جامدة) .

الثالث : ما استعمل فى الأمرين : الظن واليقين ، وهو : ظن وحسب وخال (لا بمعنى تكسر) ورأى (غير البصرية) .

الرابع : ما دل على تحويل ، وهى : صير وأصار ، وجعل (معنى صير) ووهب ورد ، وترك ، وتخذ ، واتخذ ، والأنواع الثلاثة الأولى قلبية. ينظر : همع الهوامع ٢/٢٠٩ - ٢١٨ وشرح الفريد ٢٩٤ وما بعدها .

(٣) مذهب المصنف فى غير هذا الكتاب أن (دري) لا ينصب مفعولين ، حيث قال فى التذييل والتكميل ٢/٩٦١: " ولم يذكر أصحابنا (دري) فيما يتعدى إلى اثنين، ولعل قوله (دريت) الوفى العهد) من باب التضمن، ضمن ذلك معنى (علمت) ، والتضمن لا ينقل ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر ذلك ، ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمن " وانظر : الارتشاف ٣/٥٧ والمجم ٢/٢١٤ والبيت المشار إليه هو :

دريت الوفى العهد يا عرو فاعتبط فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

والصحيح : أن (دري) ليست من أفعال هذا الباب ، فلم يستدل لها بغير هذا الشاهد ، ولم يذكرها أحد من اللغويين فى أفعال الباب ، بل إن المشهور فيها أنها لا تتعدى بنفسها بل تتعدى بحرف الجر ، نحو: دريت به. انظر: فضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان رسالة دكتوراه ٤٢١ - ٤٢٢ .

وظن، وحسب، وخال، ورأى، وصبر، ورد، وترك، واتخذ،
وسمع المعلقة بعين في رأى^(١)، وغير متصرف: وهَبَ، وهَبَ، وتعلّم
بمعنى اعلم^(٢).

(١) قوله (في رأى) استدركه بالحاشية .

وهو رأى الأخفش ووافق الفارسي وابن مالك وغيرهما ، وذلك إذا دخلت (سمع)
على اسم عين أخبر عنه بفعل دال على صوت ، نحو : سمعت زيدا يتكلم ،
أما إذا دخلت (سمع) على مسموع ، نحو : سمعت كلام زيد ، فإنها تتعدى إلى
واحد كسائر أفعال الحواس ، والجمهور على أنها لا تتعدى إلا إلى واحد أي
كان مدخولها .

واختار المصنف مذهب الجمهور ، حيث قال في البحر المحيط ٢٣/٧ : " وسمع إذا دخلت
على مسموع تعدت إلى واحد ، نحو : سمعت كلام زيد ، وإن دخلت على غير
مسموع فمذهب الفارسي أنها تتعدى إلى اثنين ، وشرط الثاني منهما أن يكون مما
يسمع ، نحو : سمعت زيدا يقرأ ، والصحيح أنها تتعدى إلى واحد ، وذلك الفعل فسي
موضع الحال " ، وانظر : التذيل ٩٧٨/٢ والارتشاف ٦٢/٣ وهو اختيار ابن
عصفور في شرح الجمل ٣٠٣/١ ، ونسب إليه اختيار مذهب الأخفش في كتابه
شرح الإيضاح . انظر : التذيل ٩٧٩/٢ والمجموع ٢١٩/٢ .

(٢) (وهب) فعل ماضٍ بمعنى صبر ، سمع من كلامهم : وهبني الله فداءك ، ولا
يستعمل منه غير الماضي ، و(هَبَ) فعل أمر بمعنى : ظن ، لم يرد منه غير الأمر ، ومنه
قوله :

فقلت أجرني أبا خالد وإلا فهنيئاً امرأ هالكاً
وأما (تعلّم) ففعل أمر بمعنى (اعلم) لم يستعمل منه غير الأمر ومنه قوله :
تعلّم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
ينظر : جمع الموامع ٢١٣/٢ ، ٢١٥ .

والقلىبى منها من أحكامه التعليق والإلغاء^(١).

والى ثلاثة الأول فاعل فى المعنى، والاثنان مبتدأ وخبر فى الأصل، وهى : أعلم ، وأرى ، نبأ وأنبا ، وأخبر ، وخبر ، وحدث^(٢).

(١) الإلغاء هو ترك العمل لغير مانع لفظاً ومحللاً، وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين أو توسط بينهما ، نحو : زيد مجتهد ظننت ، وزيد ظننت مجتهد ، وذلك لضعفه بسبب تقدم المفعول عليه ، والجمهور على أنه يجوز فيه حينئذ الإعمال والإلغاء، والأخفش يوجب الإلغاء ، أما إذا تقدم الفعل فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين ، وأجازوه الكوفيون والأخفش .

والتعليق هو ترك العمل فى اللفظ لا فى التقدير لمانع، كأن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو : علمت أيهم قام ؟ ، أو مضافاً إلى اسم استفهام ، نحو : علمت أبو من زيد؟ ، أو مدخولاً له ، نحو : علمت أزيد قائم أم على؟ أو مدخولاً لـ (ما) أو (إن) النافيتين، ووجه المنع أن هذه الأشياء لها حق الصدارة ، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها . انظر: همع الموامع ٢٢٧/٢ - ٢٣٣ .

(٢) أجمعوا على أن همزة التعدية تدخل على (علم رأى) فتعديهما إلى ثلاثة مفاعيل ، الأول هو الفاعل فى الأصل ، والثانى والثالث هما المبتدأ والخبر فى الأصل ، نحو: أعلمت زيدا عمراً شجاعاً ، وما عدا هذين الفعلين مختلف فيه ، أما (نبأ) فالحقه بهما سيبويه، وأما (أنبا) فذكره ابن هشام اللخمي، وأما (أخبر وخبر) فذكرهما الفراء ، وأما (حدث) فالحقه بهما الكوفيون . انظر: همع الموامع ٢٤٨/٢ ، ٢٥١ .

ويجوز حذف كل مفعول اقتصاراً واختصاراً^(١)، إلا أحد مفعولى (ظن)^(٢)، أو أحد مفاعيل (اعلم)^(٣)، فلا يحذف اقتصاراً .

(١) الاقتصار هو الحذف لغير دليل، والاختصار هو حذف الشيء لدليل عليه، فالأول نحو: ضربت، وأكلت، والثاني نحو: نعم ضربت، جواباً لمن قال: هل ضربت محمداً؟ .

(٢) لا خلاف في منع حذف أحد مفعولى (ظن) وأخواتها اقتصاراً، لأنهما مبتدأ وخبر في الأصل، فكما لا يجوز حذف المبتدأ أو الخبر اقتصاراً، فكذلك ههنا، أما حذف المفعولين معاً اقتصاراً، فالجمهور يرونه جائزاً، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ ومنعه بعضهم، وأما حذفهما اختصاراً فجائز، ومنه قوله: بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبيهم عاراً على وتحسب انظر: همع الهوامع ٢٢٤/٢ ٢٢٦ .

(٣) إنما امتنع حذف أحد مفاعيل (اعلم) اقتصاراً، لأن الأول فاعل في الأصل، والثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، ولا شيء من هذه الثلاثة يجوز حذفه اقتصاراً، وأما حذفها أو بعضها اختصاراً فجائز، ومنه قولك: أعلمتُ زيداً، جواباً لمن قال: أعلمتُ زيداً محمداً مجتهداً؟ . انظر: همع الهوامع ٢٥٠/٢ .

اسم الفاعل

هو الوصف الدال ببنيته على فاعل^(١)، ويعمل مطلقاً إن كان —
(أل)^(٢)، وغير ماض دونها^(٣)، وشرط عمله أن يعتمد على أداة نفى أو
استفهام ، أو يقع صلة أو صفة ، أو حالاً ، أو خبراً في الحال أو فصي
الأصل^(٤)، وأن لا يصغر^(٥) ولا يوصف قبل العمل^(٦).

(١) نحو : قائم ومكرم ومستخرج ، وإنما قال (بنيته) ليخرج المصدر إذا أريد به اسم
الفاعل ، نحو : رجل عدل. ينظر : النكت الحسان ص ٩١ .
(٢) يعني ماضياً وحالاً ومستقبلاً، وهذا مذهب الجمهور، و(أل) فيه موصولة، وذهب
الأخفش إلى أن (أل) فيه معرفة، وأنه لا يعمل، وأن المنصوب بعده ليس مفعولاً به،
وإنما هو منتصب على التشبيه بالمفعول به. انظر: الارتشاف ١٨٥/٣ وجمع الموامع ٨٢/٥.
(٣) لا يعمل اسم الفاعل المجرد من (أل) إذا كان دالاً على الماضي، لا يعمل في المفعول به
، أما الفاعل فالأصح أنه يرفع، أما إن كان للحال أو الاستقبال فإنه يعمل في
المفعول إن استوفى شرط العمل. انظر : الارتشاف ١٨٤/٣ وشرح الشذور ٣٨٧ ،
وجمع الموامع ٨١/٥ .

(٤) هذا الشرط عند البصريين ، أم الكوفيون والأخفش فلم يشترطوا ذلك ، وقد ذكر
المصنف الأشياء التي يجوز أن يعتمد عليها اسم الفاعل والأمثلة على الترتيب: ما
ضارب زيداً عندنا ، وأضارب زيداً عندنا ، وجاء الضارب زيداً ، ومررت برجل
ضارب زيداً ، وجاء زيداً راكباً فرساً ، وزيد ضارب رجلاً ، وقوله تعالى : ﴿ إن الله
بالغ أمره ﴾ وظننت زيداً ضارباً عمراً . انظر : النكت الحسان ٩١ ، ٩٢ .
(٥) هذا الشرط عند البصريين أيضاً ، فلا يجوز: هذا ضوئرب زيداً ، وإنما تجب
الإضافة للدخول ما هو خاص بالأسماء على اسم الفاعل، وهو التصغير ، فيعد عن الشبه
بالمضارع بتغيير بنيته ، وهي عمدة الشبه . ينظر : جمع الموامع ٨١/٥ .
(٦) فلا يجوز : هذا ضارب شديد عمراً ، وأجازه الكوفيون أيضاً .

المثال

ما حول للمبالغة من فاعل إلى فعّال أو فعول أو مفعال أو فاعيل أو فعّل ، وحكمه كاسم الفاعل^(١) .

المصدر

يعمل مظهراً مكبراً غير محدود ولا منعوت قبل متعلقاته^(٢) ، وإعماله مضافاً أكثر/٩/ منه منوناً ، ومنوناً أكثر منه بـ(أل)^(٣) ، ويضاف إلى

(١) أى أنه يشترط في صيغ المبالغة ما يشترط في اسم الفاعل ، فنقول : هذا ضربٌ وضروبٌ ومضربٌ ، وضربٌ وضربٌ زيداً ، ومذهب أكثر البصريين إعمال الثلاثة الأول ، ومنع إعمال (فعل وفعل) ، ومذهب سيبويه إعمالها جميعاً ، ومذهب الكوفيين منع إعمالها جميعاً . ينظر : كتاب سيبويه ١١٠/١ والنكت الحسان ٩٢ ، وجمع الهوامع ٨٦/٥ .

(٢) فلا يعمل ضمير المصدر ، وأجازه الكوفيون ، فيجوز عندهم : ضربى زيداً حسن وهو عمراً قبيحاً ، ولا يعمل مصغراً ، فلا يجوز : أعجبنى ضربيك زيداً ، ولا يعمل محدوداً ، فلا يصح : عجبت من ضربتك زيداً ، ولا من ضربيتك زيداً ، ولا يعمل منعوتاً قبل المعمول ، فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد زيداً ، فإن تأخر النعت عن المعمول جاز ، نحو : عجبت من ضربك زيداً الشديد . ينظر : والنكت الحسان ٩٢ وجمع الهوامع ٦٥/٥ وما بعدها .

(٣) لإعمال المصدر أحوال ثلاثة ذكرها المصنف ، فمثال إعماله مضافاً : أعجبنى ضرب زيد عمراً ، ومثال إعماله منوناً قوله تعالى : ﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ وأنكر إعماله منوناً الكوفيون ، ومثال إعماله مقرونًا بـ (أل) قول الشاعر :

المرفوع والمنصوب^(١) ، وحذف كل منهما جائز^(٢) ، وجمعه فى العمل كمفرده^(٣) .

ضعيفُ النكايةِ أعداءُ يخال الفرار يراخى الأجل

وفى إعماله مقرونًا بـ (أل) مذاهب ؛ وقد اختار المصنف فى الارتشاف ١٧٧/٣ إعماله إذا عاقب (أل) الضمير، نحو : إنك والضرب خالداً لمسئء إليه، أى : وضربك، وعدم إعماله إذا لم يعاقب (أل) الضمير ، نحو : عجبت من الضرب زيدَ عمراً. ينظر : الارتشاف ١٧٤/٣ - ١٧٧ - وجمع الهوامع ٧١/٥ - ٧٣ .

(١) الأول نحو قوله تعالى : ﴿ كذكركم آباءكم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ ، والثانى نحو قوله تعالى : ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ وقوله : ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك ﴾ . ينظر : الارتشاف ١٧٤/٣ وجمع الهوامع ٧٣/٥ .

(٢) من حذف الفاعل قوله تعالى : ﴿ أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيماً ﴾ ، ومن حذف المفعول قولك : أعجبتنى ضربُ زيد .

(٣) فيحوز إعماله مجموعاً جمع تكسير ، ومنه قول العرب : تركته بملاحس البقر أولادها ، وقول الشاعر :

وقد وعدتك موعداً لو وقت به مواعيدُ عُرُوقٍ أخاه يثرب

وفى إعمال المصدر المجموع خلاف ، وقد اختار المصنف فى غير هذا الكتاب منع إعماله ، حيث قال : " وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إعماله مجموعاً ، وهو مذهب أبى الحسن بن سيده ، وإياه أختار ، ويؤول ما ورد مما يقتضى ظاهره أنه يعمل مجموعاً " . الارتشاف ١٧٤/٣ .

اسم الفعل

مقيس من كل فعل ثلاثى متصرف تام ، فينبى على
(فَعَالٍ) بمعنى الأمر^(١) ، ولا يقدم معموله^(٢) ،

- (١) أسماء الأفعال هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل ، غير متصرفة ، وحكمها حكم الفعل الموافق لها معنى ، وهي قسمان: بسيطة ومركبة ، والبسيط منها قسمان: مسموع ، نحو: صه ومه ، ومختلف في اقتياسه ، والمختلف في اقتياسه قسمان: ما جاء على (فَعَالٍ) وما جاء على (فَعَالِل) ، أما ما جاء على (فَعَالٍ) وهو ما اقتصر المصنف على ذكره ، فنحو: نزال وحذار وضراب ، وهو مبنى على الكسر ، ومذهب سيبويه والأخفش جواز القياس على ما سمع من كل فعل ثلاثى مجرد متصرف تام ، ومذهب المبرد قصره على السماع ، وأما (فَعَالِل) فنحو: جرحار وقرقار وعرعار ، وهي عند سيبويه والأخفش من (فَعَالِل) ، وذُهب الأخفش إلى جواز القياس على ما سمع ، ومنع سيبويه القياس .
- وأما المركب فقسمان : مركب من جار ومجرور ، ومركب من غيرهما ، فالمركب من غيرهما ، نحو: هَلَمْ وَحَيْهَلْ ، والمركب منهما قسمان : مركب من حرف جر ومجروره ، نحو: عليك وإليك ، ومركب من ظرف ومجروره ، نحو: دونك ولديك .
- وهناك طريقة أخرى لتقسيم اسم الفعل ، فيقال هو قسمان: سماعى وقياسى ، والسماعى مرتجل ، نحو: صه ومه ، ومنقول ، والمنقول منقول من الجار والمجرور ، نحو: عليك ودونك ، ومنقول من المصدر ، نحو : بله ورويد ، والقياس ما جاء على (فَعَالٍ) و(فَعَالِل) . ينظر: الكتاب ٢٥٢/١ والمقتضب ٢٠٢/٣ والارتشاف ١٩٧/٣ - ٢١٥ وجمع الهوامع ١١٩/٥ وما بعدها .
- (٢) فلا يجوز : زيدا ضراب ، ولا زيدا عليك ، خلافاً للكسائي تمسكاً منه بقوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ ، والظاهر أن المقدم المنصوب مفعول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل . انظر : النكت الحسان ص ٩٣ والارتشاف ٢١٥/٣ وشرح الشذور ٤٠٧ وجمع الهوامع ١٢٠/٥ .

ولا^(١) ينصب المضارع بإضمار (أن) بعد الفاء في
جوابه^(٢).

(١) سقط قوله (لا) واستدركه في الحاشية .

(٢) من مواضع إضمار (أن) إضمارها بعد الفاء الواقعة في جواب الطلب، نحو : انزل فأكرمك ، فإن كان الدال على الطلب اسم فعل أمر ، فلا تضر (أن) بعد الفاء ، ولا ينصب المضارع ، فلا يجوز : نزل فأكرمك ، خلافاً للكسائي . انظر: النكت الحسان ص ٩٣ .

فصل [فى التنازع]

الإعمال : اقتضاء عاملين فأكثر معمولاً فأكثر^(١) ، فإن أعمل الأول أضمر فى الثانى ما يحتاجه^(٢) ، أو الثانى - وهو المختار^(٣) - فإن احتاج الأول لمرفوع أضمر قبل الذكر^(٤) ، أو لغيره ؛ فإن جاز حذفه

(١) عرفه المصنف فى الارتشاف ٨٧/٣ بقوله : هو " اقتضاء عاملين أو ثلاثة من الفعل أو شبهه مقتضى لم يمنع مانع لفظى من العمل فيه " .

(٢) نحو : ضربنى وضربته زيدٌ ، وقام وقعد الزيدان ، وقام وقعدوا الزيدون ، وضربت وضربنى زيداً ، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، ولسلامته من تقديم المضمّر على مفسره . انظر : همع الهوامع ١٣٧/٥ .

(٣) وهو مذهب البصريين ؛ لقربه من المعمول ، ولسلامته من الفصل بين العامل والمعمول .

(٤) نحو قول الشاعر :

خالفانى ولم أخالف خليلي
يَ ولا خير فى خلاف الخليل

وذهب الكسائى وهشام والسهيلى وابن مضاء إلى جواز حذفه ، إذ حذف الفاعل عندهم جائز ، وحسنه هنا الفرار من الإضمار قبل الذكر ، ووافقهم المصنف فى التذييل حيث قال فى ١١٥٢/٣ : " والإنصاف فى هذه المسألة أنه يجوز حذف الفاعل ويجوز إضماره ؛ لثبوت الحذف فى الأبيات التى استدلل بها الكسائى وقوفاً مع الظاهر ، ولثبوت الإضمار أيضاً قبل الذكر فى لسان العرب " . وانظر : التذييل ١١٧٣/٢ والارتشاف ١٨٢/٢ والنكت الحسان ٩٤ وهمع الهوامع ١٤٠/٥ وقضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ص ٤٤١ .

اقتصاراً حذف^(١)، أو لا^(٢) فإضمامه متأخراً أحسن، ويجوز حذفه بشرط المطابقة^(٣).

-
- (١) ولا يضمم لكونه فضلة ، ولأن في إضمامه إضماماً قبل الذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿آتُونِي أفرغ عليه قطراً﴾ وقوله: ﴿هاؤم اقرعوا كتابيه﴾، فإن ألبس حذفه منع الحذف ، نحو: استعنت به واستعان على زيد ، وملت إليه ومال عني زيد .
- (٢) وذلك إذا كان العامل من النواسخ ، كـ (ظن) وأخواتها.
- (٣) إذا كان المعمول غير المرفوع لا يجوز حذفه اقتصاراً ، ففيه ثلاثة أوجه:
- ١- الإضمام متقدماً ، نحو: ظننت إياه وظننت زيدا قائماً .
 - ٢- الإضمام متأخراً ، وهو الأحسن كما ذكر المصنف ، نحو: ظننت وظننت زيدا قائماً إياه .
 - ٣- الحذف ، وشرطه المطابقة في الأفراد والتذكير وفروعهما ، نحو: ظننت وظننت زيدا قائماً . ينظر : الارتشاف ٨٩/٣ وجمع الموامع ١٤٢/٥ .

الوصفية المشبهة^(١)

هو وصف فعل لازم شبه باسم فاعل متعد^(٢)، فنصب سبباً فقط^(٣)،
وهو للحال^(٤)، ولا يتقدم معموله^(٥)، ولا يشبه إلا ناصباً أو خافضاً^(٦)،

(١) قدم المصنف في التكت الحسان باب النداء والاختصاص على هذا الباب، وقد جعلهما هنا بعد اسم (لا) العاملة عمل (ليس) وقبل المحرورات .

(٢) وقيل هي كل صفة صح تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها، وذلك نحو : زيد حسن وجهه، بالنصب أو الجر، والأصل أن الفاعل هو الوجه، ولكنك أردت المبالغة فحولت الإسناد إلى ضمير (زيد)، فجعلت زيدا نفسه حسناً، وأحررت الوجه وجعلته فضلة . ينظر : شرح الشذور ٣٩٦ وأوضح المسالك ٢٤٧/٣ .

(٣) هذا أحد الفروق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، قال المصنف في التكت الحسان ٩٧ : " نقص هذا الوصف عن درجة اسم الفاعل بأنه لا يعمل إلا في السببي، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل في الأجنبي والسببي، لأن الربط حاصل ههنا بالضمير المرفوع باسم الفاعل، لأنه عائد حقيقة على الموصوف، وأما الوصف المشبه فالضمير المرفوع به عائد على الموصوف مجازاً، لأن الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه، فلو عمل في أجنبي لم يكن في الوصف ما يربط بالموصوف حقيقة " .

(٤) الثابت المستمر دون الماضي المنقطع أو المستقبل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يكون للأزمنة الثلاثة. انظر: أوضح المسالك ٢٤٨/٣ .

(٥) إن كان مشبهاً بالمفعول به، فلا يجوز: زيد وجهه حسن، بنصب (وجهه)، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز، نحو: زيد غلامه ضارب، فإن كان معمول جاراً ومحروراً أو ظرفاً جاز، نحو: زيد بالضعفاء رحيم القلب .

(٦) أي : لا تكون الصفة المشبهة مشبهة باسم الفاعل إلا إذا كان ما بعدها منصوباً أو محروراً، فإن رفعت ما بعدها كانت مشبهة بالفعل، هذا مذهب المصنف، وهو اختيار ابن عصفور، وذهب ابن جني والشلوبين إلى أنها مشبهة باسم الفاعل، إذا ارتفع ما بعدها أيضاً. انظر: الارتشاف ٢٤٢/٣ .

ومسألة ثمانى عشرة، وهو ومعموله إما نكرتان أو معرفتان، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة، وتعريف الثانى إما بـ (أل) أو بالإضافة^(١)، يتمتع اثنان، تعريف الأول وخفض الثانى نكرة أو مضافاً إلى ضمير^(٢)، وباقيها ما عرى من ضمير أو تكرر^(٣) فيها ضعف، ومالا قوى^(٤).

- (١) أمثلة المسائل المذكورة هي: حسن وجه، حسن الوجه، حسن وجهه، الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن الوجه، فى كل مثال منها الرفع والنصب والجر فى معمول الصفة، فيكون الحاصل ثمانى عشرة مسألة، يتمتع بعضها كما سيذكر المصنف.
- وجعل ابن هشام الصور ستاً وثلاثين صورة، حيث قال فى أوضح المسالك ٢٤٩/٣: "لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية..... والخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة، والصفة مع كل من الثلاثة إما نكرة أو معرفة، وكل من هذه الستة للمعمول معه ست حالات، لأنه إما بـ (أل) كالجوه، أو مضاف لما فيه (أل) كوجه الأب، أو مضاف للضمير كوجهه، أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه، أو مجرد كوجه، أو مضاف إلى مجرد كوجه أب، فالصور ست وثلاثون".
- وزاد بعضهم فيها فجعلها اثنين وسبعين صورة، وجعلها بعضهم أكثر من ذلك. انظر: شرح التصريح ٨٥/٢ وشرح الأئمة ٨/٣.
- (٢) الممتنع من الصور التى ذكرها المصنف صورتان، أن تكون الصفة بـ (أل) والمعمول مجرد منها نكرة مجرورة، نحو: الحسن وجه، وأن تكون الصفة بـ (أل) والمعمول مضافاً للضمير المجرد منها مجرور، نحو: جاء زيد الحسن وجهه، أما إن كان المعمول مضافاً للضمير ما فيه (أل) فلا يتمتع الجر، نحو: جاء الرجل الحسن وجهه.
- (٣) أى: تكرر الضمير.
- (٤) قال المصنف فى الارتشاف ٢٤٧/٣: "وتلقفنا عن شيخنا أن ما تكرر فيه الضمير من المسائل أو عرى منه فهو ضعيف، وما وجد فيه ضمير واحد قوى، إلا ما وقسع الاتفاق على منعه"، ثم ذكر نظماً له فيه هذا المعنى، ومنه:
- يقبح ما حذفته منه المضمر
أو كان فيه مضمر تكرر

[المصدر والظرف]

المصدر: /١٠/ اسم دال بالأصالة^(١) على معنى قائم بفاعل^(٢).

الظرف: ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى (في)^(٣).

(١) قال في الشرح: " قوله (بالأصالة) تحرز من اسم الفاعل ، فإنه اسم دال على معنى قائم بالفاعل لا بالأصالة، بل لكونه مشتقاً من المصدر". انظر: النكت الحسان ص ٩٧.
(٢) عرف المصنف المصدر بهذا التعريف أيضاً في الارتشاف ٢/٢٠٢، ثم قال: " نحو: فهم فهماً ، أو صادر عن فاعل حقيقة، نحو: خطّ خطّاً ، أو مجازاً ، مات موتاً ".
بينما عرفه ابن هشام وغيره بقوله: " المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل ".
انظر: أوضح المسالك ٢/٢٠٧ .

هذا ؛ ولم يتعرض المصنف في هذا المختصر إلى الأصل في الاشتقاق ، وقد ذكر مذهبه في ذلك في كتابه الارتشاف فقال ٢/٢٠٢: " وإذا فرعنا على القول بالاشتقاق ، وهو مذهب الجمهور من البصريين والكوفيين ، فنقول المصدر هو الأصل، والفعل واسم الفاعل واسم المفعول وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر ، خلافاً للكوفيين، إذ زعموا أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، ولبعض أصحابنا في زعمه أن الصفات مشتقة من الفعل، ولأبى طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه ، ليس أحدهما مشتقاً من الآخر " .
(٣) احترز بقوله (معنى في) مما لم يتضمن معنى (في) ، كأن يكون مبتدأ ، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، وكذلك احترز به مما وقع مجروراً ، نحو: سرت في يوم الجمعة ، لوجود لفظ (في) . انظر: منهج السالك لأبى حيان ص ١٤٦ .
وزاد المصنف في الارتشاف ٢/٢٢٥: " باطراد " ثم قال: " احترز بقوله باطراد من قولهم: مطرنا السهل والجبل " .

وكل منهما^(١) مبهم ومختص^(٢)، متصرف لا منصرف^(٣)، وعكسه^(٤)،

(١) أى : كل من المصدر والظرف .

(٢) مبهم المصدر ما كان للتوكيد فقط ، ومختص ما كان لبيان النوع أو العدد، قال المصنف فى الارتشاف ٢/٢٠: " والمصدر إن لم يفد زيادة على معنى عاملة فهو مجرد التوكيد ، وهو المبهم ، وإن أفاد فهو المختص ، والمعدود من قسم المختص " وقد أتى المصنف بأمثلة للمبهم والمختص من المصدر والظرف ، فقال فى النكت الحسان ص ٩٨ : " مبهم المصدر نحو : ضربت ضرباً ، ومختصه نحو : ضربت ضرباً شديداً ، ومبهم ظرف الزمان نحو : متى جئت ؟ ، ومختصه: جئت يوم الجمعة ، ومبهم ظرف المكان : أين زيد ؟ ومختصه : عندك " .

(٣) التصرف : هو استعمال الاسم بوجه الإعراب من الرفع والنصب والجر، والانصراف: هو أن يدخل الاسم التنوين أو ما عاقبه من (أل) أو الإضافة .

ومثال المتصرف غير المتصرف من المصدر: رُجِعَ وكِرِيا، فإنهما يتصرفان لكنهما لا يتصرفان ؛ لوجود ألف التأنيث ، ومثاله فى ظرف الزمان : غدوة وبكرة علمين ، فلا يتصرفان للتأنيث والعلمية ، ويتصرفان ، ومثاله فى ظرف المكان ما كان فى الأصل صفة لمكان على وزن (أفعل) ، نحو : أسفل وأعلى ، فلا يتصرفان للوصفية ووزن الفعل ، ويتصرفان بخروجهما عن الظرفية . ينظر: الارتشاف ٢/٢٠٩ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٧ والنكت الحسان ٩٨ .

(٤) وهو المتصرف غير المتصرف، ومثاله فى المصدر لبيك وسعديك، فلا يتصرفان للزومهما المصدرية، ويتصرفان لأن فيهما ما عاقب التنوين ، ومثاله فى ظرف الزمان : ضحىً وبكرىً من يوم بعينه ، يتصرفان لوجود التنوين، ولا يتصرفا للزومهما الظرفية ، ومثاله فى ظرف المكان : حذاءك وتلقائك ، يتصرفان لإضافتهما، ولا يتصرفان للزومهما الظرفية . ينظر: النكت الحسان ٩٩ والارتشاف ٢/٢٠٩ ، ٢٢٨ ، ٢٥٧ .

ومتصرف منصرف^(١) ، وعكسه إلا في ظرف المكان^(٢) .

-
- (١) مثال المتصرف المنصرف في المصدر : ضربت ضرباً ، وفي ظرف الزمان : صمت يوماً ، وفي ظرف المكان : دخلت المسجد .
- (٢) يأتي العكس وهو غير المنصرف وغير المتصرف في المصدر واسم الزمان فقط ، ولا يأتي في اسم المكان ، ومثال المصدر : سبحان علماً ، فإنه غير متصرف للزومه المصدرية وغير منصرف للمعلمية وزيادة الألف والنون ، ومثاله في ظرف الزمان : سحر ، إذا أريد به سحر يوم بعينه على الصحيح. انظر: النكت الحسان ٩٨ والارتشاف ٢/٢٠٩ ، ٢٢٦ ، ٢٥٧ .

الحال

اسم مبين هيئة أو مؤكد^(١)، وشرطها تنكير^(٢)، واشتقاق^(٣)،

(١) عرف المصنف الحال في الارتشاف بقوله ٣٣٤/٢: " اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب (كيف) " فلم يشمل الحال المؤكدة .

والحال المبينة تكون مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول أو هما معاً، فمثال الحال المبينة لهيئة الفاعل قوله تعالى: ﴿ فاعبد الله مخلصاً له الدين ﴾ ومثال المفعول: ﴿ إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ﴾ ومثال المبينة هيئة الفاعل والمفعول معاً: ضربت زيداً قائمين .
والحال المؤكدة تكون مؤكدة لعاملها، نحو: ﴿ وأرسلناك للناس رسلاً ﴾ وقوله: ﴿ ولا تعسوا في الأرض مفسدين ﴾ ومؤكدة لصاحبها، نحو: ﴿ لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ﴾، ومؤكدة لمضمون الجملة، نحو: زيد أبوك عطوفاً .
انظر: النكت الحسان ٩٩ وأوضح المسالك ٣٤٣/٢ وما بعدها .

(٢) هذا الشرط لازم عند جمهور البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تعريف الحال مطلقاً، وذهب بعض البصريين إلى جواز تعريف الحال في بعض الصور وقد وردت بعض الأحوال معارف، فتأولها البصريون، ومن ذلك قولهم: جاء وحده، أي: منفرداً، ورجع عوده على يديه، أي: عائداً، وادخلوا الأول فالأول، أي: مرتين، وجاءوا الجماء الفقير، أي: جميعاً، وأرسلها العراق، أي: معزكة . انظر: النكت الحسان ٩٩ وأوضح المسالك ٣٠١/٢ وما بعدها .

(٣) هذا الشرط غالب، لا لازم، إذ تقع الحال جامدة مؤولة بالمشق إذا دلت على تشبيه، نحو: بدت هند قمراً، أي: مضيئة، أو دلت على المفاعلة، نحو: بعته يداً بيد، أي: متقابضين، أو دلت على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي: مرتبين .
كما تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشق في مواضع منها :
- أن تكون موصوفة بالمشق، نحو قوله تعالى: ﴿ فتمثل لها بشراً سوياً ﴾ .
- أن تدل على سعر، نحو: بعته مدّاً بكذا .
- أن تدل على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿ فتم ميقات ربه أربعين ليلة ﴾ .
- أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو: هذا خاتمك فضة .
- أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو: هذا ذهبك خاتماً .
- أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿ أسجد لمن خلقت طيناً ﴾ انظر: أوضح المسالك ٢٩٩/٢ .

وانتقال^(١)، وتامام كلام^(٢)، ويقع موقعها ظرف وبحرور تامان^(٣)،
وجملة بشرطها صلة^(٤)، وتجب الواو إن عريت من الضمير^(٥)، وإلا
فتختار^(٦) إن كانت اسمية أو مصدرية بماضى المعنى^(٧).

- (١) هذا الشرط غالب لا لازم إذ تأتي الحال ثابتة غير منتقلة في بعض المسائل منها :
- أن تكون مؤكدة ، نحو قوله تعالى : ﴿ يوم أبعث حيا ﴾ .
- أن يدل عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .
- بعض المواضع السماعية ، نحو قوله تعالى : ﴿ قائماً بالقسط ﴾ ، وقوله : ﴿ أنزل إليكم الكتاب مفصلاً ﴾ . انظر : أوضح المسالك ٢/٢٩٦ .
(٢) قال المصنف في الشرح : " تحرز عن المفرد ، فلا يقال : زيد قائماً " . النكت الحسان ٩٩ .
(٣) نحو : جاء محمد فوق دابته ، أو في سيارته ، وإنما اشترط تمام الظرف والجار والبحرور ؛
لأنه لا يصح : هذا محمد اليوم ، أو : فيك .
(٤) بأن تكون الجملة خبرية غير تعجبية ، ولا مستدعية كلاماً قبلها ، وأن تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال ، نحو : جاء زيد يركب فرسه .
(٥) أى : العائد على صاحب الحال ، نحو قوله تعالى : ﴿ لئن أكله الذئب ونحن عصابة ﴾ .
وذهب ابن جنى إلى أن جملة الحال لا تخلو من الضمير مطلقاً ، وأن قولهم : جاء زيد والشمس طالعة معناه : وقت مجيئه ، وحذف لفهم المعنى . انظر : النكت الحسان ١٠٠ والارتشاف ٢/٣٦٦ .
(٦) أى : وإن لم تخل من الضمير فتختار الواو ، ويجوز الربط بالضمير .
(٧) الاسمية ، نحو قوله تعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت ﴾ ، ويجوز خلو الجملة من الواو ، نحو : ﴿ اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾ ، والفعلية المذكورة ، نحو : جاء زيد ولم يركض فرسه ، وجاء زيد وقد ذهب صوابه ، ويجوز : لم يركض فرسه ، قد ذهب فرسه .
ولا بد من (قد) ظاهرة أو مقدرة مع ماضى اللفظ والمعنى المثبت عند البصريين ، ولم يشترط ذلك الكوفيون والأخفش ، ووافقهم المصنف في الارتشاف .

التمييز

اسم مبين ذاتاً أو مؤكدة^(١)، فإن كان بعد تمام الكلام^(٢) فمنقول^(٣)

ويجب الربط بالواو إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بـ (قد)، نحو: ﴿لَمْ تَذَرْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ .

ويمتنع الربط بالواو في مواضع منها أن تكون جملة الحال واقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فجاءها بأسنا بيّناً أو هم قائلون﴾ أو تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ أو تكون جملة فعلية فعلها ماضٍ مسبوق بـ (إلا)، نحو: ﴿إلا كانوا به يستهزئون﴾، أو متلوة بـ (أو)، نحو: لأضربنه ذهب أو مكث، أو تكون فعلية فعلها مضارع منفى بـ (لا) أو (ما)، نحو: ﴿وما لنا لا نؤمن بالله﴾، وقوله:

عهدتك تصبو وفيك شبيبة
فمالك بعد الشيب صبا متيماً
أو تكون فعلية فعلها مضارع مثبت، نحو: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ . انظر: النكت الحسان ص ١٠١ والارتشاف ٣٧٠/٢ وأوضح المسالك ٣٥٠/٢ وما بعدها .
(١) المبين ذاتاً نحو قوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً﴾ ، والمؤكد مثله المصنف بقوله: عندي من الرجال عشرون رجلاً ، ولم أجد من النحاة من قسم التمييز إلى مؤكد ومبين .

(٢) عرفه المصنف بقوله: "هو ما كان الإبهام فيه حاصلًا في الإسناد" الارتشاف ٣٧٧/٢ .
(٣) المنقول يكون منقولاً من فاعل، نحو: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ وتصيب زيدا عرقاً ، ومنقول من مفعول، نحو: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾ ، ومنقول من مبتدأ، نحو: زيد أحسن وجهاً من عمرو ، و ﴿أنا أكثر منك مالاً وولداً﴾ ، وذهب المصنف في النكت الحسان ص ١٠١ إلى أن المنقول من المبتدأ منقول من المضاف ، فقال: "وتارة يكون منقولاً من مضاف، نحو: زيد أحسن وجهاً من عمرو ، قالوا تقديره: وجه زيد أحسن من وجه عمرو" ، ثم رد الأقسام كلها إلى هذا القسم ، فقال: "وعلى هذا فالوجهان الأولان يرجعان إلى النقل من المضاف ؛ لأن أصلهما:

ولا يجز بـ (من)^(١) ، وإن كان عن تمام الاسم بنون أو تنوين أو
إضافة^(٢) ، فغير منقول ، ويجز بـ (من)^(٣) ، ويأتي عدداً^(٤) ،
ومقداراً لمكيل وموزون وممسوح^(٥) .

تصيب عرق زيد ، وفجرنا عيون الأرض ، وكلاهما مضاف ، وأسندنا التصيب لزيد ،
والنفجر للأرض على جهة المجاز والاتساع ، كما أسندنا الأحسنية إلى زيد ، وقسى
الحقيقة المتصيف بهذه الأوصاف إنما هو المضاف ، فإذا نقل إنما هو من المضاف
لكنه ذهب في الارتشاف إلى أن النقل يكون من فاعل ومفعول ومبتدأ . انظر:
الارتشاف ٣٧٨/٢ .

(١) لأنه إما فاعل أو مفعول أو مبتدأ ، فلم يدخلوا عليه (من) مراعاة للأصل . انظر :
النكت الحسان ١٠٢ وأوضح المسالك ٣٦٧/٢ .
(٢) عرفه المصنف بقوله : " هو ما كان الإبهام حاصلًا في الاسم الذي هو جزء كلام " .
الارتشاف ٣٧٧/٢ .

وتمام الاسم يكون بنون التثنية ، نحو : متوان سمنًا ، أو شبه نون الجمع ، نحو : عشرون
رجلاً ، وبالتنوين الظاهر ، نحو : رطل زيتًا ، أو المقدر ، نحو : أحد عشر رجلاً ،
وبالإضافة ، نحو : لله دره فارساً . انظر : النكت الحسان ١٠٢ والارتشاف ٣٨٢/٢ .
(٣) قال في الارتشاف ٣٨٤/٢ : " ويجوز دخول (من) على ما كان تمييزاً بعد تمام الاسم ،
نحو : إردب من قمح ، وملء الأرض من ذهب ، وحمام المكوك من دقيق ، ولى أمثالها
من إبل ، وغيرها من شاء ، وويجه من رجل ، والله دره من فارس ، وحسبك به من
رجل ... و(من) هذه للتيعيض في هذه الأمثلة " .

(٤) في الشرح ١٠٢ : (ويُرد في العدد إلى الجمع معرفاً) .
ولعله يريد أنك ، إذا أردت جر تمييز العدد بـ (من) رددته إلى الجمع معرفاً ، فنقول:
ثلاثة عشر من الرجال ، وعشرون من الجوارى .

(٥) يريد أن التمييز الذي هو عن تمام الاسم يكون في العدد والمقدار والمكيل والموزون
والممسوح ، وتقدمت أمثلة ذلك . وانظر : أوضح المسالك ٣٦٥/٢ .

المفعول معه

منتصب بعد واو (مع) مضمنة معنى المفعول به^(١)، ولا يقدم على العامل ولا توسط^(٢).

(١) قال المصنف في شرح ذلك : " هذا فرق بين الواو العاطفة وبين واو (مع) ؛ لأنك إذا قلت: تساوى الماء والخشبة ، فمعناه سواء الماء والخشبة، وإذا قلت: قام زيد وعمرو، فيحتمل أن يكون قيام عمرو متسبباً عن قيام زيد ، ويحتمل أن يكون مستقلاً ، فإذا نصبت تعين الأول ، وكأنك قلت: أقام زيد عمرا " . النكت الحسان ص ١٠٢ .
 و عرف المصنف المفعول معه في الارتشاف ٢٨٥/٢ بقوله: " هو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة " . وهو تعريف ابن مالك في التسهيل ، ثم قال في شرح التعريف : " ثم قلت وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة ، فنيهت بذلك على أن الواو معدية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها ، فينتصب به بواسطة الواو " . شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٢ .
 (٢) فلا يقال : والنيل سرت ، ولا يقال : سار والنيل زيد ، قال المصنف : " إنما كان ذلك ؛ لأن الواو عندهم أصلها أن تكون للعطف ، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا " . النكت الحسان ص ١٠٢ .

المفعول له^(١)

منتصب على تقدير حرف العلة^(٢)، وشرطه المصدرية^(٣)،
واتحاده بالعامل زماناً وفاعلاً^(٤)، فإن فقد شرط جر^(٥).

- (١) قال المصنف في النكت الحسان ص ١٠٣ : " هذا الباب لم يترجم له الكوفيون، وجعلوه من باب المصدر ، وقد حكى عن الزجاج أنه ينصبه نصب المصدر الملاقى في المعنى ، فإذا قلت : قمت إجلالاً لك ، فكأنك قلت : أجلت إجلالاً لك ، وهذا ليس بشيء ؛ لأنه يجيء فيما لا يمكن فيه الملاقاة في المعنى إلا يتجاوز كثير ، نحو : أبغضت زيدا محبة في عمرو " . وانظر : شرح التسهيل ١٩٨/٢ والتذيل ٢٦٢/٣ .
- (٢) أى : اللام ، وقد عرف المصنف المفعول له في تقريب المقسرب ص ٦٥ بقوله : " منتصب بعد تمام كلام على تقدير لام العلة " ، ولم يعرفه في الارتشاف ٢٢١/٢ ، وعرفه ابن مالك بقوله : " هو المصدر المعلن به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديرًا " . انظر : شرح التسهيل ١٩٦/٢ .
- (٣) قال المصنف : " تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدراً، وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، بالنصب، وتأول نصب العبيد على المفعول له وإن كان العبيد غير مصدر ، وقبح ذلك سيبويه " الارتشاف ٢٢١/٢ وانظر: الكتاب ٣٨٧/١ والنكت الحسان ص ١٠٣ .
- (٤) أما اتحاده بالعامل زماناً فشرط ذكره الأعلام وجماعة من المتأخرين، لم يذكره سيبويه ولا أحد من المتقدمين، وقد ذكر المصنف أنه لا خلاف في اشتراطه .
- وأما اتحاده به فاعلاً فخالف فيه ابن خروف ، وأجاز تغاير فاعلهما ، وقال: " لم ينص على منعه أحد من المتقدمين " ، واستدل على عدم اشتراطه بقوله تعالى: ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ ، إذ الإراءة من الله، والخوف والطمع منا، وتأول ذلك المانعون بأن معنى يريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع فى التقدير. انظر: شرح التسهيل ١٩٧/٢ والارتشاف ٢٢١/٢ .
- (٥) باللام ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ أنزلنا إليك الكتاب لتبين للناس ﴾ ، وقوله: فجنحت وقد نضت لنوم ثيابها لدى السر إلا لبسة المتفضل وقوله :

إخراج الثاني من حكم الأول بـ (إلا)^(٢) وهي حرف ، وبـ (حاشا وخلا وعدا) حروفاً إن جرّت، أفعالاً إن نصبت^(٣)، وبـ (ليس

وإنسى لتعروني للذكر ك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر هذا؛ وقد ترك المصنف شرطاً، وهو أن يكون المصدر قلبياً، وقد ذكره المصنف في الارتشاف ٢٢١/٢ والنكت الحسن ص ١٠٣، وخالف في ذلك الشرط أبو علي الفارسي . انظر: شرح التسهيل ١٩٦/٢ - ١٩٧ .

(١) ترجم له المصنف في الارتشاف بقوله (المستثنى) وهو الأول ؛ لأنه المراد ؛ لأن الذي من المنصوبات هو المستثنى ، وقوله (الاستثناء) يحتاج إلى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول . انظر : الارتشاف ٢٩٤/٢ .

(٢) عرفه المصنف في الارتشاف ٢٩٤/٢ بقوله : " هو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله ، بواسطة (إلا) أو ما في معناها " .

(٣) أما (حاشا) فلم يذكر سيبويه سوى الجر بها ، وأنها حرف جر ، ونقل عن الأخفش وغيره النصب بها ، قال ابن مالك : " وكون (حاشا) حرفاً جاراً هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح ممن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصم ، رواه أبو عمرو الشيباني وغيره ، وقال الأخفش وأما (حاشا) فقد سمعت من ينصب بها ، وأنشد ابن خروف في شرح الكتاب :

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم
على البرية بالإسلام والدين "

شرح التسهيل ٣٠٦/٢ وانظر: الكتاب ٣٥٩/١ والنكت الحسن ص ١٠٤ .

وأما (عدا وخلا) فسمع الجر والنصب بهما ، وذكر المصنف في الارتشاف ٣١٨/٢ : أن سيبويه لا يعرف الجر بـ (عدا وخلا) وإنما نقله الأخفش ، وهما إن جرّ ما بعدهما حرفان يتعلقان بما قبلهما، وإن نصب ما بعدهما فهما فعلان ، ويتعين ذلك

ولا /١١/ يكون الناقصة، واسمهما واجب الإضمار، مفرداً، مذكراً^(١)،
وبـ(غير وسوى وسوء) ^(٢)أسماء يجر ما بعدها بالإضافة^(٣).

إذا سبقتا بـ (ما) ، والمنصوب مفعول به ، وفاعلها ضمير مستتر وجوباً لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وفي مرجعه خلاف، حيث ذهب البصريون إلى أنه عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق، وذهب الكوفيون إلى أنه عائد على المصدر المفهوم من الحكم المسند للمستثنى منه ، واختار المصنف في منهج السالك والنكت الحسان مذهب الكوفيين ، حيث قال : " فإذا قلت : قام القوم حاشاً زيداً ، ففى (حاشاً) ضمير يعود على المصدر المفهوم من (قام)، فكأنك قلت : قام القوم جانب هو أى القيام زيداً " . النكت الحسان ص ١٠٤ وانظر : منهج السالك ص ١٧٣ ، بينما ذهب فى الارتشاف ٣١٩/٢ إلى ضعف هذا القول حيث قال : " ولا يطرد ، إذ ينتقض فى نحو : القوم إخوانك عدا زيداً ، لم يتقدم فعل ولا ما جرى مجرى الفعل " واختار مذهب البصريين فى التذييل ٦٣٥/٣ ، وانظر : قضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ص ٥١٥ .

(١) ويجرى فى مرجعه الخلاف السابق بين البصريين والكوفيين، إلا أن المصنف اختار هنا فى الشرح مذهب البصريين حيث قال ص ١٠٥ : " إذا قلت : قام القوم ليس زيداً، ففى (ليس) ضمير يعود على البعض المفهوم من الكلام " .

(٢) اللغات فى (سوى) أربعة: سوى وسوء وسواء والأخيرة أغربها، ولم يذكرها المصنف هنا ، وذكرها فى الارتشاف ٣٢٦/٢ وانظر: أوضح المسالك ٢٥٢/٢ .

(٣) أما (غير) فتأخذ حكم المستثنى بعد (إلا) ، أما (سوى) فقد اختلفوا فيها ؛ فنسب إلى سيبويه والجمهور القول بلزومها الظرفية ، وأنها لا تخرج عنها إلا فى الشعر ، واختاره المصنف ، وذهب الزجاجى وابن مالك إلى أنها كـ (غير) معنى وإعراباً ، ولا يلزم ظرفيتها ، بل تقع مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً ، وذهب الرماني والعكبرى إلى أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكـ (غير) قليلاً . انظر: الكتاب ٣١/١ ، والجمل للزجاجى ٦٠ - ٦٢ ، وشرح التسهيل ٣١٤/٢ والإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٩٤/١ والتبيين ٤١٩ وشرح الرضى ٢٤٧/١ والتذييل والتكميل ٦٦١/٣ وجمع الهوامع ١٦٠/٣ وقضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ٢٥٤ .

والاسمُ بعد (إلا) أو (غير) إن فرغ له العامل فعلى حسبه^(١)، أو لا والكلام موجب فالأفصح النصب^(٢)، أو منفي فالأفصح البذل^(٣)،

(١) قال في التكت الحسن ١٠٥: "مثال تفرغ العامل: ما قام إلا زيد، وما خرج غير عمرو، فزيد وعمرو مرتفعان على الفاعلية؛ لأن العامل لم يشغل بغيرهما، وقد أجاز الفراء نصبهما على الاستثناء ورفعهما على البذل، ويكون الفاعل محذوفاً، وهذا جار على مذهب الكوفيين". أى: في جواز حذف الفاعل.

(٢) جمهور النحاة على أنه إن لم يفرغ العامل وكان الاستثناء موجباً، فالواجب نصب المستثنى، نحو: قام القوم إلا زيداً، وعلله سيويه بقوله ٣٣١/٢: "وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت: أتاني إلا أبوك كان محالاً، وإنما جاز: ما أتاني القوم إلا أبوك؛ لأنه يحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك".

وذهب المصنف هنا إلى جواز الرفع على البدلية مع ترجيح النصب، لكنه ذهب فنى التذييل والتكميل إلى وجوب النصب.

وقد وردت شواهد جاء الاسم فيها بعد (إلا) مرفوعاً في الاستثناء التام الموجب، منها قراءة: ﴿فشريوا منه إلا قليل منهم﴾، و﴿ثم توليتم إلا قليل منكم﴾ وقوله: "كل أمتي معافى إلا المخاهرون"، فذهب الجمهور إلى أن (إلا) بمعنى (لكن) والمرفوع مبتدأ خبره محذوف، وجوز ذلك ابن مالك وأن يكون المرفوع بدلاً، ورد أبو حيان تأويلي الجمهور وابن مالك في كتابه التذييل، وذهب في منهج السالك إلى أن (إلا) في هذه الشواهد صفة. انظر: شرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢ و٧١٠ وشرح التسهيل ٢٨١/٢ وشواهد التوضيح ٤٢، والتذييل والتكميل ٥٣٤/٣ ومنهج السالك ١٦٠ ١٦١.

(٣) نحو: ما قام القوم إلا زيد، وإنما كان الأفصح الاتباع لتحصل المشاكلة، وقد ضعف القول بالبدلية المصنف في الشرح، حيث قال ١٠٦ ١٠٧: "وادعاء البدلية ههنا ضعيف؛ لأن البذل والمبدل منه لا بد أن يشتركا في الحكم، فإذا قلنا: أكلت الرغيف ثلثه، فالرغيف تسلط الأكل على ثلثه مجازاً، وعلى ثلثه حقيقة، وههنا العامل في المستثنى منه لا يصح أن ينسب إلى الثاني، لا حقيقة ولا مجازاً للتناقض، ولأننا إذا جعلناه بدلاً، فلا يمكن إلا أن يكون بدل بعض، وهذا البذل يشترط فيه

والأمر كالموجب ، والاستفهام والنهي كالمنفى^(١) .

ويجب نصب المستثنى بالفعل^(٢) إذا قدم على المستثنى منه^(٣) ،
وإذا كان من غير الجنس^(٤) ولم يتوجه عليه العامل^(٥) ، فإن توجه^(٦)
فالحجازيون ينصبون والتميميون كالممتصل^(٧) .

الضمير، ولا يحذف إلا قليلاً ، وههنا لم يلفظ به أصلاً في كلامهم ، ولصعوبة
تعقل البديل ههنا عدل الكوفيين إلى ادعاء أن (إلا) حرف عطف ، ولا يعطف بها إلا
في الاستثناء، وقد وجدنا أكثر حروف العطف لا تشترك في الحكم ، فهذه منها ..
وهذا مذهب حسن سهل " . وانظر : في الرد على مذهب الكوفيين هذا الإنصاف
في مسائل الخلاف ١٩٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢ .
(١) الأمر نحو : اضرب القوم إلا زيداً ، والاستفهام نحو : هل جاء القوم إلا زيد ، والنهي
نحو : لا يضرب القوم إلا زيد .

(٢) زاد هنا في الأصل : (و) .

وفي ناصب المستثنى خلاف ، والمعروف من مذهب البصريين أنه منصوب بمجمله
الكلام قبله ، وقيل منصوب بـ (إلا)، وقيل ناصبه المخالفة، وقيل منصوب بفعل
مضمر، وقيل غير ذلك . انظر تفصيل هذا الخلاف في : الإنصاف ٢٦٠/١ والتبيين
٣٩٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/٢ والتذليل والتكميل ٥١٦/٣ ومنهج
السالك ١٦٠ وقضايا الخلاف النحوي بين ابن مالك وأبي حيان ٤٩٦ .

(٣) نحو : ما قام إلا زيداً القوم ، وما جاء إلا حماراً أحد .

(٤) أى : إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، وهو الاستثناء المنقطع ، نحو :
جاء القوم إلا حماراً .

(٥) نحو : ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، وما نفع زيد إلا ما ضر ، وهذا واجب النصب اتفاقاً .

(٦) نحو : ما في الدار أحد إلا حماراً .

(٧) فيجيزون فيه النصب والاتباع ، مع ترجيح الاتباع ، وانظر : أوضح المسالك ٢٦١/٢ .

اسم (لا) العاملة عمل (إنّ)

هي فرع فرع الفرع^(١)، وشرطه التنكير^(٢)، وعدم الفصل^(٣)، فإن كان مضافاً أو ممطولاً فمعرب^(٤)، أو مفرداً فمبني على ما ينصب به^(٥)،

(١) قال المصنف: "بيان ذلك أن (لا) مشبهة بـ (إنّ)؛ لأن (لا) لتأكيد النفي، و(إنّ) لتأكيد الإثبات، فحملت على نقيضتها، كما حملوها على نظيرتها حين شبهوها بـ (ليس)، والحمل على النقيض كالحمل على النظير، وكان القياس أن يكون إعمال (لا) إعمال (ليس) أكثر من إعمالها إعمال (إنّ)، ولكن السماع بخلافه. بيان الفرعية الثانية أن (إنّ) إنما عملت لشبهها بالفعل، والفرعية الثالثة أن تقديم منصوب الفعل على مرفوعه فرع تقديم مرفوعه على منصوبه". النكت الحسان ص ١٠٨.

(٢) علل ذلك المصنف بقوله: "إنما كان ذلك لأنك إذا قلت: لا رجل في الدار، فهي جواب عام لمن قال: هل من رجل في الدار؟ وهذا سؤال عام، فالجواب كذلك، ولا يتأتى ذلك إلا والاسم نكرة، والأصل: لا من رجل في الدار، ولكنهم حذفوا (من) وضمنوا معناها، ولذلك بنى اسم (لا) معها". النكت الحسان ص ١٠٨. (٣) بينها وبين اسمها بالخبر أو بشيء غيره، نحو: ﴿لا فيها غول﴾، ومن الشروط أيضاً أن تكون نافية للجنس، وألا يدخل عليها حرف جر، وأن يكون خبرها نكرة. انظر: أوضح المسالك ٣/٢.

(٤) الممطول والمطول والشبيه بالمضاف شيء واحد، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناها، نحو: لا قبيحاً فعله محمود، ولا طالعاً جبالاً حاضر، ولا خيراً من زيد عندنا، ولا ثلاثة وثلاثين عندنا، ومثال المضاف: لا طالب علم مهمل. انظر: أوضح المسالك ١٤/٢. (٥) نحو: لا رجل، ولا زيدين، ولا زيدين، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

إلا مجموعاً بألف وتاء مزيدين ، فيجوز فتحه^(١) ، وإذا علم الخير جاز حذفه عند الحجازيين ، ووجب عند التميميين^(٢) .

(١) المجموع بالألف والتاء علامة نصبه الكسرة، فإذا وقع اسماً لـ (لا) بنى على الكسر ، ويجوز فيه البناء على الفتح، هذا ما ذهب إليه المصنف هنا، وذهب المازني والفارسي إلى وجوب الفتح، والجمهور على أنه يبنى على الكسر. انظر: الارتشاف ١٦٥/٢ وأضح المسالك ١٠/٢ .

(٢) نحو : لا رجل ، ولا مال ، يريدون : لنا .

فصل [المنادى]^(١)

المنادى: مفعول بفعل محذوف^(٢) ، فإن كان مضافاً أو مطولاً ، أو نكرة لا تُقصدُ نُصبٌ^(٣) ، أو مقصودةٌ ، أو معرفة مفردة^(٤) بنى على ما رفع به^(٥) ، إلا إن كان مبنياً قبل ذلك فلا يتغير عن حاله ، بل يحكم له بحكم المبنى بسبب النداء^(٦) ، فى ١٢/ الاتباع^(٧) .

- (١) هذا الباب مقدم عن موضعه فى النكت الحسان ومذكور بعد التنازع .
 (٢) عرف المصنف النداء فى الارتشاف ١١٧/٣ بقوله "الدعاء بحروف مخصوصة".
 وعرف ابن الحاجب المنادى بقوله : " هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديرًا " . شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٩/٢ .
 (٣) نحو قوله تعالى: ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا غافلاً والموت يطلبه .
 (٤) نحو قولك: يا رجل ، لمعين ، وقوله تعالى: ﴿ يا مريم إن الله يشرك بكلمة منه ﴾ ، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .
 (٥) فيبنى على الضم إن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث ، نحو : يا زيد ، وعلى الألف إن كان مثنى نحو : يا زيدان ، وعلى الواو إن كان جمع مذكر سالماً نحو : يا زیدون ، ومذهب الكوفيين أنه معرب مرفوع ، قال فى الإنصاف ٣٢٣/١ : " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المعرب المفرد معرب مرفوع بغير تنوين " ، ونسبه العلامة الرضى إلى الكسائى . انظر : شرح الكافية ١٣٢/١ .
 (٦) نحو : يا هذا ، يا سيبويه ، يا حذام ، يا من قدم ، فإن المنادى فى كل يظل مبنياً على ما كان مبنياً عليه قبل النداء ، ويقدر فيه الضمة بسبب النداء .
 (٧) يبدو أن هنا سقطاً ، ولعل مراده (ويظهر أثر ذلك فى الاتباع) أى أن المنادى المبنى قبل النداء يقدر فيه البناء على الضم لأجل النداء ويظهر أثر ذلك فى تابعه، نحو : يا هذا العالم ، ويا سيبويه الفاضل ، فتابع المنادى المبنى يتبعه فى بنائه بسبب النداء ، وهو البناء على الضم، كما يتبعه فى النصب، فيجوز: يا هذا العالم، ويا سيبويه الفاضل ، كما هو الشأن فى المنادى الذى تجدد بناؤه بسبب النداء ، نحو: يا زيد الفاضل والفاضل .

ولا ينادى مضمراً^(١) ، ولا ما فيه (أل) إلا (الله)^(٢) ، بل يتوصل إلى ندائه بـ (أى) أو بمشاد ، أو بهما^(٣) .

وحروفه: أ ، وآ ، وأى ، وآى ، وأيا ، وهيا ، ووا ، وأعمها (يا)^(٤) ، وتخص المستغاث ، والمتعجب منه^(٥) .

(١) لا ينادى ضمير المتكلم ، ولا ضمير الغائب ، أما ضمير المخاطب ففي جواز ندائه بخلاف ، واختار المصنف المنع ، فلا يقال : يا إيساك ، ولا : يا أنت . وانظر : الارتشاف ١١٩/٣ وأوضح المسالك ١١/٤ .

(٢) لا ينادى ما فيه (أل) ، وقد استثنوا من ذلك :

- لفظ الجلالة ، فيجوز : يا الله ، بهمزة قطع ووصل .
- الجمل المحكية المسمى بها ، نحو : يا الرجل قائم ، ويا المنطلق زيد .
- المنادى المشبه به ، نحو : يا الأسد شجاعة .
- فى ضرورة الشعر ، نحو :

عباس يا الملك المتوج والذى عرفت له بيت العلا عدنان
وأجاز الكوفيون نداء ما فيه (أل) مطلقاً . انظر : الارتشاف ١٢٥/٣ ١٢٧ وأوضح المسالك ٣١/٤ .

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم ﴾ و ﴿ يا أيها النفس المطمئنة ﴾ ، يا هذا الرجل ، يا أيها الرجل .

(٤) حروف النداء ثمانية ، أكثرها استعمالاً (يا) ، وهى للقريب والبعيد ، أما الهمزة فللقريب ، ونقل عن سيبريه أن الهمزة للقريب وما سواها للبعيد ، وأما (آ) فحكاها الأخفش والكوفيون ، و(أى) تحكاها الكسائي ، و(وا) مختصة بالندبة . انظر : الارتشاف ١١٧/٣ وأوضح المسالك ٤/٤ .

(٥) المستغاث ، نحو : يا لله للمسلمين ، والتعجب نحو : يا للماء .

ويجوز حذف الحرف^(١) إلا من مشار، ومن نكرة مطلقاً، ومن مندوب، ومن مستغاث^(٢).

وإذا كرر ما يجب ضمه لو لم يكرر؛ جاز ضمه ونصب الثاني بدلاً أو بياناً، أو منادى مستأنفاً، ونصبه مضافاً لما بعد الثاني، والثاني مقحم^(٣).

(١) نحو قوله تعالى: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ وقوله: ﴿سنفرغ لكم أيها الثقلان﴾.
(٢) ذكر المصنف بعض المواضع التي يمتنع فيها حذف حرف النداء، وترك بعض المواضع، فذكر اسم الإشارة، نحو: يا هذا، وخالف فيه الكوفيين، والنكرة المقصودة وغيرها، نحو: يا رجلاً خذى يدي، ويا رجلاً أقبل، والمندوب نحو: يا عمراً، والمستغاث نحو: يا لزيد لعمرو.

ولم يذكر لفظ الجلالة إذا كان بغير ميم مشددة، نحو: يا الله، ولا الضمير وإن كان نداؤه شاذاً، نحو: يا أنت ويا إياك. انظر: الارتشاف ١١٧/٣ والنكت الحسان ٩٥ وأوضح المسالك ١١/٤.

(٣) مثال ذلك: يا سعد سعد الأوس، وقوله:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر

فالاسم الأول مفرد معرفة، لو لم يكرر لوجب فيه البناء على الضم، فلما كرر جاز فيه الضم ونصب الاسم الثاني على أنه بدل أو عطف بيان على الموضع، أو على أنه منادى مستقل منصوب لأنه مضاف، ويجوز نصب الاسم الأول بتقديره مضافاً لما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهذا مذهب سيبويه، وذهب المبرد إلى أن الأول مضاف إلى محذوف دل عليه الثاني، وذهب الأعلم إلى أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ثم أضيفا، وذهب الفراء إلى أن الاسمين مضافان إلى المذكور. انظر: الارتشاف ١٣٥/٣ وأوضح المسالك ٢٥/٤.

ويجوز في المضاف للياء^(١): يا غلام ، يا غلاماً ، يا غلام ، يا غلامى ، يا غلامى .

ويختص بالنداء: قل ، وقلة ، وأبت ، وأمت ، واللهم ، وهناه ، وهنتاه^(٢) ،

(١) أى: باء المتكلم وذلك إذا لم يكن المضاف وصفاً يشبه الفعل ولا فعلاً ولا أباً ولا أمّاً، وذكر المصنف فيه خمسة أوجه ، وترك وجهاً ، وهو: يا غلاماً ، ذكره الأخفش. فليإذا كان المضاف معتلاً وجب إثبات باء المتكلم وفتحها، نحو: يا فتى ويا قاضى، وإذا كان وصفاً يشبه الفعل جاز فيه وجهان: إثبات الياء ساكنة وإثباتها مفتوحة، نحو: يا ضاربى ويا مكرمى ، وأما إذا كان المضاف أباً أو أمّاً ففيه اللغات الست المذكورة وأن تعوض تاء التأنيث عن باء المتكلم مع كسر التاء، وهو الأكثر ، أو فتحها أو ضمها ، فنقول : يا أبت يا أبت يا أبت. انظر: الارتشاف ٥٣٨/٢ وأوضح المسالك ٣٧/٤ وما بعدها.

(٢) معنى اختصاصها بالنداء أنها لا تنصرف ، فلا تأتى غير منادى ، فلا تكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، وهذه الأسماء قسمان : سماعية وقياسية ،

أما (قل) و(قلة) فمذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة ، وأنهما رحما ، ولا يجوز ذلك عند البصريين . انظر : الارتشاف ١٤٩/٣ .

وأما (أبت وأمت) فتقدم الكلام عليهما .

وأما (اللهم) فالميم فيه عوض عن حرف النداء ، وذكر المصنف فى الارتشاف ١٢٧/٣ أنه يستعمل على ثلاثة أوجه ، فى النداء ، وأن يكون فى الجواب تمكيناً للجواب فى نفس السائل ، نحو: اللهم نعم ، واللهم لا ، وأن يدل على الندرة وقلة الوقوع ، نحو : لا أزورك اللهم إلا إذا دعوتنى .

وأما (هناء) فهي كناية عن النكرة ، وكذا (هنتاه) ، وقال المصنف فى الارتشاف ١٣٨/٣ : " ونقول فى الكناية عن نكرة من يعقل : يا هن ، وقال ابن عصفور قد يكتنى به عن معرفة من يعقل ، ومعناه : يا رجل ويا إنسان ، وحكى أبو حاتم ثنيتيه وجمعه وتأنيته ، نقول : يا هن ، ويا هنان ، ويا هنون ويا هنت ، ويا هنتان ، ويا هنتات ، وتلحق آخره هاء السكت ، فنقول: يا هناء ساكنة وبالضم وبالكسر ، ويا هنانيه ، ويا هنوناه ويا هنتاه ، ويا هنتانیه ، ويا هنتانوه " . وانظر: شرح التسهيل ٤١٨/٣ .

وما سُمِعَ من وصف على (مَفْعَلان) و(فُعَل) و(فَعَال)^(١).

ويجر بلام مفتوحة غير معطوف من مستغاث ومتعجب منه^(٢) وبلام مكسورة معطوف^(٣) ، ومستغاث منه^(٤).

(١) زاد في حاشية المخطوط : (وينقاس فصيحاً).

وكلام المصنف هنا مشعر بأنه سماعي ، ولعل ما في الحاشية استدراك منه ، فقد ذهب في الارتشاف إلى أنه مقيس ، حيث قال ١٥٠/٣ : " والمقيس ما بنى على مَفْعَلان وفُعَل وفَعَال " ، نحو : يا ملأمان ، يا مكرمان ، ويا مخيشان ، وأكثر ما يأتي في الظم ، ونحو : يا لكع ، ويا خبث ويا فسق ، ونحو : يا فساق ويا عذار ، ويا خبثات . انظر : شرح التسهيل ٤١٩/٣ والنكت الحسان . ٩٥ .

(٢) المستغاث نحو : يا يزيد ، وقول عمر : يا لله ، والمتعجب منه ، نحو : يا لئلاء ، يا للعجب .

(٣) إذا عطف على المستغاث أو المتعجب منه كسرت اللام إذا لم يُعَدَّ حرف النداء ، نحو : يا يزيد ولعمرو للمسلمين ، ويا للدواهي وللمصائب ، فإن أعيدت (يا) وجب الفتح ، نحو : يا يزيد ويا لعمرو ، ويا للدواهي ويا للمصائب . انظر : شرح التصريح ١٨١/٢ .

(٤) المستغاث منه يجوز ذكره وحذفه ، وإذا ذكر فإنه يجر بلام مكسورة ، نحو : يا لله للمسلمين .

وحرف المندوب^(١) (يا) و(وا)^(٢) ، وهو إما علم أو موصول دون
(أل) أو مضاف إلى معرفة^(٣) ، ويجوز لحاق ألف آخر المفرد والمضاف
إليه والصلة^(٤) .

(١) المندوب هو المنتفع عليه ، أو المتوجع منه ، قال المصنف : " والمندوب المنادى المفقود
حقيقة ، كقول الباكي على الميت: وازيده ، أو يا زيدا ، أو حكماً كقول الخنساء ومن
أسر معها من آل صخر، وصخر غائب لا يرجى حضوره: واصخره واصخره، أو توجعاً
لكونه محل ألم ، نحو قوله : فواكيدا من حب من لا يجيني ، أو سبب ألم ، كقوله :
نُبِكْهُمْ دَهْمَاءُ مُعْوَلَةٌ وتقول سَلَمَى وارزَيْتِيه "

الارتشاف ١٤٣/٣ .

وحكم المندوب كحكم المنادى ، فيبنى على الضم إن كان علماً مفرداً، وينصب إن
كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، ولا يكون نكرة ولا ضميراً ولا اسم إشارة ولا
موصولاً لصلة لا تعينه ، ولا اسم جنس مفرداً . انظر : شرح التسهيل ٤١٤/٣
والارتشاف ١٤٣/٣ وأوضح المسالك ٥٢/٤ وشرح التصريح ١٨١/١ .

(٢) (وا) أكثر في التذبة من (يا) ، ولا يجوز حذفهما .

(٣) العلم نحو : وازيده ، ووا أمير المؤمنين ، والموصول نحو : وامن حفر بئر زمزماء ،
والمضاف إلى المعرفة نحو : واغلام زيده .

واعلم أن في نذب الموصول خلاف ، فقد ذهب البصريون إلى عدم جوازه ، وذهب
غيرهم إلى جواز نذب الموصول غير المقترن بـ (أل) إن اشتهرت صلتها . انظر :
الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٢/١ وشرح التصريح ١٨٢/٢ .

(٤) ويجوز لحاقها أيضاً الشبيه بالمضاف والمركب تركيب مزج والجمل المحكية المسمى
بها، فتقول: وازيده ، واغلام زيده، والثلاثة وثلاثين ، وامن حفر بئر زمزماء ،
وامعدى كرباه ، واسبيوبهاه ، واتأبط شراه .

وهذه الألف يفتح لها ما قبلها ، ويحذف إن كان ألفاً ، نحو: يا موساه ، ويجوز أن
تلحقها هاء السكت ساكنة في الوقف ، تحذف غالباً في الوصل . انظر : شرح
التسهيل ٤١٥/٣ والارتشاف ١٤٥/٣ .

ويجوز ترخيم^(١) المركب بحذف ثانيه ، وإذا وقفت عليه رد^(٢) ،
والمؤنث بالتاء بحذفها^(٣) ، وغيرهما بشرط علمية وزيادة على ثلاثة^(٤) ،

- (١) الترخيم في اللغة التسهيل ، وفي باب النداء : حذف آخر الاسم في النداء .
ولا يرخم المنادى في الاستغاثة ولا في الندبة ، ولا ترخم الأسماء الملازمة للنداء ،
والمنادى إن كان معرباً لا يجوز ترخيمه مطلقاً ، وأجاز الكوفيون ترخيمه بحذف
المضاف إليه ، أما المنادى المبني فإن كان مبنياً قبل النداء امتنع ترخيمه ، أما إن كان
سبب بنائه هو النداء ، فإن كانت فيه تاء التأنيث فإما أن يكون علماً أو نكرة
مقصودة ، فإن كان علماً جاز ترخيمه ، سواء أكان ثنائياً أم أزيد ، نحو : هبة
وفاطمة ، وإن كان نكرة مقصودة فسيبويه يجيز ترخيمه ، ومنه قول العرب : يا شاة ،
أى : يا شاة ، والمبرد يمنع ترخيمه .
وإن لم تكن فيه التاء ، فإن كان نكرة امتنع ترخيمه وإن كان علماً جاز ترخيمه إن
كان على أزيد من ثلاثة أحرف ، نحو : يا جعفر ويا سعاد : جعفر وسعاد ، وإن
كان العلم مركباً تركيب مزج رخم بحذف ثانيه ، فتقول : يا معدى ، ففى معدى
كرب . انظر : الارتشاف ١٥٢/٣ وما بعدها وأوضح المسالك ٥٥/٤ وما بعدها .
(٢) قال في الارتشاف ١٥٥/٣ : " وإذا وقفت على المركب المرحم فقال الأخفش يرد
المحذوف ، لأنه محكوم له بحكم التأنيث ، كما ترد الهاء في (يسا طليح) إذا وقفت
فتقول : يا طلحة ، وهي عنده هاء التأنيث لا هاء السكت ."
(٣) نحو : يا حارث أقبيل ، ويا فاطم أقبلي ، والأكثر أن يوقف عليه بالهاء ، نحو : يا حارثه
ويا فاطمه ، وهل هذه الهاء تاء التأنيث أعيدت عند الوقف أو هاء السكت ، قولان ،
ويجوز التعويض عنها بالألف . انظر : شرح التسهيل ٤٢٩/٣ والنكت الحسان ٩٥ .
(٤) نحو : يا جعفر ويا سعا ، قال ابن مالك : " وأجاز الفراء أيضاً ترخيم الثلاثي العارى
من هاء التأنيث إن كان ثانيه متحركاً ، كأسد وسبع وغر وزفر " . شرح التسهيل
٤٢٣/٣ ، ونسب ذلك المصنف إلى الأخفش والكوفيين . انظر : الارتشاف ١٥٥/٣ .

وما فيه زيادتان زيدتا ١٣/ معاً غير متحرك أولهما^(١)، أو قبل آخره
حرف مد ولين زائد^(٢) حذفاً ما لم يبق على أقل من ثلاثة^(٣)، فإن
بقي حذف الأخير^(٤).

والترخيم على لغة من ينتظر، ومن لا ينتظر^(٥).

(١) يشمل ذلك ما ختم بألف تأنيث ممدودة، نحو: حمراء، وما ختم بألف ونون
زائدين، نحو: سرحان، والمثنى، نحو: زيدان، والجمع على حده، نحو: زيدون،
والجمع بألف وتاء، نحو: هندات، والمختوم بياء النسب، نحو: طائفي، والمختوم
بواو وتاء زائدين، نحو: ملكوت، أما إذا كان أول الزائدين متحركاً، نحو: عَفَرَتِي،
فإن ترخيمه بحذف آخره فقط. انظر: النكت الحسان ٩٥ - ٩٦.

(٢) قوله (زائد) سقط من المخطوط واستدركه في الحاشية، وموجود بالشرح ص ٩٦
وذلك نحو: منصور، وعمار، وقنديل.

(٣) فنقول في ترخيم الأسماء المتقدمة في الحاشيتين السابقتين: يا حمرا، يا سرح، يا زيد،
يا زيد، يا هند، يا طائف، يا ملك، يا منص، يا عم، يا قند.

(٤) وذلك نحو: يدان وبنون، مسمى بهما، ولمود. انظر: الارتشاف ١٥٧/٣.

(٥) في الترخيم على لغة من ينتظر يبقى ما قبل المحذوف على حركته أو سكونه، نحو: يا
فاطمَ ويا جعفَ، كأنه ينتظر الحرف المحذوف أما على لغة من لا ينتظر
فيعامل المنادى وكأنه اسم مستقل تام، فيبنى على الضم، قال المصنف: "والأعراف
الأكثر تقدير ثبوت المحذوف". الارتشاف ١٥٧/٣.

[الاختصاص]

ويشبه المنادى المنصوبُ على الاختصاص^(١)، ونصبه بفعله^(٢) واجب الإضمار، وموضعه حال^(٣)، ولا يكون إلا في أثناء كلام^(٤)، ولا يكون نكرة ولا مبهماً^(٥).

- (١) لم يعرف المصنف الاختصاص، وعرفه في الارتشاف ١٦٦/٣ بقوله: "هو اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه أو يشاركه فيه".
- (٢) أى: بفعل الاختصاص، وذلك نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وحديث (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)، والتقدير: أخص العرب، وأخص معاشر الأنبياء.
- (٣) قال في النكت الحسان ٩٦: "موضع الفعل المحذوف حال، لأننا إذا قلنا: نحن معاشر الأنبياء لا نورث، فمعناه: نحن لا نورث في حال كوننا مخصوصين بالنبوة".
- (٤) فلا يكون في ابتداء الكلام، قال في الارتشاف ١٦٨/٣: "والمنصوب على الاختصاص لا يجوز أن يتقدم على الضمير، إنما يكون بعد الضمير حشواً بينه وبين ما نسب إليه، أو أخيراً".
- (٥) المنصوب على الاختصاص يكون مقترناً بـ (أل) نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، أو مضافاً لما قارنها، نحو: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) أو مضافاً لعلم، نحو: نحن بنى فلان أو أهل فلان، وجاء علماً قليلاً، نحو: بنا جميعاً يكشف الضباب ويكون مبنياً على الضم في محل نصب إذا كان (أى) أو (أية)، نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، واللهم اغفر لنا أيها العصابة.
- ولا يكون المنصوب على الاختصاص نكرة، ولا يكون اسم إشارة، فلا تقول: أنا فاضلاً أصنع كذا، لتكبره، ولا تقول: أنا هذا أصنع كذا. انظر: الارتشاف ١٦٦/٣ والنكت الحسان ٩٦ وأوضح المسالك ٧٢/٤.

باب المجزورات

المجزور إما بحرف ، أو إضافة ، أو تبعية^(١) .

فحروف الجر : من ، وإلى ، وفى ، وعن ، وعلى^(٢) ، وحاشا ،
وخلأ ، وعدا^(٣) ، ورب^(٤) ، ومتى^(٥) ، ولعل^(٦) ، والباء ، واللام ،

(١) نحو: ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فلفظ الجلالة مجزور بالحرف ، و(رب) مجزور بالتبعية ، و(العالمين) مجزور بالإضافة ، ومثله البسملة .

(٢) (عن) و(على) ورد استعمالهما اسمين ، وذلك إذا دخل عليهما حرف جر ، فتكون (عن) بمعنى جانب ، و(على) بمعنى فوق ، نحو: جلس من عن يمينه ، ونزل من على الدابة ، وزعم بعض النحاة أن (على) متى جرت كانت اسماً . انظر : الارتشاف ١٠٩/٢ .

(٣) تكون هذه الثلاثة حروفاً إذا جر ما بعدها ، وأفعالاً إذا نصب ما بعدها ، وقد تقدم الحديث عنها فى باب الاستثناء .

(٤) اختلف فى معناها ، فذهب بعضهم إلى أنها للتقليل ، وذهب بعضهم إلى أنها تفيد التكثير ، وذهب بعضهم إلى أنها تفيد التقليل والتكثير ، وقيل : إنها لم توضع لتقليل ولا تكثير ، وإنما يستفاد ذلك من سياق الكلام ، وهو ما اختاره المصنف . ومذهب البصريين أنها حرف ، ويرى الكوفيون وابن الطراوة أنها اسم . انظر : التذيل والتكميل ١١٩٠/٤ والارتشاف ٤٥٥/٢ ، وهمع الموامع ١٧٤/٤ وقضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ١٦٦ .

(٥) زاد فى الحاشية : (فى لغة هذيل) .

(٦) (متى) حرف جر فى لغة هذيل ، وهى بمعنى (من) الابتدائية ، ومنه قوله :
شَرِبْنَ مَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لَجَجَ خَضِرُ لَهْنٍ نَثِيجُ

و(لعل) حرف فى لغة عقيل ، ومنه قوله :
لَعَلَّ اللَّهَ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَىْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمُ

انظر : النكت الحسان ١١٠ وأوضح المسالك ٦/٣ .

وهو عند البصريين ضرورة. انظر: الارتشاف ٢/٤٣٦، ٤٦٩ والنكت الحسان ١١١-١١٢.

والباقي كليهما^(١)، والهاء إلى (مُن) اسم الله^(٢)، و(من) الرب^(٣)، والتاء كليهما^(٤)، و(رُب) النكرة، ومضمر مفرداً مذكراً مفسراً بغير جملة^(٥)،

(١) في الشرح : (والباء في كليهما) وهو تحريف ، ومراده : المظهر والمضمر .

(٢) قال المصنف في النكت الحسان ١١١ : " نحو: ها الله ليقومن زيد ، والله ليخرجن ، والله لتقومن ، وهذه الثلاثة عوض من حرف القسم ، فلذلك لا يجتمعان " وانظر : الارتشاف ٤٧٧/٢ ، وهذه الثلاثة لا تجر إلا لفظ الجلالة ﴿ الله ﴾ ، وأما (م) بالكسر والضم ، فنحو : م الله ، م الله ، وهما بمعنى واو القسم ، وليستا بدلاً من واو القسم ، وليس أصلهما (أئمن) ولا (من) خلافاً لبعضهم . انظر : الارتشاف ٤٤١/٢ ، ٤٨١ .

(٣) أى: تجر (من) مثلثة الميم لفظ (رَب) فقط، قال في الارتشاف ٤٤٤/٢: "وتختص (من) في القسم بدخولها على الرب ، ويجوز ضم ميمها في القسم، فتقول: من ربي لأفعلن". وذكر المصنف في موضع آخر في الارتشاف ٤٨١/٢ أن الميم والنون فيهما الضم والفتح والكسر ، وأنها تجر لفظ الجلالة ﴿ الله ﴾ . وهل هى حرف أو أنها اسم أصلها (أئمن) ، قولان . انظر : الارتشاف ٤٨١/٢ .

(٤) في الشرح (والباء في كليهما) وهو تحريف ، ومراده : الله والرب .
(٥) تجر (رب) النكرة ، نحو: رب رجل أكرمته ، والمضمر المفرد المذكر المفسر بمفرد مطابق في المعنى ، نحو: ربه رجلاً أكرمته ، ومنه قوله :

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائماً فأجابوا

وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز ، فأجازوا : ربها امرأة ، وربها رجلين ، وربهم رجالاً . انظر : الارتشاف ٤٦٣/٢ والنكت الحسان ١١٢ وأوضح المسالك ١٩/٣ .

وواوها [وفاؤها]^(١)، نكرة، و(مند) و(مند) للزمان^(٢)، و(كى) (ما)
الاستفهامية، أو مصدرأ بتأويل^(٣)، وباقيها كل ظاهر.

(١) زيادة من الشرح ص ١١٣.

والمراد: واو (رب)، وفاء (رب)، نحو: ورجل أكرمته، أى: رب رجل، ومثله قوله:
فمثلك حيلي قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى ثنائم مُحَوَّل
أى: رب مثلك، وذهب البصريون إلى أن الجر بـ (رب) مضمرة بعدهما، وذهب
الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بالواو والفاء، لا بـ (رب). انظر: الارتشاف
٤٤٠/٢، ٤٦١، ٤٦٢ والنكت الحسان ١١٣.

(٢) نحو: ما رأيت مذ يوم الجمعة، أو منذ يوم الجمعة وهما حرفان إذا انجر ما بعدهما،
ويتعلقان بالفعل قبلهما، والكلام جملة واحدة وإذا ارتفع ما بعدهما فالصحيح أنهما
ظرفان والمرفوع خبر عنهما. انظر: الارتشاف ٤٦٥/٢ والنكت الحسان ١١٤.

(٣) نجر (كى) (ما) الاستفهامية، نحو: كيمه؟ أى: له؟ كما نجر المصدر المؤول من
(أن) المضمرة بعدها والفعل، نحو: جئت كى أقرأ، أى: كى أن أقرأ، إذا لم يجعل
النصب بـ (كى)، ولا نجر (كى) المصدر الصريح، فلا يجوز: جئت كى القراءة،
وتأتى (كى) مصدرية ناصبة للمضارع، وسيذكرها المصنف فى نواصب المضارع.
انظر: الارتشاف ٤٤٩/٢ والنكت الحسان ١١٥.

القسم

جملة إنشائية تؤكد خبرية^(١) ، والرابط في الاسمية (إن) أو اللام ،
أو كلاهما إيجاباً^(٢) ، و(ما) نفياً^(٣) ، وفي الفعلية المصدرية بماضٍ
[موجب]^(٤) اللام ، / ١٤ / واللام مع (قد) إن قرب من الحال^(٥) ، أو
منفى (ما)^(٦) ، أو مستقبل [منفى]^(٧) فـ (لا)^(٨) ، ويجوز حذفها^(٩) ، أو

(١) نحو: أقسمت بالله ليقوم زيد، فـ(أقسمت) جملة إنشائية، و(ليقوم زيد) جملة خبرية.
وعرف المصنف القسم في الارتشاف ٤٧٥/٢ بقوله: " جملة يؤكد بها جملة أخرى
خبرية غير تعجبية " ثم قال: " والجملة تشمل الجملة الإنشائية ، نحو: أقسمت ،
والخبرية ، نحو: ﴿ وأقسموا بالله جهد أيمانهم ﴾ فهو خبر عما صدر عنهم من جملة
الإنشاء " .

(٢) الأمثلة على الترتيب : والله إن زيدا فاضل ، والله لزيد فاضل ، والله إن زيدا فاضل ،
وهذه اللام مفتوحة .

(٣) نحو : والله ما زيد قائم .

(٤) زيادة من الشرح ص ١١٥ .

(٥) نحو: والله لقام زيد ، والله لقد قام زيد ، ويجوز حذف اللام والاكتفاء بـ (قد) ،
نحو: ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ أى: لقد أفلح ، ويجوز حذفها معاً ، نحو : ﴿ والسماء
ذات البروج .. قتل أصحاب الأخدود ﴾ أى : لقد قتل .

(٦) نحو : والله ما قام زيد .

(٧) من الشرح ١١٦ .

(٨) فى الشرح (لا) والصواب ما ذكرته ، نحو : والله لا يقوم زيد .

(٩) نحو : ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ أى : لا تفتأ .

موجب اللام ونون التوكيد إن لم يفصل بين اللام وبين الفعل^(١) ،
فإن فصل فاللام^(٢) ، أو حال منفي فـ (ما) ، ولا تحذف^(٣) ، أو
موجب فيجب وقوعه خبر مبتدأ فتصير الجملة اسمية^(٤) .

(١) نحو : والله ليقومن زيد غدا ، وأجاز الكوفيون والفارسي تعاقبهما ، نحو : والله ليقوم
زيد غدا ، والله يقومن زيد غدا ، فإن كان المستقبل الموجب مقروناً بـ (السين)
أو (سوف) ؛ فاللام وحدها ، نحو : ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ ، والله سيقوم
زيد . انظر : الارتشاف ٤٨٦/٢ .

(٢) الفصل يكون بالمعمول ، نحو : ﴿ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون﴾ ، وبـ (قد)
نحو : والله لقد أقوم غدا . انظر : الارتشاف ٤٨٦/٢ .

(٣) الحال المنفي ، نحو : والله ما يقوم زيد الآن .
وفى حذف (ما) هذه خلاف ، والصحيح منع حذفها ، لئلا يلتبس بالمستقبل
المنفي بـ (لا) ، فإنه يجوز حذفها . انظر : الارتشاف ٤٨٨/٢ والنكت الحسان
١١٦ .

(٤) اختلف في القسم على فعل الحال الموجب ، فأجازه بعض النحاة ، فعلى هذا تقول:
والله ليقوم زيد الآن ، والفرق بينه وبين المستقبل ، أن النون لازمة في المستقبل
ممتعة في الحال .

وذهب بعضهم إلى المنع ، وقال الصحيح أن تصير الجملة اسمية ، وذلك يجعل فعل
الحال خبراً لمبتدأ محذوف ، فيكون التقدير : والله لزيد يقوم . انظر : الارتشاف
٤٨٥/٢ والنكت الحسان ١١٦ - ١١٧ .

[فصل : الإضافة]

الإضافة^(١) : محضة ، وتعرف المضاف إن كان الثاني معرفة ،
وتخصصه إن كان نكرة^(٢) ، وهى بمعنى اللام^(٣) إن أضيف إلى غير
الجنس^(٤) ، وبمعنى (من) إن أضيف إلى الجنس^(٥) .

(١) هى فى اللغة:الإمالة، ومنه ضافت الشمس إلى الغروب، أى:مالت ، وفى الاصطلاح:
نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدأ . انظر : الارتشاف ٥٠١/٢ .
(٢) نحو : غلام زيد ، وطالب علم ، وتسمى معنوية لأنها أكسبت المضاف معنى وهو
التعريف أو التخصيص .

(٣) قال المصنف فى النكت الحسان ١١٧ : " ويعنى بقوله بمعنى اللام أنه يصلح لذلك
قبل الإضافة ، لا أن الإضافة ترادفه ، بل (غلام لزيد) نكرة ، و(غلام زيد) معرفة ،
والإضافة هى المعرفة " .

هذا ؛ وقد اختلفوا فى عامل الجر فى المضاف إليه ، فذهب الجمهور إلى أنه المضاف ،
وذهب بعض النحاة إلى أنه الحرف المضمر الذى بمعناه الإضافة وهو (من) أو (اللام) ،
وذهب بعضهم إلى أنه مجرور بمعنى (اللام) ، وذهب السهيلي والمصنف إلى أن عامل
الجر هو الإضافة ، حيث قال فى النكت الحسان ١١٧ : " والإضافة هى المعرفة
وهى الجارة ، لا اللام المضمرة خلافاً لبعضهم ، لأن حرف الجر لا يضر ، مع بقاء
عمله إلا شاذاً ، فإذا جار فى الإضافة معنوى لا لفظى " . وانظر : الارتشاف
٥٠١/٢ والكتاب ٤١٩/١ والبسيط لابن أبى الربيع ٨٨٦/٢ وشرح الجمل لابن
عصفور ٧٥/٢ وشرح التصريح ٢٥/٢ .

(٤) المراد : أن لا يكون المضاف إليه مادة للمضاف كقولهم : ثوب خز ، وخاتم فضة ، إذ
الخز أصل ومادة الثوب ، وكذا الفضة بالنسبة للخاتم .

(٥) نحو : خاتم فضة ، وشرط غير المصنف فيها شرطين ، أن يكون المضاف بعض
المضاف إليه ، وأن يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف .

وغير محضة ، ولا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً^(١) ، وهى : إضافة اسم الفاعل واسم المفعول غير الماضيين ، والصفة المشبهة ، والأمثلة^(٢) ،

هذا؛ وقد جعل المصنف الإضافة المعنوية قسمين ، وزاد بعضهم قسماً ثالثاً وهو الإضافة بمعنى (فى) ، وقالوا : تكون الإضافة كذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو : ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ و ﴿ يا صاحبي السجن ﴾ .

وذهب المصنف فى غير هذا الكتاب إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف من هذه الحروف فقال فى الارتشاف ٥٠٢/٢ : " الذى أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص ، وأنها ليست على تقدير حرف مما ذكره ، ولا على نيته ، وأن جهات الاختصاص متعددة ، يبين كلاً منها الاستعمال ، فإذا قلت : غلام زيد ، ودار عمرو ، كانت الإضافة للملك ، وإذا قلت : سراج الدار ، وحصير المسجد ، كانت للاستحقاق ، وإذا قلت : هذا شيخ أخيك ، وتلميذ زيد ، كانت لمطلق الاختصاص " .
(١) وفائدتها تخفيف اللفظ بمحذ التنوين أو نون التثنية أو الجمع ، نحو : ضارب زيد ، وضارباً زيد ، وضاربو زيد .

أو إزالة القبح ، وذلك فى نحو : زيد الحسن الوجه ، ففى رفع (الوجه) قبح خلص الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، وفى نصبه قبح إجراء وصف اللازم بحرى وصف المتعدى ، وفى الجر تخلص من القبحين .

وتسمى هذه الإضافة لفظية ؛ لأنها أفادت المضاف أمراً لفظياً ، ولم تقده أمراً معنوياً . انظر : أوضح المسالك ٩٢/٣ .

(٢) نحو : هذا ضارب أخيك الآن ، أو غدا ، وهذا مضروب زيد الآن أو غدا ، ومررت برجل حسن الوجه ، ورجل ضروب زيد ، قال المصنف : " وينبغى أن تقيّد الأمثلة : أن لا يكن ماضيات ، ولا تقيّد فى الصفة المشبهة ، لأنها لا توجد إلا حالاً فلا يختلف زمانها " . النكت الحسان ١١٨ .

وغيرك^(١)، ومثلك، وشبهك، وخذنك، وتربك، وضربك، ونحوك، وهمك^(٢)، وهذك^(٣)، وحسبك، وشرعك^(٤)، وكفؤك - مثلث الكاف - وكفأوك^(٥)، ونأهيك^(٦)، وعبر الهواجر^(٧)، وقيد الأوابد^(٨)، وواحد أمه، وعبد بطنه .

(١) إنما لم تكن إضافة (غير) وما بعده محضة، لأنهم لحظوا فيها اسم الفاعل، فمعنى (غيرك): مغايرك، و(مثلك): مماثلك، و(خذنك): مصاحبك، وهكذا، هذا تعليل المصنف، وقال بعضهم لأنها ألفاظ متروغة في الإبهام. انظر: النكت الحسان ١١٨ وأوضح المسالك ٨٧/٣ .

(٢) أى: حسبك، وفي القاموس (همم): " وهذا رجل همك من رجل، وهمتك من رجل: حسبك " .

(٣) أى: حسبك، قال في القاموس (هدد): " ومررت برجل هذك من رجل وتكسر الدال، أى: حسبك من رجل " . وانظر: الكتاب ٤٢٣/١ .

(٤) أى: حسبك، قال في القاموس (شرع): " مررت برجل شرعك من رجل، أى: حسبك، يستوى فيه الواحد والجميع " .

(٥) فى الأصل: (كفأوك) هو خطأ . والكفو والكفأ: المماثل، وفي القاموس (كفأ): " وهذا كفأوه، وكفأته، وكفأيه، وكفؤه وكفؤه وكفؤه وكفؤه: مثله " .

(٦) قال فى القاموس (نهي): " نهيك من رجل، ونأهيك فيه، ونهأك منه، بمعنى: حسب " .

(٧) قال فى النكت الحسان ١١٩: " أى: عابرة الهواجر " . والمهاجرة: نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر، أو من عند زوالها إلى العصر. انظر: القاموس المحيط (هجر) .

(٨) فى القاموس (قيد): " ويقال للفرس: قيد الأوابد، لأنه يلحق الوحش بسرعه " .

وقد تتمحض إضافة كل^(١) ذلك ، إلا إضافة الصفة المشبهة^(٢) .

ولا يجمع بين (أل) والإضافة إلا في اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة^(٣) ، وربما لزم^(٤) ، أو تخصصت بظاهر^(٥) ، أو مثنى ،

(١) سقط قوله (كل) واستدركه بالحاشية .

(٢) قال المصنف: " ونقل سيبويه في كتابه أن بعض العرب يجعل إضافة جميع ما تقدم غير محضة إلا إضافة الصفة المشبهة " . النكت الحسان ١١٩ وانظر: الكتاب ٤٢٣/١ .

(٣) زاد في الحاشية قوله : (بشرطه) .

أى : يجوز دخول (أل) على المضاف في الإضافة اللفظية ، وذلك في مواضع :

أ - أن يكون المضاف إليه مقترناً بها ، نحو : مررت بالضارب الغلام .

ب - أن يكون المضاف إليه مضافاً لما قارنها ، نحو : جاء الضارب رأس الجاني .

ج - أن يكون المضاف إليه مضافاً لضمير ما قارنها ، نحو :

الود أنت المستحقة صفوه منى وإن لم أرج منك نوالا

د - أن يكون المضاف مثنى أو مجموعاً على حده ، نحو : جاء الضارباً زيد ، والضاربو

زيد . انظر : أوضح المسالك ٩٤/٣ .

(٤) قال المصنف : " يعنى : الإضافة ، نحو (ذى) بمعنى صاحب ، فإنها لم تستعمل منفكة عن الإضافة " . النكت الحسان ١١٩ .

والألفاظ اللازمة للإضافة منها ما يلزم إضافته إلى المفرد ، ومنها ما يلزم إضافته إلى

الجملة ، ومنها ما يجوز قطعه عن الإضافة لفظاً ، ومنها ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ،

وهو ثلاثة أنواع ، قسم يلزم إضافته إلى الظاهر ، وقسم يلزم إضافته إلى المضمير ،

وقسم يضاف إليهما . انظر تفصيل ذلك في أوضح المسالك ١١١/٣ وما بعدها .

(٥) نحو : ذو ، ذات ، أولو ، أولات ، فإنها لا تضاف إلى المضمير .

أو مفرد فى معنى المثنى^(١) ، ولا تكون بين مترادفين^(٢) .

(١) وذلك (كلا وكتلتا) فإنهما لا يضافان إلا إلى مثنى ، نحو : جاء كلا أخويك ، وجاءت كتلتاهما ، أو مفرد فى معنى المثنى ، نحو : جاء زيد وعمرو وكلا ذلك أحب ، فـ (ذلك) مفرد أشير به إلى مثنى واستعمل فيه . انظر : النكت الحسان ١١٩ وأوضح المسالك ١٣٩/٣ .

(٢) فلا يقال : جاءني ليث أسيد ، وما سمع من ذلك فقد تأولوه ، نحو : جاءني سعيد كرز ، قالوا : تأويله : جاءني مسمى هذا الاسم .

ومن ذلك إضافة الصفة إلى موصوفها والموصوف إلى صفته ، نحو قوله تعالى : ﴿ يعلم خائنة الأعين ﴾ وقولهم : حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى ، فهذا كله مؤول بمنسب البصريين ، أما الكوفيون فيجوز عندهم إضافة ما اختلف لفظه وإن اتحد معناه . انظر : الارتشاف ٥٠٥/٢ وأوضح المسالك ١٠٨/٣ .

باب / ١٥ / التوابع

النعته

هو التابع^(١) المشتق أو المؤول به^(٢) ، ويقع الظرف والمجرور التامان والجملة بشروطها في الصلة صفةً للنكرة^(٣) .
والنعت مساوٍ للمنعوت ، أو أقل تعريفاً^(٤) .

(١) التابع هو الاسم الشاركة لما قبله في إعرابه الحاصل والمتحدد .

(٢) في الشرح : " والمؤول به " .

والمشتق نحو : مررت بزيد العالم ، والمؤول به نحو : مررت بزيد الأسد .

قال المصنف في النكت الحسان ١٢٠ " ولا شيء من التوابع يشترط فيه الاشتقاق إلا النعت " .

وقد عرفه المصنف في الارتشاف تبعاً لابن مالك في التسهيل بقوله : " النعت تابع مقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً " ، وعرفه ابن مالك في الألفية بقوله : فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو رسم ما به اعتلق

انظر : شرح التسهيل ٣٠٦/٣ والألفية ٣٤ والارتشاف ٥٧٩/٢ .

(٣) الظرف والمجرور ، نحو : رجل عندك قائم ، ورجل في الدار قائم ، ولا يصح : رجل بك قائم ، ولا : رجل اليوم قائم ؛ لأنهما غير تامين . والجملة ، نحو : رجل يخرج أبوه قائم ، ورجل أخلاقه كريمة قائم ، ويشترط في الجملة الواقعة صفة ما يشترط في الجملة الواقعة صلة وهو أن تكون خبرية معهودة مشتملة على عائد . انظر : النكت الحسان ١٢٠ والارتشاف ٥٨٤/٢ ، وص ٧٣ من البحث ذاته .

(٤) المساوى ، نحو : مررت بالرجل العالم ، والأقل مثل : مررت بزيد الفاضل .

فإن كان للأول^(١) وهو مقيس طابقه إعراباً وتنكيراً وتذكيراً وإفراداً وفروعها^(٢)، إلا أفعل بـ (من)، أو مضافاً إلى نكرة فيفرد مذكراً مطلقاً^(٣).

وإن كان للثاني طابق إعراباً، وتنكيراً أو تعريفاً^(٤).

(١) في الشرح (فإن كان الأول) وهو تحريف .

أى : إن كان النعت للاسم المتقدم ، أى: المتنوع ، ويسمى النعت الحقيقي .

(٢) فنقول : جاءنى زيد الفاضل ، ورأيت زيدا الفاضل ، وسلمت على زيد الفاضل ، وتقول : جاءنى رجل فاضل ، وامرأة فاضلة ، ورجلان فاضلان ، ورجال أفاضل .

(٣) إذا كان النعت أفعل تفضيل فإن كان مجرداً من (أل) والإضافة، وهو ما يوتى بعده بـ (من)، أو كان مضافاً إلى النكرة ، لزم فيه الإفراد والتذكير ، ولم تلزم مطابقتهم للمنعوت إلا فى الإعراب ، نحو : مررت برجل أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من زيد ، وبرجال أفضل من زيد ، ومررت بامرأة أفضل من هند، ونحو: مررت برجل أفضل رجل وبرجلين أفضل رجلين، وبرجال أفضل رجال، وبامرأة أفضل امرأة. انظر: النكت الحسان ١٢١.

(٤) وهو النعت السببى ، فإنه يطابق ما قبله فى الإعراب والتنكير أو التعريف ، ويطابق ما بعده فى التذكير والتأنيث ويلزم الإفراد ، نحو : جاءنى رجل قائم أبوه، ورأيت رجلاً قائماً أبوه ، وسلمت على رجل قائم أبوه ، ومررت بالرجل القائم أبوه ، وبالرجلين القائمين أبواهما، وبالرجال القائمين أبأؤهم ، ومررت برجل قائم أمه . انظر : أوضح المسالك ٣٠٣/٣ .

التوكيد

لفظي في مفرد وجملة^(١)، ومعنوي بالمصدر^(٢)، وبـ(نفس) و(عين).

(١) التوكيد اللفظي هو اللفظ المكرر به ما قبله ، ويكون في المفرد اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً ، أما الاسم فيكون ظاهراً ، نحو : (فثكاحها باطل باطل باطل) ، وضميراً منفصلاً نحو قوله :

فيايك إيساك المرء فإنه إلى الشر دعاء وللشر حالب
أما الضمير المتصل فيؤكد بضمير الرفع المنفصل، نحو: ﴿فاسكن أنت وزوجك﴾ ،
وأكرمتك أنت ، ومررت بك أنت ، ولا يؤكد بالضمير المتصل إلا إذا وصل بما وصل
به المؤكد ، نحو : عجبت منك منك .
وأما الفعل فتحو : قام قام زيد ، وأما الحرف فإن كان حرفاً جوابياً فلا إشكال، نحو :
نعم نعم جاء زيد ، ومنه قوله :

لا لا أبوح بحب بنه إنها أخذت على موثقاً وعهودا
وإن كان غير جوابي ، فإن كان ما اتصل به مضمراً وجب أن يعاد معه ، وإن كان ما
اتصل به اسماً ظاهراً وجب أن يعاد هو أو ضميره ، وأن يفصل بينهما ، نحو:
﴿أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون﴾ ، وإن زيدا إن زيدا
فاضل، وإن زيدا إنه فاضل .

ويكون التوكيد اللفظي في الجملة ، والأكثر اقترانها بـ (ثم) ، نحو: ﴿كلا
سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم : (والله لأغزون قريشاً ،
والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً) . انظر : الارتشاف ٦١٥/٢ وما بعدها
وأوضح المسالك ٣٣٦/٣ .

(٢) وهو المصدر المؤكد لعامله ، نحو : قمت قياماً .

قال المصنف في النكت الحسان ١٢١: " وحصر المعنوي في المصدر وفي الأسماء التي
بعده؛ لأن ذلك هو المبوب له في النحو، وإلا فتم ألفاظاً للتوكيد لم يبوب لها، نحو: جاء
القوم طراً، أو قاطبة، أو كافة، أو قضهم بقضيتهم، أو عن بكرة أبيهم، وغير ذلك " .

لمفرد ، و(أنفس) و(أعين) لغيره^(١) ، و(كلا) لثنى مذكر ، و(كلتا) له مؤنث^(٢) ، و(كل) لغير مثنى^(٣) .
وسبعتها^(٤) مضافة لضمير المؤكّد .
وأجمع ، وأكّع ، وأبصع ، وأبتع ، لمفرد مذكر^(٥) ، ولا ينصرفن^(٦) ،

- (١) أى: للثنى والجمع ، ويضافان لضمير مطابق للمؤكّد ، تقول : جاء محمد نفسه ، وعينه ، وهند نفسها وعينها ، وجاء الحمدان أنفسهما وأعينهما ، والحمدون أنفسهم وأعينهم ، وجاءت الهندات أنفسهن وأعينهن .
(٢) نحو : قام الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما .
(٣) و(كلا) و(كلتا) إذا أضيفا إلى مضمّر إعرابا إعراب المثنى ، وإن أضيفا إلى ظاهر أجريا مجرى المقصور ، ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ، ولذلك يجوز أن يعاملا معاملة المفرد وأن يعاملا معاملة المثنى ، فنقول: الزيدان كلاهما قائم وقائمان ، والمرأتان كلتاهما قائمة وقائمتان . انظر : الارتشاف ٦٠٩/٢ .
(٤) (كل) لا يؤكد بها إلا المتجزئ بالذات أو بالعامل ، نحو : جاء القوم كلهم ، واشترت العبد كله ، ولذلك لا يجوز : جاء زيد كله ، ولا يؤكد بها المثنى على الصحيح . انظر : الارتشاف ٦١٠/٢ وأوضح المسالك ٣٢٨/٣ .
(٥) لم يرد فى النص إلا خمسة ألفاظ ، وقد يكون وقع سقط فى المخطوطة إذ لم يرد ذكر لـ (جميع وعامة) ، وهما مثل (كل) وقد ذكرهما المصنف فى الارتشاف ٦١٠/٢ ، وقد يكون مراد المصنف بالسبعة (نفس وعين وأنفس وأعين وكلا وكلتا وكل)؛ لأن التوكيد بـ (عامة وجميع) أغفله بعضهم .
(٦) يؤكد بهن متجزئ بالذات أو بالعامل ، نحو : قبضت المال أجمع ، واشترت العبد أجمع .
(٧) للعلمية ووزن الفعل ، وقيل تعريفها بالإضافة ، لأنها من حيث المعنى مضافة ، والتقدير : أجمعه ، قال المصنف فى التكت الحسن ١٢٢ : "والصحيح أنه شبيه بتعريف العلمية من حيث إنه لا يقبل الألف واللام ولا يضاف ، وكأنه علم وضع على معناه من التوكيد" .

وبالواو والنون لمجموعه عاقلاً^(١)، وعلى (فعلاء) لمؤنثة^(٢)، وعلى (فعل) لجمعها^(٣)، غير مصروفين^(٤).

وتؤكد بـ (نفس) و(عين) متجزئاً وغيره^(٥)، وبغيرهما متجزئاً بالذات أو بالعامل^(٦)، ولا تؤكد نكرة^(٧)، ولا ضمير رفع متصل بـ (نفس) و(عين) إلا بعد تأكيده بمنفصل مرفوع^(٨).

- (١) فتقول : أجمعون وأكتعون وأبضعون وأبتعون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ وقوله : ﴿ لأغوينهم أجمعين ﴾ .
- (٢) فتقول : جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء ، نحو : قرأت الصحيفة جمعاء .
- (٣) فتقول : جُمِعَ وكُتِعَ وبُصِعَ وبتِعَ ، نحو : قامت النساء جمع .
- (٤) أما (فعلاء) فلا لف التأنيث، وأما (فعل) فللعلمية والعدل، والعدل إما عن (فعل)، نحو : أحر وحمراء حمر، أو عن (فعلى)، نحو : صحراء وصحارى . انظر : النكت الحسان ١٢٢ .
- (٥) نحو : جاء زيد نفسه ، وأخذت المال عينه .
- (٦) نحو : جاء القوم كلهم ، ورأيت زيدا كله .
- (٧) لأن ألفاظ التوكيد معارف ، والتأكيد هو المؤكد من حيث المعنى ، فلا يتبع إلا المعارف ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة المحدودة ، لأن في تحديدها نوعاً من الاختصاص ، بخلاف النكرة غير المحدودة . انظر : النكت الحسان ١٢٢ وأوضح المسالك ٣/٣٣٢ .
- (٨) نحو : زيد قام هو نفسه ، أو عينه ، فإن لم يكن المؤكد ضمير رفع ، أو كان ضمير رفع لكنه منفصل لـم يشترط ذلك ، فتقول : زيد ضربته نفسه ، ومررت به نفسه ، وما قام إلا أنت نفسك . انظر : النكت الحسان ١٢٣ وأوضح المسالك ٣/٣٣٥ .

البدل

هو التابع على نية تكرار العامل ^(١) ، فإن طابقه الأول فشيء من شيء ^(٢) ، أو تضمنه فبعض من كل ^(٣) ، أو بينهما ١٦/ - تلازم فاشتمال ^(٤) ، ويشترط في هذين ضمير ^(٥) ، وقد يحذف .

- (١) إذ المشهور أن البدل من جملة أخرى لا من الجملة الأولى ، وذهب بعضهم ومنهم الميرد إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وليس على نية تكرار العامل . انظر : الارتشاف ٦١٩/٢ والنكت الحسان ١٢٣ .
- (٢) أى : كل من كل ، نحو : قام أبو عبد الله محمد ، وعدل المصنف عن المشهور وهو قولهم كل من كل قال : " لوجود ذلك فيما لا يطلق عليه بدل كل من كل كقولـه تعالى ﴿ العزيز الحميد ﴾ " . الارتشاف ٦٢١/٢ .
- (٣) نحو : أكلت الرغيف ثلثه ، وقرأت الصحيفة نصفها .
- (٤) قال بعضهم هو ما بينه وبين المبدل منه تعلق ما عدا نسبة الجزئية ، وقال ابن هشام : " هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال " أوضح المسالك ٤٠٢/٣ .
- وأكثر وروده بالأوصاف ، نحو : أعجبتني زيد علمه ، وأعجبتني الجارية ظرفها ، ومنه ما هو ذات ، نحو : سرق زيد ثوبه . انظر : الارتشاف ٦٢٢/٢ .
- وهل الأول مشتمل على الثاني ، أو الثاني مشتمل على الأول ، أو العامل هو المشتمل على المبدل منه بطريق المجاز وعلى البدل بطريق الحقيقة ، أقوال ثلاثة أصحابها الثالث ، واختاره المصنف وابن هشام تبعاً للميرد والسيرافي وابن جنى وغيرهم . انظر : النكت الحسان ١٢٤ وأوضح المسالك ٤٠٢/٣ .
- (٥) يريد بهذين : بدل البعض وبدل الاشتمال ، وهذا الضمير يكون عائداً على المبدل منه ، نحو : ضربت زيدا رأسه ، وأعجبتني الجارية حسننها ، والأكثر ذكره ، وقد يحذف ، نحو : نفعتني زيد علم ، أى : علمه ، ومنه : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ عند من أعرب (من) بدلاً ، أى : من استطاع منهم . انظر : الارتشاف ٦٢٣/٢ والنكت الحسان ١٢٤ وأوضح المسالك ٤٠٣/٣ .

والبدل معرفة من معرفة ، ونكرة من معرفة ، وظاهر من ظاهر ،
وظاهر من مضمّر ، ومقابلاتها^(١) ، ولا يبدل ظاهر من ضمير متكلم
أو مخاطب في بدل شيء من شيء^(٢) ، إلا إن أفاد إحاطة^(٣) ، ولا
مضمّر من مضمّر ، أو من مظهر في غيره^(٤) .

(١) معرفة من معرفة نحو: جاء زيد أخوك ، ومقابله نكرة من نكرة نحو: جاءني إنسان
رجل، ونكرة من معرفة، نحو: جاءني زيد رجل، قال المصنف في النكت الحسان ١٢٥ :
" ولا يشترط وصف النكرة ، بل يشترط الفائدة خلافاً لمن اشترط وصف النكرة " ،
ومقابله معرفة من نكرة، نحو : جاءني رجل زيد .
وظاهر من ظاهر ، نحو ما تقدم، ومقابله مضمّر من مضمّر، نحو: زيد ضربته إياه، وفي
إبدال المضمّر من المضمّر خلاف ، ومذهب الكوفيين أن الضمير توكيد لا بدل ، ومنع
ابن مالك وابن هشام إبدال المضمّر من المضمّر .
وظاهر من مضمّر، نحو: زيد ضربته أبا عبد الله ، ومقابله مضمّر من ظاهر، نحو :
رأيت زيدا إياه ، وأنكره بعض النحاة ومنهم ابن مالك وابن هشام. انظر: شرح
التسهيل ٣٣٣/٣ والارتشاف ٦٢٠/٢ والنكت الحسان ١٢٥ وأوضح المسالك
٤٠٤/٣ .

(٢) قال المصنف : " لأن البدل للبيان ، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح ، فلا
يحتاجان إلى بيان ، وقد أجاز ذلك الكوفيون ، ويجوز ذلك في بدل بعض من كل ،
وبدل اشتغال باتفاق ، نحو: رأيتك رأسك ، وأحببتك علمك "، النكت الحسان ١٢٥ .
(٣) نحو قوله تعالى : ﴿ تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ﴾ ، وقولك : أكرمتمكم صغيركم
وكبيركم . انظر : الارتشاف ٦٢٢/٢ .

(٤) أي: في غير بدل كل من كل، فلا يبدل مضمّر من مضمّر أو من مظهر في بدل بعض
من كل، ولا في بدل اشتغال. انظر : الارتشاف ٦٢٠/٢ والنكت الحسان ١٢٦ .

عطف البيان

هو التابع لمثله ، أو دونه ، فى الشهرة^(١) ، جامداً^(٢) ، وما جاز
أن يكون بياناً جاز أن يكون بدلاً ، ويتعين فى نحو : الضاربُ الغلامِ
زيدٍ ، وفى نحو : يا زيد زيدٌ - منوناً -^(٣) .

(١) فلا يمتنع أن يكون عطف البيان أخص من المتبوع ، ولا يشترط فيه التعريف ، فقد
أجازه فى النكرة الكوفيون والفارسي وابن جنى وابن عصفور وابن مالك وغيرهم ،
وجعل منه الفارسي قوله تعالى : ﴿ من شجرة مباركة زيتونية ﴾ ، والأكثر فيه
التعريف . انظر : الارتشاف ٦٠٥/٢ والنكت الحسان ١٢٦ .

(٢) أو بمنزله ، وهذا هو الفرق بينه وبين النعت ، ويتبع عطف البيان متبوعه فى
الإفراد وفروعه ، والتذكير والتأنيث ، والإعراب ، والتعريف والتكثير ، والتزم بعضهم
فيهما التعريف ، وأجاز بعضهم تخالفهما . انظر : شرح التسهيل ٣٢٥/٣ والارتشاف
٦٠٥/٢ .

(٣) يمتنع فى هذين الموضعين أن يكون التابع بدلاً ، أما الأول فلأن (زيد) لا يمكن إحلاله
محل (الغلام) ؛ لأن المضاف مقترن بـ (أل) ، و(زيد) مجرد منها .
وأما الثانى فلأن تنوين (زيد) يمنع من تكرار العامل وهو حرف النداء ، وهناك مواضع
أخرى يتعين فيها جعل التابع عطف بيان ويمتنع جعله بدلاً ، ذكرها المصنف فى
الارتشاف ٦٠٦/٢ .

عطف النسق

حمل مفرد أو جملة على نظيره^(١) بحرف غير جار، للاشتراك فى الحكم .

(الواو) و (حتى) مطلق الجمع^(٢)، إلا أن ما بعد (حتى) يشترط أن يكون جزءاً، أو ملبساً، أو عظيماً أو حقيراً^(٣) .

(١) أى : المفرد على المفرد ، والجملة على الجملة ، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك فمؤول ، نحو قوله تعالى : ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ أى : رقابضات .

(٢) تقول : قام زيد وعمرو ، وقدم الحجاج حتى المشاة ، فقد أشرك العاطف ما بعده فى حكم ما قبله ، ولم يفد ترتيباً ولا تعقيباً ، وإنما أفاد مطلق الجمع ، وخالف الكوفيون فى (الواو) ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب ، كما خالفوا فى (حتى) فذهبوا إلى أنها لا تكون حرف عطف . انظر : الارتشاف ٦٣١/٢ ، ٦٣٣ ، والشك الحسان ١٢٧ وأوضح المسالك ٣٥٦/٣ .

(٣) الأمثلة على الترتيب : قدم الحجاج حتى المشاة ، أعجبتنى الجارية حتى كلامها ، هلك الناس حتى الملوك ، تفوق عليك الناس حتى الحمقى ، وزاد بعضهم شروطاً أخرى للعطف بـ (حتى) . انظرها فى : أوضح المسالك ٣٦٤/٣ .

و(الفاء) للتعقيب^(١)، و(ثم) للمهلة^(٢)، ولجحد التبعية في الإعراب، و(أو)^(٣) و(أم) بشرط أن يتقدمها الهمزة، ويليهما المفرد^(٤)،

(١) نحو قوله تعالى: ﴿ثم أماته فأقبره﴾، وقد تفيد مع التعقيب السببية، نحو قوله تعالى: ﴿وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات﴾، وزعم بعضهم أنها لطلق الجمع كالواو، وزعم الجرمي أنها للترتيب إلا في الأماكن. انظر: الارتشاف ٦٣٦/٢ والنكت الحسان ١٢٧ وأوضح المسالك ٣٦١/٣.

(٢) أى: للترتيب مع التراخي، نحو قوله تعالى: ﴿ثم أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره﴾، وقد تجرى مجرى الفاء، وزعم بعضهم أنها تأتي لطلق الجمع كـ (الواو). انظر: الارتشاف ٦٣٨/٢ وأوضح المسالك ٣٦٣/٣.

(٣) الجمهور على أنها تشترك الثاني مع الأول في اللفظ لا في المعنى، وهي لأحد الشيين أو الأشياء، وهي مع ذلك تفيد الشك في الخبر أو الاستفهام، نحو: قام زيد أو عمرو، أقام زيد أو عمرو؟ أو الإيهام نحو قوله تعالى: ﴿أتأها أمرنا ليلاً أو نهراً﴾ أو التفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا﴾ أو للتخيير نحو قوله تعالى: ﴿فقدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ أو للإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. انظر: الارتشاف ٦٣٩/٢ والنكت الحسان ١٢٨.

(٤) وتسمى (أم) المتصلة، والهمزة المشروطة تكون للاستفهام أو للتسوية، نحو قوله تعالى: ﴿أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها﴾ ونحو: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾. ويأتى بعدها المفرد أو الجملة مؤولة به، نحو: أقام زيد أم عمرو، أقام زيد أم قعد، أى: أكان من زيد قيام أم قعود.

ومعنى (أم) العاطفة: أيهما قام؟، وأى الفعلين فعل؟، وجوابها يكون بتعيين أحدهما. فإن لم تسبق بالهمزة أو جاء بعدها جملة غير مؤولة بالمفرد، كانت غير عاطفة، وهي (أم) المنقطعة، وهي للاستفهام والإضراب، وجوابها بـ (نعم) أو (لا). انظر: الارتشاف ٦٥١/٢ والنكت الحسان ١٢٨ وأوضح المسالك ٣٦٨/٣ - ٣٧٦.

و (بل) لإثبات الحكم للثاني ، لا للأول^(١) ، و (لكن) بشرط أن يتقدمها نفى^(٢) ، و (لا) لإخراج الثاني من الحكم بعد أمر أو إيجاب أو دعاء أو نداء^(٣) ، وبشرط ألا^(٤) يحسن إطلاق الأول عليه^(٥) .

(١) ويشترط فيها أن يكون ما بعدها مفرداً ، نحو : قام زيد بل عمرو ، ما قام زيد بل عمرو ، ومعناها بعد الإيجاب سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ، ومعناها بعد النفي أو النهي تقرير الحكم لما قبلها وجعل ضده لما بعدها .

وإن كان بعدها جملة كانت غير عاطفة ، وكانت حرف ابتداء دال على الإضراب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وقالوا اتخذ الرحمن ولداً ، سبحانه بل عباد مكرمون ﴾ . انظر : النكت الحسان ١٢٨ وأوضح المسالك ٣/٣٨٦ .

(٢) أو نهى ، وأن يكون معطوفها مفرد ، وألا تتقدمها الواو ، نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، لا يقيم زيد لكن عمرو .

فإن لم تسبق بنفى أو نهى نحو : قام زيد لكن عمرو ، أو تلتها جملة ، أو اقترنت بالسراو نحو : ﴿ ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله ﴾ كانت حرف ابتداء ولم تكن عاطفة . انظر : النكت الحسان ٢٢٨ وأوضح المسالك ٣/٣٨٣ .

(٣) نحو : اضرب زيدا لا عمراً ، وقام زيد لا عمرو ، واللهم أكرم زيدا لا عمراً ، ويسا زيد لا عمرو .

(٤) في المخطوط : (وشرطاني لا) وهو تحريف ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) هذا الشرط ذكره السهيلي ، فلا يجوز : قام رجل لا زيد ، ويجوز قام رجل لا امرأة . انظر : النكت الحسان ١٢٩ وأوضح المسالك ٣/٣٨٨ .

ولا يعطف على ضمير مرفوع متصل إلا بفواصل^(١) ، ولا مجرور إلا بإعادة جاره^(٢) .

- (١) يكون الفصل بتوكيد الضمير المتصل بضمير منفصل مرفوع ، نحو: قمت أنا وزيد، ويكون بـ (لا) نحو: ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ ويكون بغير ذلك نحو: ﴿ يدخلونها ومن صلح ﴾ .
- فإن كان الضمير منصوباً لم يحتاج إلى ذلك ، نحو: ﴿ جمعناكم والأولين ﴾ ، وإن كان الضمير المرفوع منفصلاً لم يحتاج أيضاً إلى فاصل ، نحو: ما قام إلا أنت وزيد .
- انظر: النكت الحسان ١٢٩ - ١٣٠ وأوضح المسالك ٣٨٩/٣ .
- (٢) حرفاً كان أو اسماً ، نحو: ﴿ فقال لها وللأرض ﴾ ونحو: ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ﴾ ، ولا يشترط ذلك الكوفيون ، ويؤيد مذهبهم قوله تعالى: ﴿ الذى تساءلون به والأرحام ﴾ . انظر: النكت الحسان ١٣١ وأوضح المسالك ٣٩٢/٣ .

باب الفعل

الفعل /١٧/ ماض ، وبنائه على الفتح^(١) ، وأمر على السكون^(٢) ، ومضارع وهو معرب^(٣) .

والفعل متصرف ، وهو ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه ، وجامد (ليس) و(عسى)^(٤) ، وقد تقدما^(٥) ، و(نعم) و(يئس) و(حبذا) وفعلاً التعجب .

- (١) هذا مذهب الجمهور ، سواء أكان الفتح ظاهراً أم مقدراً ، فالظاهر نحو : قام زيد ، والمقدر نحو : قمت ، وقاموا ، وذهب بعض متأخري النحاة إلى أن الماضي يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء أو اتصل به ألف الاثنين ، ويبنى على الضم مع واو الجماعة ، وعلى السكون مع تاء الفاعل ونا الفاعلين ونون النسوة .
- (٢) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مقتطع من المضارع ، وأصل (اضرب) : لتضرب ، حذف الجازم ، ثم حرف المضارعة للفرق بينه وبين المضارع غير الأمر ثم اجتمعت همزة الوصل . انظر : النكت الحسان ١٣٢ وشرح التصريح ٥٥/١ .
- (٣) إذا لم تباشره نون التوكيد ، أو اتصل به نون النسوة ، فإنه حينئذ مبني .
- (٤) قال المصنف في النكت الحسان ١٣٢ : " وقد زعم الفارسي في أحسد قولين أن (ليس) حرف ، والكوفيون وابن السراج أن (عسى) حرف ابتداء يكون بعدها المتبداً والخبر ، وحكوا عن العرب : عسى زيد قائم ، و(ليس) عند الفارسي كـ (مما) ، ترفع الاسم وتنصب الخبر " .
- وإذا كان المصنف قد ذهب هنا وفي التذييل والتكميل والارتشاف إلى أن (ليس) فعل ، فقد ذهب في البحر المحيط إلى أن (ليس) حرف . انظر : ص ٨٧ حاشية (١) .
- (٥) انظر : ص ٨٧ ، ٩٢ من البحث ذاته .

[أفعال المدح والذم]

أما (نعم) و(بئس) ، فأصلهما (فعل)^(١) ، وفاعلهما إما بـ (أل) ، أو مضافاً إلى ما هما فيه ^(٢) ، أو مضمر مفسر بنكرة شائعة في الوجود ، لا أفعل تفضيل ، ولا متوغلة في الإبهام ^(٣) .

وإن تقدم المخصوص فمبتدأ ، والجملة خبر ، والعموم هو الرابط ^(٤) ، وإن تأخر فكذلك ، وجاز في (زيد) ^(٥) أن يكون خبراً محذوف المبتدأ ، وعكسه ^(٦) .

(١) أى: نَعِمَ وَيَسَّ ، ويقال : نَعِمَ وَيَسَّ ، ونَعِمَ وَيَسَّ ، والأكثر استعمالاً : نَعِمَ وَيَسَّ . وهما فعلاّن عند البصريين والكسائي ، واسمان عند الكوفيين . انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٩٧/١ وشرح التسهيل ٥/٣ والارتشاف ١٥/٣ .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾ ، و ﴿ بئس الشراب وساءت مرتفقاً ﴾ ، ونحو : ﴿ ولنعم دار المتقين ﴾ و ﴿ فلبئس مثوى المتكبرين ﴾ .

(٣) شرط هذا التمييز أن يكون عاماً في الوجود ، غير مفرد ، فلا يصح : نعم شمساً هذه الشمس ، وأن يكون مبيناً ، فلا يكون متوغلاً في الإبهام ، فلا يصح : نعم غيرك أو مثلك زيد ، وألا يكون فيه معنى المفاضلة ، فلا يصح : نعم أفضل منك زيد .

ومن أحكام هذا التمييز أنه لا يجوز حذفه ، وأنه يجب أن يطابق المخصوص فى الأفراد والتذكير وفروعهما ، أما الضمير فإنه واجب الاستتار ، لازم الأفراد لا يجوز أن يتبع بتابع ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ . انظر : الارتشاف ٢١/٣ والنكت الحسان ١٣٣ .

(٤) نحو : زيد نعم الرجل ، فـ (زيد) مبتدأ ، و(نعم الرجل) خبر ، والرابط العموم ؛ لأن (أل) فى الرجل للجنس ، فيندرج (زيد) تحته .

(٥) لم يتقدم ذكر لـ (زيد) فى كلام المصنف ، ومراده بـ (زيد) هنا المخصوص بالمدح أو الذم .

(٦) فيكون التقدير فى الأول : هو زيد ، وفى الثانى : زيد المدح .

و(حبذا) أصلها^(١) : حَبَّ ، و(ذا) فاعل^(٢) ، ولا يتغير بحسب
مشار^(٣) ، والمخصوص كمخصوص (نعم)^(٤) ، والمنصوب بعد (ذا)
تمييز^(٥) .

(١) في الشرح : (أصله) .

(٢) هذا مذهب سيويه ، وذهب المبرد وابن السراج والسيوافي إلى أنهما ركبا ، فصار
اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء ، وما بعده خبره ، وذهب الأخفش إلى أنهما ركبا
فصارا فعلاً ، والمخصوص هو الفاعل .

هذا ؛ وتدخل (لا) على (حبذا) فتكون للندم . انظر : شرح التسهيل ٢٣/٣
والارتشاف ٢٩/٣ .

(٣) أى لا يتغير (ذا) بل يلزم الأفراد والتذكير ، لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال
لا تغير عن وضعها الأول ، فتقول : حبذا زيد ، وحبذا الزيدان ، وحبذا
الزيدون ، وحبذا هند ، وهكذا .

(٤) إلا أنه واجب التأخير ، فلا يتقدم عليها ؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقيل : لئلا
يتوهم أن فى (حب) ضميراً هو الفاعل ، و(ذا) مفعوله ، إذا قلت : زيد حب ذا .
انظر : أوضح المسالك ٢٨٥/٣ .

(٥) نحو : حبذا رجلاً زيد ، وقد اختلف فى هذا المنصوب بعد (حبذا) ، فجعله بعضهم
حالاً ، وجعله بعضهم تمييزاً ، وفصل آخرون ، فقالوا : إن كان جامداً كان تمييزاً وإن
كان مشتقاً كان حالاً . انظر : الارتشاف ٣٠/٣ .

[التعجب]

وفعل التعجب^(١) له ثلاث صيغ^(٢) :

(أَفْعَل) : فاعله مضمّر عائِد على (ما)^(٣) ،
و(ما) مبتدأ ، والجملة خبره^(٤) ، والمتعجب منه

(١) لم يعرف المصنف التعجب ، وعرفه ابن عصفور بقوله: " هو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها ، بحيث يخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو يقل نظيره".
(٢) للتعجب صيغ قياسية وصيغ سماعية ، أما السماعية ، فنحو قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ونحو : لله دره فارساً ، وقاتله الله ، وناهيك به .
أما القياسية فصيغتان : (ما أفعله) ، و(أفعل به) ، وزاد المصنف صيغة ثالثة وهى (فَعُلْ) وهى عند أكثر النحاة تجرى مجرى (نعم وبئس) فى المدح والذم والفساعل والتميز والمخصوص ، نحو : حَسَنَ الرجل زيد ، وحسن غلام الرجل زيد ، وحسن رجلاً زيد .
وذكر الأخفش أن العرب تارة تريد بـ (فَعُلْ) المدح والذم وتارة تريد به التعجب ، نحو : ضَرَبَ الرجل ، ورُمِيَ الرجل ، أى : ما أضربه وما أرماه ، ولذلك يجوز دخول الباء على فاعل (فَعُلْ) فتقول : حسن بالجار معاشرة . انظر : شرح التسهيل ٢٨/٣ ، ٣٠ والنكت الحسان ١٣٩ وأوضح المسالك ٢٨٠/٣ .

(٣) وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك بوروده مصغراً ، وفتحته عندهم إعراب ، وهو خبر منصوب على المخالفة ، وعند البصريين فتحة (أفعل) بناء . انظر : أوضح المسالك ٢٥٢/٣ .

(٤) هذا على مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، الذين يرون أن (ما) نكرة تامة بمعنى (شئ) ، وعلى مذهب الفراء وابن درستوى اللذين ذهباً إلى أن (ما) استفهامية صحتها معنى التعجب .

أما على مذهب الأخفش فالجملة صلة أو صفة ، إذ يرى أن (ما) معرفة ناقصة ، أو نكرة ناقصة ، والخبر محذوف عنده ، والتقدير : الذى أحسن زيدا عظيم ، أو شئ أحسن زيدا عظيم . انظر : أوضح المسالك ٢٥١/٣ .

مفعول^(١) واجب التأخير^(٢)، ممنوع أن يفصل بينه وبين عامله إلا
بظرف أو مجرور معمول لـ (أَفْعَل)^(٣).

و(أَفْعَل) أمر معناه الخير^(٤)، وفاعله مجرور بباء زائدة
لازمة^(٥).

و(فَعْل) ، وفاعله يجوز جره بباء زائدة .

(١) هذا على مذهب البصريين ، أما على مذهب الكوفيين فهو مشبه
بالمفعول .

(٢) لأن (أَفْعَل) جامد لا يتصرف .

(٣) نحو : ما أحسن عندك زيداً ، وما أحسن في المسجد زيداً ، فإن كان شبه الجملة
متعلقاً بفعل التعجب لم يجز الفصل ، فلا يصح : ما أحسن في المسجد معتكفاً .

ومنع المازني الفصل مطلقاً ، وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا . انظر: النكت الحسان
١٣٧ وأوضح المسالك ٢٦٣/٣ .

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ، وهذا على مذهب البصريين، فـ (أَفْعَل)
عندهم أمر معناه الماضي ، والهمزة فيه للضرورة نحو : أبقلت الأرض أى : صارت
ذات بقل ، وذهب الفراء والزجاج الزمخشري وابن خروف إلى أنه فعل أمر لفظاً
ومعنى ، والهمزة فيه للنقل ، وفاعله مستتر ، والمجرور بعده مفعول . انظر : الارتشاف
٣٤/٣ والنكت الحسان ١٣٨ وأوضح المسالك ٢٥٣/٣ .

(٥) وإنما كان ما بعده فاعله لأنه ماض فى المعنى ، وهذا على مذهب البصريين ، وقد
علمت مذهب الفراء ومن معه .

ولا يبنى للتعجب إلا متصرف ، تام^(١)، مجرد^(٢) ، غير لون ولا عاهة ولا حلقة^(٣) .

- (١) فلا يصاغ فعل التعجب من الجامد ، كـ (نعم وبئس وعسى) ، ولا من الناقص كـ (كان وأخواتها) وأجازه ابن الأنباري . انظر : النكت الحسان ١٣٩ .
- (٢) أصبح منه أن يقول (ثلاثي مجرد) ؛ لأن أفعال التعجب لا يصاغ من مجرد الرباعي .
- (٣) قوله (غير لون ولا عاهة ولا حلقة) يجمعها قولهم (ألا يكون الوصف منه على أفعال فعلاء) نحو : أبيض بيضاء ، وأعور عوراء ، وأرأس رأساء .
- وكل ما ذكره المصنف من شروط أربعة ، وزاد النحاة والمصنف في غير هذا المختصر شروطاً أربعة ، وهي : أن يكون فعلاً ، فلا يصح ما أكلبه من الكلب ولا ما أحمره من الحمار ، وأن يكون قابلاً للتفاوت ، فلا يصح ما أموته ولا ما أفناه ، وأن يكون مثبتاً ، وألا يكون مبنياً للمجهول .
- وما فقد شرطاً من هذه الشروط أتى بمصدره منصوباً بعد (ما أشد) ونحوه ، ومجوراً بعد (أشد به) ونحوه ، ويكون المصدر غير صريح مع المنفى والمبنى للمفعول ، ولا يتعجب مطلقاً من الجامد ، ولا مما لا يتفاوت معناه . انظر : الارتشاف ٤١/٣ وأوضح المسالك ٢٦٥/٣ .

[أفعال التفضيل ^(١)]

ويجى مجراه قياساً وسماعاً (أفعال التفضيل ^(٢)) ، فإن كان —
(أل) فهو يجى عليه ^(٣)، أو بـ (من) ^(٤)، أو مضافاً إلى نكرة مفرد
مذكراً ^(٥)، أو إلى / ١٨ / معرفة فالوجهان ^(٦) .

(١) لم يعرف المصنف (أفعال التفضيل) هنا ، وعرفه في الارتشاف ٢١٩/٣ بقوله: " هو الوصف المصوغ على أفعال دالاً على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر " .
(٢) أى: يجى أفعال التفضيل يجى أفعال التعجب ، فيبنى مما استوفى الشروط المذكورة في التعجب ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُوسفَ وأخوه أحب إلى أبينا منا ﴾ ، وما لم يستوف الشروط يتوصل إلى التفضيل منه بما توصل إلى التعجب منه ، إلا أن المصدر يكون منصوباً في التفضيل على التمييز ، نحو: هو أشد استخراجاً ، وأكثر بياضاً .

(٣) أى: يطابقه في الأفراد وفروعه ، والتذكير والتأنيث ، فتقول: زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، الهندات الفضليات أو الفضل .

(٤) وذلك إذا كان مجرداً من (أل) والإضافة، فيلزم فيه الأفراد والتذكير، وجر المفضول بـ (من) ، نحو: ﴿ أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً ﴾ ، وهم رجال أفضل من زيد ، ورأيت نساء أفضل من هند .

(٥) ووجب أن يضاف إلى مطابق للموصوف ، نحو : مررت برجل أفضل رجل ، ورجلين أفضل رجلين ، ورجال أفضل رجال ، وبامرأة أفضل امرأة .

(٦) المطابقة وعدمها، نحو: مررت برجل أفضل القوم ، ورجال أفضل القوم ، وأفاضل القوم ، وبامرأة أفضل النساء ، وفضلى النساء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ ، وقوله : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾ .

وقد تحذف (من) ومعمولها للعلم^(١)، ورتبتها التأخير، ويجب تقديمها إن جرت اسم استفهام^(٢).
 وفاعل (أفعل) ضمير^(٣)، وربما رفع ظاهراً^(٤).

- (١) نحو قوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾، ويكثر الحذف إن كان (أفعل) خبراً، ويقل إن كان صفة أو حالاً. انظر: أوضح المسالك ٢٩٠/٣.
- (٢) نحو: ممن أنت أفضل؟ لأن الاستفهام له الصدارة، ومثل ذلك أن يكون مجرورها مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: من غلام من أنت أفضل؟.
- (٣) مستتر دائماً، قال في النكت الحسان ١٤١: "لأن (أفعل) صفة فلا بد أن تجرى على موصوف مذكور، نحو: جاءني رجل أحسن من عمرو، أو محذوف نحو: رأيت أفضل من عمرو، وتقديره: رجلاً أفضل، فلا بد من ضمير يعود على الموصوف، ولا يعمل في السببي، فلا يقال: رأيت رجلاً أفضل منه أخوه، فيرتفع (أخوه) بـ (أفضل)، لأنها نقصت عن سائر الصفات بلزوم أفرادها وتذكيرها، وقد جاء شيء من السببي مرفوعاً بها، وإليه أشار بقوله (وربما رفع ظاهراً)".
- (٤) ويطرد ذلك إذا حُلَّ (أفعل) محل الفعل، وذلك إذا سبق بنفي وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.
- ونقل سيبويه أن (أفعل التفضيل) يرفع الظاهر والضمير المنفصل في لغة قليلة لبعض العرب، فيقولون: مررت برجل أحسن منه أبوه. انظر: الكتاب ٢٢٩/١، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣.

فصل [نواصب المضارع]

ينصب المضارع (أنْ) مصدرية^(١) ، ولا يسبقها فعل تحقيق^(٢) ،
و(لن) لنفى سيفعل^(٣) ، ويجوز تقديم منصوب منصوبها غير التمييز^(٤)

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ .

(٢) نحو : علمت وتحققت وتيقنت ؛ لأنها تكون حينئذ مخففة من الثقيلة ، نحو قوله تعالى :
﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ .

أما إذا سبقت (أنْ) بفعل متزدد بين التحقيق وغيره ، نحو : حسب وطن ، فإنه يجوز
أن تكون مصدرية وأن تكون مخففة من الثقيلة ، وقد قرئ بالرفع والنصب قوله تعالى :
﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ .

(٣) أى : لنفى المستقبل ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا
مَوْسَى ﴾ .

(٤) نحو : زيدا لن أضرب ، قال فى الارتشاف ٣٩٢/٢ : " ويجوز تقديم معمول معمولها
المنصوب ، نحو : زيدا لن أضرب ، ونقل سيبويه عن العرب : أما زيدا فلن
أضرب ، إلا أن يكون تمييزاً ، فلا يجوز تقديمه على مذهب سيبويه والجمهور ، لا
نقول : عرقاً لن يتصب زيد ، وخالف على بن سليمان الأخفش ، فمنع تقديم معمول
المعمول مطلقاً " .

فقا . ذهب المصنف هنا وفى الارتشاف إلى جواز تقديم معمول معمولها غير التمييز ،
لكنه فى التذيل ٥٣٧/٦ والنكت الحسان ١٤٣ يختار مذهب الأخفش الصغير فيقول
فى النكت الحسان : " وقد حكى ابن فضال فى كتاب العوامل والموامل عن الأخفش
أنه منعه من تقديم منصوب منصوبها ، وهو القياس ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بجواز
تقديم العامل ، فكما لا يجوز تقديم المضارع على (لن) فكذلك لا يجوز تقديم معموله
على (لن) " .

و(كى) فى لغة من يقول : لكى^(١)، و(إذن) وهى جزاء وجواب^(٢)،
ولا تنصب إلا مستقبلاً، متصدرة^(٣)، فإن تقدمها عاطف فالإهمال

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ لكى لا تأسوا على ما فاتكم ﴾.

وسبق أن (كى) تكون حرف جر أيضاً ، فتفيد التعليل بمعنى اللام، ويتعين أن تكون
مصدرية ناصبة إذا سبقت باللام ، لأن حرف الجر لا يدخل على الجار ، أما إذا لم
تسبق باللام نحو قوله تعالى : ﴿ كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ فإنها تكون
محملة للالتين ، فإن قدرتها مصدرية كانت اللام مقدرة قبلها ، وإن قدرتها جارة
كانت (أن) مقدرة بعدها . انظر الارتشاف ٣٩٦/٢ والنكت الحسان ١٤٣ وأوضح
المسالك ١٥٠/٤.

(٢) نحو : إذن أحسن إليك ، فى جواب : أزورك ، وتكون جواباً فقط ، نحو : إذن
أظنك صادقاً ، فى جواب : أحبك ، وزعم بعضهم للجواب والجزاء فى كل موضع.
انظر : الارتشاف ٣٩٦/٢ والنكت الحسان ١٤٤ .

(٣) مذهب المصنف أن النصب بها نفسها ، وهو مذهب سيبويه ، وذهب الخليل إلى أن
النصب بـ (أن) مضمرة بعدها.

وذكر المصنف لإعمال (إذن) شرطين ، وهما : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، فإن
كان حالاً لم تعمل فيه ، وأن تكون متصدرة فى جملتها ، وخالف فى هذا الشرط
الكوفيون ، فأجازوا إعمالها غير متصدرة .

ويشترط فيها كذلك ألا يفصل بينها وبين المضارع بغير القسم أو (لا) ، وسبأنى أن
المصنف يميز الفصل بالظرف والجرور والنداء .

ومن العرب من يهمل (إذن) وإن استوفت شروط الإعمال . انظر : الارتشاف
٣٩٦/٢ والنكت الحسان ١٤٤ .

والإعمال^(١) ، ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بقسم وظرف ومجرور
ونداء^(٢) .

وتضمّر (أن) جوازاً بعد لام (كي)^(٣) ، إذا لم يلها

(١) إن لم يكن العطف على ما له محل من الإعراب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِنْ لَا يَلِيْثُونَ خَلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ فقد قرأ السبعة بالرفع ، وقرأ أبي بن كعب بالنصب .

فإن كان العطف على ماله محل من الإعراب فالإهمال لا غير ، نحو : زيد يقوم وإذن يذهب ، إن قدرت العطف على الخير وهو (يقوم) . انظر الارتشاف ٣٩٦/٢ ، وانظر في القراءة : البحر المحيط ٦٦/٦ .

(٢) في الفصل بين (إذن) والفعل خلاف ، فالجمهور على جوازه بالقسم ، نحو : إذن والله أكرمك ، و بـ (لا) نحو : إذن لا أكرمك ، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، نحو : إذن يا زيد أكرمك ، وإذن يغفر الله لك أكرمك ، وأجازه ابن عصفور بالظرف والمجرور ، نحو : إذن عند ذلك أكرمك ، إذن في المسحود ألقاك ، وأجازه الكسائي وهشام الضرير بمعمول الفعل المضارع ، نحو : إذا محمداً أكرم .

وقد أجاز المصنف هنا الفصل بالقسم والنداء والظرف والمجرور ، لكنه في الارتشاف يمنع الفصل بغير القسم و (لا) وهو الصحيح ؛ لأنه لم يرد السماع بغيره . انظر : الارتشاف ٣٩٧/٢ وشرح التصريح ٢٣٥/٢ .

(٣) أى : لام التعليل ، وفي تقييد المصنف اللام بذلك قصور ، إذ اللام تكون للتعليل ، وزائدة ، وللعاقبة ، وتضمّر (أن) جوازاً بعدها جميعاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ وقوله : ﴿ وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وقوله : ﴿ فَالْتَقِطْهُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ .

(لا) (١) ، وبعد عاطفٍ (٢) مصدرٍ (٣) على اسم ملفوظ
به (٤) .

(١) تضرع (أن) جوازاً في خمسة مواضع ، هذا واحد منها ، وهو أن تسبق باللام الجارة
غير المسبوقة بكون ماضٍ منفي ، ولم تقع (لا) بعدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأمرنا
لنسلم لرب العالمين ﴾ وقوله : ﴿ وأمرت لأن أكون أول المسلمين ﴾ ، لأنها إن
سبقت بالكون الماضي المنفي كان إضمار (أن) بعدها واجباً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لم
يكن الله ليغفر لهم ﴾ ، وإن تلتها (لا) كان الإظهار واجباً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لئلا
يكون للناس عليكم حجة ﴾ .

(٢) المراد بالعاطف هنا : الواو والفاء و(أو) و(ثم) .

(٣) أى : مصدر مؤول ، وفى الشرح (فعل) مكان (مصدر) وكلاهما
صواب .

(٤) هذه أربعة مواضع يجوز فيها إضمار (أن) ، وذلك بعد الواو والفاء و(ثم) و(أو) إذا
عطف بهن على اسم صريح مذكور ليس فى تأويل الفعل ، سواء أكان مصدرأ أم غير
مصدر ، نحو قوله :

لولا توقعُ معترٍ فأرضيه ما كنت أؤثر إتراباً على ترب

وقوله :

وليس عباءة وتقر عيني أحبُّ إلى من لبس الشفوف

وقوله تعالى : ﴿ وما كان ليشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل
رسولاً ﴾ ، وقوله :

إنسى وقتلى سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

انظر : شرح التصريح ٢٤٣/٢ .

ووجوباً بعد (كى) فى لغة من يقول (كَيْمَه) ^(١)، ولام الجحود بعد كون ماض منفي ^(٢)، و(أو) بمعنى: إلا أن ^(٣)، و(حتى) للغاية أو التعليل ^(٤)،

(١) مثله المصنف فى الشرح بقوله : جئت كى أقرأ ، وليس هذا من مواضع إضمار (أن) وجوباً، وقد نص على ذلك المصنف فى الشرح فقال: "ولا يوجد موضع يتعين فيه إضمار (أن) بعد (كى)؛ لأنه يمكن أن تكون هى الناصبة بنفسها". النكت الحسان ١٤٥. (٢) يشمل ذلك الكون الماضى لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ والكون الماضى معنى فقط ، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾. وذهب الكوفيون إلى أن النصب باللام نفسها . انظر : الارتشاف ٣٩٩/٢ والنكت الحسان ١٤٦ وشرح التصريح ٢٣٥/٢ .

(٣) هذا هو المعنى الغالب فيها ، نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ، وتأتى بمعنى (إلى) نحو: لأستسهلن الصعب أو أدرك المتى فما انتقادت الآمال إلا لصابر وتكون بمعنى (كى) ، نحو : لأطيعن الله أو يغفر لى ، ويحتمل الثلاثة قولك : لألزمك أو تقضينى حقى .

قال المصنف فى النكت الحسان ١٤٧: "وقدرها بعضهم بمعنى (كى) ، وبعضهم بمعنى (إلى) ، ولا يطرد ذلك فى كل موضع .. بخلاف (إلا) فإنها تطرد فى كل موضع " . لكنه ذهب فى الارتشاف إلى أنها لا تكون بمعنى (إلا) باطراد، وأن الصحيح أنها لأحد الشيتين كما كانت فى العطف، قال: "وقد يختلف تقديره فى قولك: لأطيعن الله أو يغفر لى ، فهذا لا يصح فيه تقدير (إلا)، والصحيح أنها لأحد الشيتين، كهى فى العطف، إلا أن هذا عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم " . الارتشاف ٤١٦/٢ . (٤) مذهب البصريين أنها حرف جر إذا نصب المضارع بعدها ، والناصب له (أن) المضمره ، ويرى الكوفيون أنها هى الناصبة بنفسها ، ومثالها للغاية قوله تعالى: ﴿لَنْ نَرْجِعَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ومثال التعليل قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ ، وزاد ابن هشام الخضرأوى وصاحب البسيط وابن مالك وابن

والواو والفاء^(١) فى جواب أمر ، ونهى ، واستفهام ،
وتمن ، وترج ، وتحضيض ، وعرض ، ودعاء^(٢) ، وبعد فعل

عقيل والدمامىنى أنها تأتى بمعنى (إلا) ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولاً إنما نحن فتنة فلا تكفر ﴾ ، وأنكر هذا المعنى المصنف فى كتابيه التذيل والتكميل والارتشاف . انظر : إملأ ما من به الرحمن بمحاشية الفتوحات الإلهية ٢١٥/١ وشرح التسهيل ٢٤/٤ ، والتذيل ٥٨٧/٦ والارتشاف ٤٠٣/٢ والجنسى الدانى ٥٥٥ ، وجمع الهوامع ١١٣/٤ وشرح الأشموني ٢٩٧/٣ وقضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى حيان ١٤٨ .

(١) شرطهما أن تكون الواو للمعية ، أى : دالة على مصاحبة الفعل قبلها للفعل بعدها ، وأن تكون الفاء للسببية ، أى : يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها ، وأن يسبقهما نفسى أو طلب محضين ، وفى ناصب المضارع بعدهما خلاف ، قيل النصب بـ (أن) مضمره بعدهما وقيل النصب بهما ، وقيل الناصب له الخلاف . انظر : الارتشاف ٤٠٧/٢ .

(٢) هذه أنواع الطلب التى تسبق بها الواو أو الفاء ، فمثال الأمر قوله :

يا ناق سرى عنقا فسيحاً إلى سليمان فنستريحاً

ومثال النهى قوله تعالى : ﴿ لا تقفوا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب أليم ﴾ ، وأما الاستفهام فنحو قوله تعالى : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ ، والتمنى نحو : ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ﴾ ، والرجى نحو : ﴿ لعلى أبلغ الأسباب أسباب السماوات والأرض فأطلع إلى إله موسى ﴾ ، والتحضيض نحو : ﴿ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق ﴾ ، والعرض نحو :

يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

والدعاء نحو : ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم ﴾ .

شك^(١) ، وفعل شرط^(٢)، وفعل منفى^(٣) .

(١) نحو: حسبته شتمنى فأتب عليه ، وفى هذا خلاف ، أجاز النصب سبويه ، ومنعه غيره . انظر : الارتشاف ٤٢١/٢ .

(٢) سواء أكان بعد الشرط وقبل الجواب ، نحو: إن تأتني وتحسن إلى أكرمك ، أم كان بعد الشرط والجواب معاً ، نحو : إن تأتني أكرمك وأحسن إليك ، فالمضارع بعد الراو فى الموضعين يجوز فيه النصب بـ (أن) مضمرة ، ويجوز فيه الجزم ، ويجوز فى الثانى وجهاً ثالثاً وهو الرفع .

(٣) نحو قوله تعالى : ﴿ لا يُقضى عليهم فيموتوا ﴾ وقوله : ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ .

فصل [جوازم المضارع]

الجازم لفعل (لم) لنفى ماضٍ منقطع^(١) ، و(لَمَّا) لنفيه متصلاً
بزمان الحال^(٢) ، ويحذف جوازاً لفهم المعنى^(٣) ، و(لا) للترك^(٤) ،
واللام للطلب^(٥) .

(١) نحو قوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد﴾ ، ومذهب سيبويه أن
(لم) تدخل على الفعل الماضى فتقلب لفظه إلى المضارع ، ومذهب الميرد أنها تدخل
على المضارع فتقلب معناه إلى الماضى ، ورجح المصنف مذهب سيبويه . انظر :
النكت الحسان ١٤٩ والجنى الدانى ٢٦٧ .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ وآخرين منهم لما يلحقوا بهم ﴾ .

(٣) أى : معمول (لما) ، نحو : قاربت المدينة ولما ، أى : ولما أدخلها .

(٤) أى : (لا) الطلبية ، وهى موضوعة لطلب الترك ، أى ترك الفعل ، سواء أكان
الطلب نهياً أم دعاءً أم التماساً ، نحو قوله تعالى : ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك
ولا تبسطها كل البسط ﴾ وقوله : ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ﴾ .

(٥) أى : لطلب الفعل ، سواء أكان الطلب أمراً أم دعاءً أم التماساً ، نحو قوله تعالى :
﴿ فليستحيوا لى وليؤمنوا بى ﴾ وقوله : ﴿ ونادوا يا مالک ليقض علينا ربك ﴾ .

[أدوات الشرط الجازمة]

والجازم لفعلين حرفا : (إن) و(إذا)^(١) / ١٩ / وأسما لا ظرفا :
(من) ، و(ما)^(٢) ، و(مهما)^(٣) ، وظرف زمان : (متى) و(أيان)^(٤) ،

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ إن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾ وقول
الشاعر :

إنك إذا تأت ما أنت أمرٌ به تُلَف من إياه تأمر آتيا
وذهب سيبويه إلى أن (إذا) حرف ، وهو الصحيح ، وذهب المبرد والفارسي وابن
السراج إلى أن إذ ظرف زمان ، زيدت عليها (ما) ، وهى لا زالت باقية على اسميتها.
انظر : مغنى اللبيب ٨٧/١ .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾ وقوله : ﴿ وما تقدموا لأنفسكم
من خير تجدوه عند الله ﴾ .

(٣) نحو قوله تعالى : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ .
وخالف فى اسميتها السهيلي وابن يسعون ، فزعموا أنها حرف ، وقد اختلف فى
أصلها ، فذهب بعضهم إلى أنها بسيطة ، واختاره المصنف ، وذهب الخليل إلى أنها
مركبة من (ما) و(ما) ، الأولى شرطية والثانية زائدة ، وذهب الأخفش والبصريون إلى
أنها مركبة من (مه) و(مه) الأولى اسم فعل بمعنى : اكفف ، والثانية زائدة . انظر :
الارتشاف ٥٤٧/٢ والنكت الحسان ١٥١ .

(٤) نحو :

متى تأت تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وقوله :

أيان نومتك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

ومكان : (أين) ، و(أنى) ، و(حيثما)^(١) ، وأما (أى) فبحسب ما تضاف إليه^(٢) .

وجملة الشرط فعلية فقط^(٣) ، وينجز المضارع .

وجملة الجزاء اسمية بعد (إذا) أو بـ (الفاء)^(٤) ، أو فعلية مصدرية يطلب^(٥) ، أو بماض جامد^(٦) ، أو بمضارع سبقه تنفيس أو (لن)^(٧) أو

- (١) نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تَكُونُوا بَأْتٍ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا ﴾ ، وقوله : ﴿ نَسْأُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَحَيْثَمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ .
- (٢) فـ " إن أضيفت إلى مفعول فمفعول ، نحو : أى رجل تضرب أضرب ، أو إلى مصدر فمصدر ، نحو : أى قيام تقم أقم ، أو إلى ظرف فظرف ، نحو : أى مكان تقعد أقعد ، وأى وقت تخرج أخرج " . النكت الحسان ١٥٢ وانظر : الارتشاف ٥٥٠/٢ .
- (٣) نحو : إن قام زيد ، وإن يقيم زيد ، وهذا عند البصريين ، أما الكوفيون فأجازوا الابتداء بعد (إن) ، نحو : إن زيد قام يقيم عمرو ، والبصريون يجعلون المرفوع فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور . انظر : الارتشاف ٥٥١/٢ والنكت الحسان ١٥٢ .
- (٤) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصْبِهِمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ وقوله : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ وقوله : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ، ويشترط فى الربط بـ (إذا) أن تكون أداة الشرط (إن) أو (إذا) ، وألا تكون الجملة الاسمية طلبية .
- (٥) نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ .
- (٦) نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنَعَمْ مَا هِيَ ﴾ وقوله : ﴿ إِنْ تَرْنِي أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَوْ وَلَّدَا فَعَسَى رَبِّى أَنْ يُؤْتِنِى خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ﴾ .
- (٧) نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَسْتَكْفِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ فَنَسِ حَشْرَهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾ وقوله : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ .

(ما) لنفى^(١) فبالفاء ، أو لم يسبقه انجزم وجوباً إن كن فعل الشرط مضارعاً^(٢) ، وجوازاً إن كان ماضياً^(٣) .

(١) قيد (ما) بالنفى لتخرج غير النافية ، ولزوم الفاء للمنفى بـ (ما) لا يخص المضارع ، بل إذا نفى الماضى بـ (ما) فكذلك تجب الفاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ﴾ .

(٢) غير مسبوق بـ (لم) نحو قوله تعالى : ﴿ وإن تعودوا نعد ﴾ ، فإن كان فعل الشرط مضارعاً مسبوقاً بـ (لم) جاز رفع الجواب وجزمه ، نحو : إن لم تأت آتيك ، والمضارع المسبوق بـ (لم) ماض عند المصنف .

(٣) لأن أنسر الأداة لم يظهر فى فعل الشرط ، فجاز فى الجواب الوجهان : الرفع والجزم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها ﴾ .

باب غير المنصرف

لا يتون، ولا يكسر^(١)، فإن أضيف أو دخلته (أل) كسر^(٢)، والعلل الموجبة للمنع: العلمية^(٣)، وتركيب المزج^(٤)، والوصف^(٥)، ووزن الفعل، غالباً أو مختصاً^(٦)، والعجمة الشخصية^(٧)، وزيادة الألف والنون^(٨)،

- (١) أى: ولا يجز بالكسرة، وذلك إذا تجرد من (أل) والإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿قل هي موافيت للناس﴾ وقوله: ﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر﴾.
- (٢) أى: جر بالكسرة، ويبقى ممنوعاً من التنوين لأجل (أل) أو الإضافة، نحو: ﴿لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم﴾ وقوله: ﴿كالأعمى والأصم﴾.
- (٣) سواء أكان علم شخص أو علم جنس، نحو: أحمد، وأسامة للأسد.
- (٤) نحو: بعلبك وحضرموت، وآخر الاسم الأول يكون مفتوحاً، إلا إذا كان ياء، نحو معدى كرب، وقالى قلا، فإنه يسكن، فإن كان المركب مختوماً — (ويسه) فالأرجح فيه البناء، وأجاز بعض النحاة منعه من الصرف. انظر: الارتشاف ٤٣٤/١ والنكت الحسان ١٥٤.
- (٥) يشترط فى الوصف ألا تكون الوصفية عارضة، نحو: مررت بنسوة أربع ورجل أرنب.
- (٦) الوزن الغالب نحو: أحمد، والمختص نحو: ضرب وتعلم وانطلق أعلاماً.
- (٧) قال المصنف فى النكت الحسان ١٥٥: "تحرز من الجنسية، نحو: ديباج وابرسم ولجام، فإنها تنصرف ولو سمي بها". والعجمة الشخصية نحو: إبراهيم وميكائيل، وشروط منعه من الصرف أن يكون علماً فى اللغة المنقول منها، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، ويخالف بعضهم فى الشرط الأول. انظر: الارتشاف ٤٣٩/١ والنكت الحسان ١٥٥.
- (٨) فى العلم، نحو: عمران وعثمان، وإن كانتا فى وصف فيشترط فيه ألا يكون مؤنثه بالياء، وأن يكون على وزن (فعلان) بفتح الفاء، وأن تكون الوصفية فيه أصلية، نحو: سكران وعطشان.

والعدل عن بناء إلى بناء^(١) ، أو عن (أل)^(٢) ، والتأنيث^(٣) ، ولازمه^(٤) ،
والجمع المتناهي كل منهما مستقل مانعاً^(٥) ، وغير اللازم يمنع مع العلمية
إلا في نحو : هند ، فيجوز الصرف^(٦) ، والوصف مع الوزن ، ومع
العدل ، ومع الزيادة^(٧) ، والعلمية مع التركيب ، والعدل ، والوزن ،
والزيادة ، والعجمة ، إلا في نحو : نوح فالصرف^(٨) .

(١) في الأعلام ، نحو : عمر وحذام وجمع ، وفي الصفات ، نحو : مثنى وثلاث وآخر .

(٢) نحو : سحر وآخر ، عند من ذهب إلى أنه معدول عن (أل) .

(٣) سواء أكان لفظياً أم معنوياً ، حقيقة أم مجازياً ، نحو : فاطمة وحمزة ، وزينب ،
وسقر .

(٤) يريد : لازم التأنيث ، وهو المختوم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، نحو : ليلى
وصحراء .

(٥) الضمير في (كل منهما) عائد على لازم التأنيث والجمع المتناهي ، نحو : حمراء
وسعدى ومساجد ومصاييح .

(٦) التأنيث غير اللازم يمنع من الصرف إذا اجتمع مع العلمية ، نحو : فاطمة وزينب
وحمزة ، إلا إذا كان المؤنث بغير تاء وكان ثلاثياً ساكن الوسط ، نحو : هند ودعد ،
فيجوز فيه الصرف ومنع الصرف .

(٧) فلا تمنع الوصفية الصرف مع غير هذه الثلاثة .

(٨) لأنه علم لمذكر ساكن الوسط .

ولم يذكر المصنف من العلل (الإلحاق) ، وهو من العلل المانعة مع العلمية ، نحو :
أرطى وعلقى ، وذلك لشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث المقصورة ، ولذلك لا يمنع
الاسم من الصرف إن كانت ألف الإلحاق ممدودة نحو : علباء وحرباء ، وقد ذكر
المصنف تلك العلة في الارتشاف ٤٣٢/١ .

القسم الثانى من الأحكام التركيبية

[البناء]

البناء : بقاء الكلمة على حالها عند جعلها جزء كلام ،
 وألقابه ٢٠/ ضم وفتح وكسر ووقف^(١) ، وأصل البناء
 السكون ، وما بنى على حركة يقال : لم بنى على حركة ؟ ولم
 خص بتلك الحركة^(٢) ؟ فإن كان اسماً زيد : فلم بنى ؟^(٣) .
 ويبنى الاسم وجوباً إن أشبه الحرف^(٤) ، أو تضمن معناه^(٥) ،

(١) أى : سكون .

(٢) قال المصنف فى النكت الحسان ص ١٥٨ : " مثال ذلك : قام وسوف ، فتقول : بنى (قام) على حركة ؛ لأنه له مزية ، لوقوعه موقع الاسم فى نحو : مررت برجل قام ، أى : قائم ، واحتص بالفتحة ؛ لأن الضم رفع بها المضارع ، والكسرة لا تدخل الفعل ، فبقيت الفتحة ، وتقول : بنى (سوف) على حركة ؛ لالتقاء الساكنين ، وكانت فتحة طلباً للتخفيف " أ.هـ بتصرف .

(٣) قال المصنف : " مثل (أين) ، فتزيد فى السؤال : لم بنى ؟ فنقول : إن كان شرطاً فلتضمنها معنى (إن) ، أو استفهاماً فلتضمنها معنى الهمزة " . النكت الحسان ص ١٥٨ .

(٤) مراده بتشبه الحرف هنا الأسماء المشبهة للحرف فى الافتقار ، وهى الموصولات ، والمشبهة له فى الوضع ، وهى الضمائر ، والمشبهة له فى المعنى وهى أسماء الإشارة . انظر : النكت الحسان ص ١٥٨ .

(٥) كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، وهى مبنية للشبه المعنوى بينها وبين الحرف .

أو وقع موقع مبنى^(١)، وجوازاً إن ضارع ما وقع موقع مبنى^(٢)، أو خرج عن النظر^(٣)، أو أضيف إلى غير متمكن^(٤).

(١) قال المصنف: "كأسماء الأفعال، نحو: نزال، وكالمنادى المبني على الضم، نحو: يسا زيد" النكت الحسن ص ١٥٨، والوقوف موقع مبنى هذا عند ابن مالك وأكثر المتأخرين من المبني للشبه الاستعمال للحرف.

(٢) كفجار وحذام، فإنه ضارع (نزال) في الصيغة والعدل والتأنيث وعدم قبول (أل)، و(نزال) واقع موقع المبني وهو الفعل (انزل).

والعلم المؤنث المعدول على (فعال) مبني عند المحازين، ممنوع من الصرف عند التميميين، إلا إذا كان آخره راء، نحو: وبار، ففيه البناء ومنع الصرف. انظر: الغرة المخفية لابن الخباز ٩٩/١ والنكت الحسن ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) وذلك نحو (أى) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها جاز فيها البناء والإعراب، وذلك عند سيبويه، نحو قوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أئمة أشد على الرحمن عتياً﴾، فهي قد خرجت عن نظائرها الموصولات، لأنه لا يجوز حذف صدر صلة غيرها من الموصولات إلا إذا طاللت جملة الصلة، و(أى) هذه معربة عند الخليل ويونس وغيرهما وإن حذف صدر صلتها. انظر: النكت الحسن ١٥٩ وأوضح المسالك ١٥٢/١. (٤) ليس على إطلاقه، بل ذلك مقيد بأسماء الزمان الواقعة موقع (إذ) أو (إذا)، فإنه يجوز فيها أن تضاف إلى الجملة، فإن كان المضاف إليه مبنياً جاز ففى المضاف البناء والإعراب، نحو قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا . فقلت ألما تصح والشيب وازع

وإن كان المضاف إليه معرباً، فالمضاف معرب لا غير، هذا عند البصريين، وأجاز الكوفيون الإعراب والبناء، واستدلوا على ذلك بقراءة ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ بالفتح.

ومن ذلك أيضاً (غير) أو (مثل) إذا أضيفا إلى مبنى فإنه يجوز فيهما البناء، نحو قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾. انظر: النكت الحسن ١٥٩ - ١٦٠ وأوضح المسالك ١٣٥/٣ - ١٣٦.

فصل [الحكاية]

يحكى^(١) في الاستثبات بـ (مَنْ) العَلَمُ في لغة الحجاز على حسب إعرابه في الكلام المقتطع منه^(٢)، بشرط ألا يدخل على (مَنْ) عاطف^(٣)، ولا يتبع بتابع غير منزل معه منزلة شيء واحد إلا العطف^(٤). ويستثبت عن النكرة بـ (مَنْ) ملحقة وأوَّ رفعاً، وألفاً نصباً، وياء جرّاً^(٥)، أو بـ (أَيَّ) فبالحرركات^(٦)، وكلاهما المفرد ومذكر

- (١) الحكاية: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام. انظر: الارتشاف ١/٣١٩.
 (٢) إذا أردت الاستفهام عن علم أخبر عنه سمي ذلك الاستفهام استثنائاً، فيجوز أن تحكيه كما ورد في كلام المخبر، وذلك نحو: من زيد؟ لمن قال: قام زيد، ومن زيداً؟ لمن قال: رأيت زيداً، ومن زيد لمن قال: سلمت على زيد. فتحكيه كما ورد في كلام محدثك، ويكون مرفوعاً وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، هذا عند الحجازيين.
 أما بنو تميم فلا يحكون، وإنما لغتهم الإعراب مطلقاً، فيقولون: من زيد؟ فسي كل الأحوال. انظر: الغرة المخفية ٢/٥٥٥ وأوضح المسالك ٤/٢٨٥.
 (٣) فلا تجوز الحكاية في نحو: ومن زيد؟ للعاطف، بل يجب الإعراب.
 (٤) فلا تجوز الحكاية في المتبوع بنعت أو توكيد أو بدل، نحو: من زيد العاقل؟ ومن زيد نفسه؟ ومن زيد أخوك؟
 هذا إذا لم يكن التابع منزلاً مع المتبوع منزلة الشيء الواحد، فإن كان كذلك جازت الحكاية، نحو: من زيد بن عمرو؟ لمن قال: رأيت زيد بن عمرو.
 وإن كان التابع معطوفاً جازت الحكاية، نحو: من زيداً وعمراً؟ لمن قال: رأيت زيداً وعمراً. انظر: النكت الحسان ١٦٢.
 (٥) نحو: منو؟ لمن قال: جاء رجل، ومنا؟ لمن قال: رأيت رجلاً، ومنى؟ لمن قال: سلمت على رجل.
 (٦) نحو: أيُّ؟ لمن قال: جاء رجل، وأياً؟ لمن قال: رأيت رجلاً، وأيُّ لمن قال: سلمت على رجل.

وفروعهما^(١)، وقد تلحق علامة الفرع فيهما^(٢).

أو عن نسب مسؤول عنه عاقل قلت: المني^(٣)؟ وفي غيره المائي والمماوي^(٤)، ويطلق المسؤول عنه إعراباً وإفراداً وتذكيراً وفروعها^(٥). وتحكى الجملة بعد القول أو ما في معناه، فالمعربة^(٦) على اللفظ وعلى المعنى، والمملحونة على المعنى^(٧).

(١) أى: يلزم فيهما الإفراد والتذكير في كل الأحوال.

(٢) فتقول: مئة وأية، ومنان وأيان، ومنتان وأيثان، ومنون وأيون، ومنات وآيات، وتقول في المني المنسوب أو المجرور: منين وآين، وفي جمع المذكر المنسوب والمجرور: منين وآين. وبين (من) و(أى) فروق، أهمها:

١- أن (أيا) للسؤال عن العاقل وغيره، و(من) للسؤال عن العاقل.
٢- أن العلامات اللاحقة لـ (أى) لا تحذف وصللاً ووقفاً، واللاحقة لـ (من) لا تثبت إلا في الوقف، فإذا وصلت لم تثبت، بل تكون مفردة مطلقاً. انظر: النكت الحسان ١٦٢ وأوضح المسالك ٢٨١/٤-٢٨٥ وشرح الأشموني ٨٨/٤.
(٣) وذلك إذا قيل لك: جاء زيد المصري، وأردت أن تستثبت عن نسبه، فتقول: المني فتلحق (من) بـ (أى) النسب و(أل).

(٤) أى: تسأل عن غير العاقل بـ (ما) وتلحقها بـ (أى) النسبة و(أل)، ولكن النسب إلى (ما) يكون بزيادة حرف من جنس الآخر، لأن (ما) على حرفين ثانيهما حرف علة، فتقول: المائي أو المماوي. وانظر: الارتشاف ٣٢٥/١.

(٥) في الأصل: (وفروعهما) والصحيح ما ذكرته، وانظر: الغررة المخفية ٥٥٥/٢ والارتشاف ٣٢٤/١.

(٦) أى: الفصيحة غير المملحونة، فإذا قال قائل: زيد قائم، تقول: قال فلان: زيد قائم، إذا حكيت على اللفظ، ويجوز أن تحكى على المعنى فتقول: قال فلان: القائم زيد. انظر: النكت الحسان ١٦٤ وشرح الأشموني ٩٣/٤.

(٧) فلن قال قائل: قام زيد، وخفض (زيداً) امتنعت الحكاية على اللفظ، وتعينت

وإذا ولي القول جملة اسمية جاز أن يُجرى عملاً ومعنى مجرى الظن
عند سليم مطلقاً^(١)، وعند غيرهم بشرط ١/٢/ أن يكون مضارعاً
لمخاطب^(٢) ذا أداة استفهام غير مفصول بينهما^(٣) إلا إن كان بظرف
أو مجرور أو أحد معمولي القول أو معمول معموله^(٤)، وغير معدي
باللام^(٥).

-
- الحكاية على المعنى ، قال الصبان ٩٣/٤ : " وإنما تعين المعنى صوتاً على اللحن ،
ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكى ، فإذا قال شخص : جاء زيد بالجر وأردت حكاية
كلامه قلت : قال فلان جاء زيد لكنه خفض (زيداً) " .
- (١) يجوز فى الجملة الاسمية الواقعة بعد القول وما تفرع منه الحكاية ، وتكون الجملة
فى محل نصب مفعول به للقول ، ويجوز أن يجرى القول مجرى الظن فينصب المبتدأ
والخير ، هذا عند بنى سليم ، فيقولون : قال زيد : عمرو منطلق ، بالحكاية ، وعمراً
منطلقاً ، بإجراء القول مجرى الظن . انظر : شرح التسهيل ٩٥/٢ .
- (٢) أى : القول .
- (٣) زاد فى شرح التسهيل ٩٥/٢ أن يكون مقصوداً به الحال ، ومن ذلك قول عمرو بن
معد يكرب : علام تقول الرمح ينقل عاتقى إذا أنا لم أطق إذا الخيل كرت
وانظر : الارتشاف ٧٩/٢ .
- (٤) اغتفر الفصل بهذه الأشياء ، والأمثلة على الترتيب : أعندك تقول : زيداً قائماً ؟ أفى
الدار تقول : زيداً قائماً ؟ أزيداً تقول قائماً ؟ أعسلأ تقول زيداً شارباً ؟ . وانظر :
شرح التسهيل ٩٥/٢ - ٩٦ والنكت الحسان ١٦٥ .
- (٥) أى : القول ، قال المصنف فى النكت الحسان ١٦٥ : " احترازاً من نحو : أقول لزبد
عمرو منطلق ؟ ، فإنه لا يجوز ههنا الإعمال " أى : إعمال القول عمل الظن .

فصل [تأنيث الفعل]

ضمير المؤنث وظاهره الحقيقي غير المفصول^(١) إذا أسند إليه الفعل وجب إلحاق العلامة فيه^(٢)، والمفصول به (إلا) لا تلحق^(٣)، وغير ذلك^(٤) تجوز فيه .

(١) زاد في الأصل : (والمكسر) وهو ليس من الواجب التأنيث ، فهو سهو ، وهو غير موجود بالشرح .

(٢) مثال ضمير المؤنث : هند قامت ، والحرب اندلعت ، ومثال الظاهر الحقيقي التأنيث : قامت هند .

(٣) نحو : ما جاء إلا هند ، وما طلع إلا الشمس ، وقد جاء تأنيث الفعل هنا في الشعر ، ذكر ذلك الأخفش . انظر : الارتشاف ٣٥١/١ وأوضح المسالك ١١٣/٢ .

(٤) يشتمل المؤنث الظاهر المجازي ، نحو : طلع الشمس وطلعت الشمس ، والمؤنث الحقيقي المفصول بغير (إلا) نحو : قام اليوم هند وقامت اليوم هند ، والمجموع جمع تكسيرة نحو : قام الهنود وقامت الهنود ، وقام الرجال وقامت الرجال ، أما الجمع المجموع بالألف والتاء فإنه واجب التأنيث ، نحو قامت الهندية ، وخالف الكوفيون وذهبوا إلى أن تأنيث الفعل معه جائز . انظر : الارتشاف ٣٥٣/١ والنكت الحسان ١٦٦ وأوضح المسالك ١١٦/٢ .

فصل : العدد

مفرده واحد واثنان وعشرون إلى تسعين^(١) .

ومضافه مائة وألف وتثنيتهما، ويفسران بمفرد مجرور^(٢) .

وثلاثة إلى عشرة إن أضيفت فإلى جمع^(٣)، إلى قليلة أو كثيرة إن تعينا^(٤)، وإلا فالأولى إلى قليلة^(٥)، هذا في الجامد، وأما الصفة فتجرى على العدد^(٦)، وتلحق التاء للمذكر مثبت، لا للمؤنث^(٧).

(١) أما (واحد) و(اثنان) فلا يحتاجان إلى مميز، وأما (عشرون) وأخواته فتميزه مفرد منصوب، تقول: عشرون رجلاً، وسبعون امرأة.

(٢) نحو: قرأت مائة كتاب، وألف صحيفة، وجاء مائتا رجل، وذهب ألفا رجل، ويجوز جر ميميهما بـ (من) فتقول: مائة من الرجال وألف من الرجال.

(٣) نحو: ثلاثة رجال، وخمس فتيات، وإنما قال (إن أضيفت) لأنه يجوز في مميزها الجر بـ (من)، نحو: ثلاثة من الرجال، وخمس من النساء.

(٤) "مثال تعين جمع القلة: عندي ثلاثة أرطال، ومثال تعين جمع الكثرة: عندي ثلاثة سباع". النكت الحسان ١٦٨.

(٥) نحو: عندي ثلاثة أفلس، وهو أولى من (فلوس) ليناسب العدد المعدود في القلّة. انظر: النكت الحسان ١٦٨.

(٦) يريد: أن التقسيم المذكور في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إنما يكون إذا كان المعدود جامداً، أما إذا كان صفة فإنها تجرى على الموصوف، أي: العدد، وهذا أفصح فيها من الإضافة ومن النصب على التمييز، فتقول: عندي ثلاثة قاثمون ورأيت خمسة ناجين، ومررت بسبعة قائمين. انظر: النكت الحسان ١٦٨.

(٧) سواء أكان مجروراً بالإضافة أو بـ (من) أو منصوباً، نحو: عندي خمسة رجال وخمس نساء، وإنما كانت التاء لاحقة للمذكر دون المؤنث، لأن المذكر الأصل،

ومركبه أحد عشر إلى تسعة عشر ، وبينان^(١) إلا صدر اثني عشر ، فيعرب^(٢) .

ومعطوفه من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين^(٣) ، ويفسر هو^(٤) المركب والمفرد العقد بمفرد منصوب .

-
- وأصل العدد التأنيث فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع .
 أما إذا كان المعدود محذوفاً فالتأنيث والتذكير جائزان ، نحو: صمنا من الشهر خمسة ويجوز خمسا . انظر: الارتشاف ٣٦١/١ وتوضيح المقاصد ٣٠٢/٤ وحاشية الصبيان ٦١/٤ .
- (١) وجوباً على فتح الجزأين إلا إذا أضيفا فيجوز الإعراب والبناء ، نحو: أحد عشر ك ، وإنما بنيا لتضمنهما معنى حرف العطف .
- (٢) ومثله اثنا عشرة ، ويؤنث صدر المركب من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر دون عجزه إن كان المعدود مذكراً ، وإن كان المعدود مؤنثاً فالعكس ، أما أحد عشر واثنا عشر فيؤنث الجزآن مع المؤنث ويذكران مع المذكر ، فنقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأة ، وأحد عشر رجلاً ، وإحدى عشرة امرأة ، واثنا عشر رجلاً ، واثنتا عشرة امرأة .
- (٣) وحكم النيف والعقد من حيث التأنيث والتذكير هو تأنيث النيف من ثلاثية إلى تسعة مع المذكر وتذكيره مع المؤنث ، والمطابقة في (واحد) و(اثنان) ، فنقول : اثنان وعشرون رجلاً واثنان وعشرون امرأة ، وثلاثة وخمسون رجلاً ، وثلاث وخمسون امرأة .
- (٤) أى : المعطوف ، وقد تقدمت الأمثلة .
- ولم يذكر المصنف حكم تعريف العدد ، وقد ذكره في الشرح والارتشاف . انظر : الارتشاف ٣٦٦/١ والنكت الحسان ١٧٠ .

ويشتق اسم الفاعل من واحد إلى عشرة^(١)، وتجب إضافته مع
الموافق^(٢) إلا واحداً فلا يضاف^(٣)، وكاسم الفاعل مع المخالف^(٤) إلا
ثانياً^(٥).

ويشتق في المركب من النيف / ٢٢ / وينى مع العقد^(٦)، فإن
أضيف جمع بين المركبين مبنين^(٧)، أو أعرب أول جزأى الأول
وحذف ثانيه، والمركب الثاني مبنى^(٨)، ويجوز حذف عقد الأول
ونيف الثاني وإعراب نيف الأول وعقد الثاني إن أضيف إلى موافق^(٩).

- (١) فيقال: واحد، وثنان، وثالث إلى عاشر، وبالتالي مع المؤنث.
- (٢) نحو ثانی اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة، ولا يجوز إعماله، وأجاز الكسائي وقطرب
وتعرب إعماله إعمال اسم الفاعل، قال ابن الجباز: "وليس بمعروف قياساً ولا استعمالاً"
الغرة المخفية ٥٦٨/٢، وانظر: الارتشاف ٣٦٧/١ وشرح الأشموني ٧٣/٤.
- (٣) فلا يقال: واحد واحد، ولا: واحد رجل.
- (٤) نحو: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، إلى عاشر تسعة، ويجوز فيه ما يجوز في اسم الفاعل،
فإن كان بمعنى الماضي وجبت الإضافة، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه
الإضافة وجاز تنوينه وإعماله. انظر: الغرة المخفية ٥٦٨/٢ وشرح الأشموني ٧٤/٤-٧٥.
- (٥) فلا يقال: ثاني واحد، ولا ثان واحداً، وأجازه بعضهم. انظر: الكتاب ١٧٢/٢،
وشرح الأشموني ٧٥/٤.
- (٦) نحو: جاءني ثالث عشر، وثالث عشر.
- (٧) فنقول: ثالث عشر ثلاثة عشر، وثلاثة عشر ثلاث عشرة، ورابع عشر ثلاثة عشر،
ورابعة عشر ثلاث عشرة.
- (٨) نحو: جاءني ثالث ثلاثة عشر، وثلاثة ثلاث عشرة، ورابع ثلاثة عشر، ورابعة ثلاث عشرة.
- (٩) نحو: جاءني ثالث عشر، وأصله: ثالث عشر ثلاثة عشر، فحذف عجز المركب الأول وصدر
الثاني، وأعربا، ويجوز إعراب الأول وبناء الثاني، حكاه الكسائي، وأجاز بعضهم بنسأ
الجزأين بعد الحذف، وردّ بأنه ملبس. انظر: النكت الحسان ١٧٢ وشرح الأشموني ٧٦/٤.

[كُنَايَاتُ الْعَدَد]

ويكنى عن ثلاثة إلى عشرة ، وعن مائة وألف بـ (كذا من الدراهم)^(١) و^(٢) عن مركب بـ (كذا كذا درهما) ، وعن عشرين إلى تسعين بـ (كذا درهما) ، وعن المعطوف بـ (كذا وكذا درهما)^(٣) .

و(كأين) و(كم) في الاستفهام وفي الخبر^(٤) ، وتمييز (كأين) يكثر

(١) مذهب البصريين أن (كذا) إذا كانت كناية عن عدد كان تمييزها مفرداً منصوباً دائماً، فتقول : له عندي كذا درهما ، وكذا كذا درهما ، وكذا وكذا درهما . ومذهب الكوفيين إجراء (كذا) مجرى العدد الصحيح ، فيقولون: عندي كذا دراهم في العدد من ثلاثة إلى عشرة وكذا درهم في المائة والألف . أما هذا الذي ذكره المصنف فهو ما ذكره ابن عصفور وزعم أنه مذهب البصريين . انظر: شرح التسهيل ٤٢٣/٢ والارتشاف ٣٩٠/١ والنكت الحسان ١٧٢ وشرح الأشموني ٨٦/٤ .

(٢) زاد في حاشية المخطوط : (وكنى بعض النحاة) .

ومراده بالمركب هنا من أحد عشر إلى تسعة عشر .

(٣) هذا التفصيل في (كذا) مختلف فيه ، والمسموع عن العرب أن (كذا) إذا كانت كناية عن عدد كانت معطوفة ، ولم ترد مفردة ولا مركبة ، والذي أجازة الكوفيون وغيرهم غير مسموع عن العرب ، نص على ذلك الفارسي والزجاجي وابن خروف وابن العليج وابن مالك . انظر : الارتشاف ٣٩٠/١ وشرح الأشموني ٨٦/٤ .

(٤) معناهما في الاستفهام (أى عدد) ، وفي الخبر (عدد كثير) ، وفي مجيء (كأين) للاستفهام خلاف ، أثبت لها ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وأنكره المصنف فسى الارتشاف ، حيث قال ٣٨٧/١ : " ونصروا من وقفنا على كلامه من النحويين أن

جره بـ (من)^(١)، وتمييز (كم) في الخبر مجرور مفرد أو جمع^(٢)، وفي الاستفهام مفرد منصوب^(٣)، وقد يفصل بظرف ومجرور بينهما^(٤)، وقد يجز إن انجرت بحرف^(٥)، كما إنه ربما نصب في الخبر^(٦).

(كأين) لا تكون إلا خبرية، وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها، واستدل بأثر عن أبي علي عاده في إثبات القواعد النحوية بما روى في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة، إذ أجازوا النقل بالمعنى". وانظر: التذيل والتكميل ٤٠٨/٤.

(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٌ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾.
وقد جاء ميمها منصوباً، لكنه قليل، حتى زعم ابن عصفور لزوم جره بـ (من)، ومن المنصوب قوله:

وكائن لنا فضلاً عليكم ومنّة قديماً ولا تدرون ما من منعم

انظر: النكت الحسان ١٧٣ وشرح الأشموني ٨٥/٤.

(٢) تقول: كم درهم ملكت، وكم دراهم أنفقت، وشرط جره عدم الفصل، فإن فصل نصب. انظر: شرح الأشموني ٨١/٤.

(٣) نحو: كم كتاباً قرأت؟.

(٤) أي: بين (كم) الاستفهامية ومميزها، نحو: كم في الدار رجلاً ضربت؟ وكم عندك رجلاً أكرمت.

(٥) يجوز جر تمييز (كم) الاستفهامية إن انجرت بحرف، وذلك نحو: بكم درهم اشتريت هذا؟

(٦) أي: تمييز (كم) الخبرية، نحو: كم غلاماً ملكت، وقيل إنه لغة تميم، فإنهم ينصبون ميم الخبرية إذا كان مفرداً. انظر: شرح الأشموني ٨١/٤.

باب [الإدغام]

الإدغام^(١) فى مثلين ومتقارين^(٢) فى مخرج أو صفة أو فيهما.

المثلان فى كلمتين^(٣) إن صَحَّحًا والأول ساكن^(٤)، أو اعتلا وهو ساكن حرف لين وجب^(٥)، أو تحركا صحيحين غير همزتين وتحرك ما قبل الأول أو سكن حرف علة^(٦)، أو معتلين وتحرك ما قبل الأول أو سكن معتلا غير مدغم^(٧) جاز^(٨) وما سوى ذلك يمتنع.

(١) الإدغام فى اللغة الإدخال ، وعرفه المصنف فى الاصطلاح بقوله : " رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة والوضع بهما موضعاً واحداً " . الارتشاف ١٦٣/١ قال الرضى : " وليس إدغام الحرف فى الحرف إدخاله فيه على الحقيقة ، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما " شرح الشافية ٢٣٥/٣ وانظر : النكت الحسان ١٧٥ .

(٢) قال العلامة الرضى ٢٣٥/٣ : " لا يمكن إدغام المتقارين إلا بعد جعلهما متمثلين ؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام ، ولا يمكن إخراج المتقارين من مخرج واحد " .

(٣) قال المصنف فى النكت الحسان ١٧٥ : " إنما خص كونهما فى كلمتين ؛ لأن البحث فى الأحكام التركيبية ، وأما كونهما فى كلمة فسيأتى ذكره فى الأحكام الإفرادية " .

(٤) نحو : اقرأ آية ، وقلّ لزيد .

(٥) أى : إن اعتلا المثلان وكان أولهما ساكناً حرف لين ، واللين : هو حرف العلة إذا سبق بحركة غير مجانسة له ، ومثاله هنا غَرَوُا وإقْدَأ .

(٦) نحو : جعل لك ، وقوم موسى ، فإن كانا همزتين امتنع الإدغام ، نحو : قرأ آية .

(٧) نحو : ولى يزيد ، وواو واقد .

(٨) أى : الإدغام والفك والإظهار فى لغة الحجازيين . الارتشاف ٣٣٢/١ والنكت الحسان ١٧٦ .

والتقاربان^(١)؛ أما الحلقية^(٢) فالهاء والعين في الحاء، والغين في الخاء^(٣)، والعكوس^(٤) ٢٣/ والعكس في الكاف في القاف، والعكس^(٥)، ثم الجيم في الشين^(٦)، وفيها^(٧) الطاء والذال والتاء والطاء والذال والتاء^(٨)، ثم الشين فيها اللام وستتهن^(٩)، ثم الضاد

(١) أى : يدغم الحرفان المتقاربان في كلمتين إن تحرك ما قبل الأول، أو سكن لينا، ولا بد من قلب أحدهما، والقياس قلب الأول إلا لعارض. انظر: شرح الشافية للرضي ٢٦٤/٣ والارتشاف ٣٣٣/١.

(٢) وهي سبعة حروف، وهي الهزمة والحاء والعين والحاء والغين والهاء والألف. (٣) نحو: أجيّه حائماً، وارفع حائماً، وأدفع خلقاً. انظر: شرح الرضى ٢٧٦/٣. (٤) فمن قلب الحاء عيناً قوله تعالى: ﴿فمن زحزح عن النار﴾ قرئ بقلب الحاء عيناً وإدغامها في العين، وأما الهاء مع الحاء، فقال المصنف: "لا يجوز إلا بإبدال الهاء حاء، نحو: امدح حلالاً، يريد: امدح هلالاً". النكت الحسان ١٧٦.

وأما الحاء في الغين، فنحو: اسلخ غنمك، وما عدا ذلك من حروف الحلق لا يجوز فيه الإدغام. انظر: شرح الرضى ٢٧٦/٣ والارتشاف ٣٣٥/١.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿ليقض علينا ربك قال..﴾، والعكس نحو: ألحق كلداء (اسم رجل). وانظر: شرح الرضى ٢٧٨/٣.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿أخرج شطاء﴾.

(٧) أى : الجيم.

(٨) نحو: اضبط جعفرا، واقصد جعفرا، واثبت جعفرا، وعظ جعفرا، وجبذ جعفرا، وليث جعفر.

(٩) يعنى بستتهن: الطاء والذال والتاء والطاء والذال والتاء، وذلك نحو: فصل شيعاً، وضبط شديداً، وقصد شديداً، وثبت شديداً، ولفظ شديداً، وجبذ شديداً، وليث شديداً.

فيها اللام والستة^(١)، ثم اللام في الستة^(٢)، والصغيرة^(٣)،
والضاد والنون والشين والراء^(٤)، فإن كانت لام تعريف وجب^(٥)، أو
لا جاز، والنون في (ويرمل) وجوباً إن سكنت^(٦)، جوازاً إن
تحركت^(٧)، ثم الراء في اللام شاذاً^(٨)، ثم الستة بعضها في بعض،
وفي صغيرة^(٩) ضاد وشين وجيم^(١٠)، ثم صغيريات بعض في

(١) نحو: عدل حمزة، وضبط حمزة، وقصد حمزة، وثبت حمزة، ولفظ حمزة، وجند
حمزة، وليث حمزة .

(٢) نحو: أقبل، قبل: طاهر وداود وتمام وظافر وذاكر وثابت .

(٣) وهي الصاد والسين والزاي، نحو: أقبل، قبل: صابر وسالم وزاهد .

(٤) نحو: أقبل، قبل: ضمرة وثابت وشامخ ورافع .

(٥) أي: الإدغام، وهي اللام الشمسية، وذلك نحو: الطاهر والدافع والثابت
والظاهر والذنب والثريد، والصباح والسلم والزهد والضرر والنمر والشمس
والرحمة .

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿من قال﴾، ﴿من يقول﴾، ﴿من ربه﴾، ﴿من ماء﴾،
﴿من لدنا﴾ .

(٧) نحو: حَزَنَ، قبل: واقد ويريد ورافع ومالك ولؤلؤ .

(٨) قال المصنف في الارتشاف ٣٣٤/١: "فأما إدغام الراء في اللام، نحو ﴿ليغفر
لك الله﴾ و ﴿واصر لحكم ربك﴾ فذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنه
لا يجوز، وأجاز ذلك أبو عمرو، وقرأ به رواية وسامعاً، ويعقوب، وأجازته الكسائي
والفراء وأبو جعفر الرؤاس، وحكوه عن العرب" وانظر: الكتاب ٤٤٨/٤ .

(٩) زاد في الأصل هنا واواً، والصواب حذفها كما في الشرح .

(١٠) نحو: صالح وسالم وزاهر، بعد: مرض وعطش وخرج .

بعض^(١) ، ثم الفاء فيها الباء^(٢) ، ولا إدغام إلا إن تحرك الثانى ، فإن سكن فالإظهار^(٣) .

(١) نحو: جلس صالح وحجز صالح ، وخلص سالم وحجز سالم ، وخلص زاهر وجلس زاهر .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ ومن لم يتب فأولئك ﴾ .

(٣) ويمتنع الإدغام ، ومثاله فى المثليين: اضرب ابنك ، وفى المتقارئين: قام ابن الفاضل ، فلا تدغم باء (اضرب) فى باء (ابنك) ، ولا نون (ابن) فى لام (الفاضل) . انظر : النكت الحسان ١٧٩ .

باب [التقاء الساكنين ^(١)]

إن لقي ساكناً نوناً خفيفة ^(٢) ، أو تنوين وهو ^(٣) باء ابن صفة بين علمين أو متفقين لفظاً ^(٤) حذف ^(٥) ، أو ساكن صحيح غيرهما كسر ^(٦) ، إلا إن ولى الثانى مضموم ليس أصله الكسر، فيجوز ضمه ^(٧) ،

(١) يغتفر التقاءهما فى الوقف ، نحو : زيد ، وعمرو ، ويغتفر فى الوصل إذا كان أولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل ، نحو: الضالين ، ويغتفر فى نحو : أحسن عندك ؟ آمين الله يمينك ؟ مما دخلت فيه همزة الاستفهام على (أل) التعريف ، أو همزة الوصل المفتوحة . وانظر : شرح الشافية للنظام النيسابورى رسالة ماجستير للمحقق ص ٣٣٩ وما بعدها .

(٢) حذف الساكن الأول وهو النون الخفيفة ، وذلك نحو قول الشاعر :
لا تهين الفقير علك أن ترفع يوماً والذهب قد رفعه
وأصله : لا تهين الفقير ، حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاءها ساكنة مع لام التعريف .

(٣) أى : الساكن الثانى .

(٤) مثال العلمين : زيد بن عمرو ، إذا كان (ابن) صفة لزيد ، ومثال المتفقين لفظاً : جاء شريف بن شريف .

(٥) أى : الساكن الأول ، وهو النون الخفيفة والتنوين .

(٦) نحو : ﴿ اضرب البحر ﴾ ، ولم يهزم القوم .

(٧) أى: يجوز ضم الساكن الأول مع جواز كسره ، نحو: لم يقل اركض ، فالراء وهى الساكن الثانى وليها مضموم ليس أصله الكسر ، لذلك يجوز فى اللام الكسر والضم ، بخلاف نحو : لم يقل ارموا ، فإن الميم المضمومة أصلها الكسر ، فلا يجوز فى اللام إلا الكسر. انظر: النكت الحسان ١٨٠ .

أو كان الأول نون (من) مع (أل) فيفتح^(١) ، وقد تحذف إن ظهرت اللام^(٢) ، أو معتل حركة ما قبله من جنسه ؛ حذف^(٣) ، أو من غير جنسه ، كُسر^(٤) ، إلا واو جمع فتضم^(٥) .

-
- (١) أى: الساكن الأول ، نحو : ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ قال المصنف فى النكت الحسان ١٨١: " وقد جاء كسرهما قليلاً كما جاء فتحها قليلاً مع غير (أل) ، نحو : مِنِ الْقَوْمِ ، مِنِ ابْنِكَ " . وانظر : الارتشاف ٣٤٣/١ .
- (٢) قال فى الارتشاف ٣٤٣/١: " وكثر حذفها مع اللام غير المدغمة ، نحو : ملقوم ، بحيث لا يكاد ينحصر ، وذلك من كثرة ما ورد ، ويجوز عندى فى سعة الكلام ، وليس بقليل ولا مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لزاعميهما " .
- (٣) نحو: يغزو القوم ، ويخشى الرجل ، ويرمى الغلام ، فتحذف الواو والألف والياء .
- (٤) نحو : لو استطعنا ، واخشى القوم يا هند ، ولا يكون ذلك فى الألف ؛ لأنها يجب فتح ما قبلها .
- (٥) نحو : احتشوا القوم .

فصل [نقل حركة الهمزة]

الهمزة عند الحجازيين بعد ساكن غير ألف^(١) تحذف ويحرك بحركتها^(٢) ، أو ألف فيين بين^(٣) ، وغيرهم يحقق^(٤) .

-
- (١) يشمل ذلك : صحيح الآخر والذي آخره واو أو ياء ، نحو: ﴿ قد أفلح المؤمنون ﴾ ، ونحو يغزو أبوك ، ويرمى أخوك .
- (٢) أى : الساكن قبلها .
- (٣) أى : إن كان الساكن ألفاً، فتجعل الهمزة بين ين ، أى: بينها وبين حرف حركتها ، فتجعل بين الألف والهمزة فى نحو رمى أبوك، وبين الهمزة والياء فى نحو رمى إبراهيم، وبين الهمزة والواو فى نحو سما أسلوبك. انظر: شرح الرضى ٣٠/٣ .
- (٤) فلا يحذفونها ولا يجعلونها بين ين .

فصل [التقاء الهمزتين]

[إذا] ^(١) التقت همزتان من كلمتين ^(٢) فَمَنْ حَقَّقَ المفردة ^(٣) خَفَّفَ / ٢٤ / إحداهما ^(٤) ، ومن خَفَّفَهَا - وهم الحجازيون - خَفَّفَهُمَا ^(٥) .

(١) زيادة يتطلبها السياق .

(٢) الهمزتان المتلتقيتان في كلمتين إما أن تكونا متحركتين، أو الأولى ساكنة والثانية متحركة ، ولا تكون الثانية ساكنة أبداً .

والهمزتان قد تكون أولاهما همزة استفهام وهي كلمة برأسها ، وقد تكون غير ذلك ، فإن كانت همزة استفهام لم يجر حذفها إجماعاً ، وجاز التخفيف في الثانية ، فإن كانت الثانية همزة وصل حذفت إن لم تكن مفتوحة ، وإن كانت مفتوحة خففت بالقلب ألفاً أو بين بين .

وإن لم تكن الأولى همزة استفهام فهي ما تناولها المصنف في كلامه .

(٣) وهم غير أهل الحجاز .

(٤) قال المصنف في النكت الحسان ١٨٢-١٨٣ : " فإن سهلت الثانية فيين بين ، إلا إن انفتحت وقبلها ضمة ، فتبدل واواً محضة ، نحو : ﴿ السفهاء ولا إنهم ﴾ ، أو كسرة فتبدل ياء ، نحو : ﴿ من الشهادتين تفضل ﴾ يريد : ألا إنهم ، وأن تفضل .. وإن سهلت والأولى جعلتها بين بين فقط ، والله أعلم " .

وقال العلامة الرضى ٦٥/٣ : " ولا تكون الثانية إلا متحركة .. فالأولى إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، وفي كلا الوجهين قال سيبويه : إن أهل التحقيق يعنى غير أهل الحجاز يخففون إحداهما ، ويستقلون التحقيق فيهما ، كما يستقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة ، قال : ليس من كلام العرب أن تلتقى الهمزتان فتحققا ، فإن كانتا متحركتين فمنهم من يخفف الأولى دون الثانية ، لكونها آخر الكلمة ، والآخر محل التغير ، وهو قول أبي عمرو ، ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى ؛ لأن الاستئصال منها جاء ، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة ، وهو قول الخليل ، وقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيهما معاً ، كما فعلوا ذلك بالهمزتين في كلمة واحدة ، وهو ههنا أولى ؛ لافتراق الهمزتين تقديراً " .

(٥) أما تخفيف الأولى فجعلها بين بين ، وأما الثانية فعلى التفصيل الذى مرَّ عند من يحققها .

باب [الوقف]^(١)

الموقوف عليه مبنى ومعرب :

المبنى إن حذف وبقي على أزيد من حرف فالهاء أو السكون^(٢) ،
أو على حرف فعال^(٣) أو اسماً جر باسم ؛ فهي^(٤) ، أو بحرف فهما^(٥) ،
وإن لم يحذف وتحرك آخره هاء ضمير فالسكون^(٦) ، أو غيرها لا شبه
معرب فكنظيره من المعرب أو بالهاء^(٧) ، أو سكن آخره صحيحاً

(١) قال المصنف : " الوقف قطع النطق عند إخراج آخر اللفظ ، وهو غير الوقف السدى
يكون استثنائاً وإنكاراً وتذكيراً وترغماً ، وغالباً تلزمه تغييرات إما فى الحركة يحذف
وهو السكون أو بروم أو إشمام ، وإما فى الكلمة بزيادة عليها ، إما بتضعيف وإما بهاء
السكت ، أو بنقص يحذف حرف العلة ، أو بقلب آخر الكلمة إلى حرف علة ،
وبإبدال حرف صحيح منه " . الارتشاف ٣٩٢/١

(٢) نحو : اغز وارم ، أمرين من : غزا ورمى ، يجوز فيهما إلحاق هاء السكت والسكون ،
تقول : اغزه وارمه ، واغز وارم .

(٣) نحو : ره وقه ، أمرين من : رأى ووقى ، فالهاء واجبة ؛ لأن الابتداء لا يكون إلا بمتحرك
والوقف لا يكون إلا على ساكن ، فلزم وجود حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه .

انظر : شرح الشافية للرضي ٢٩٦/٢

(٤) أى : فالهاء ، نحو : جئت بحىء مه ؟ ومثل مه ؟

(٥) إذا كان الجار حرفاً نحو : هم ؟ ولم ؟ وعلام ؟ ، ويجوز : به ؟ ولمه ؟ وعلامه ؟

(٦) نحو : رماه وضربته واضربه .

(٧) نحو : هو وأنتن ، فيجوز فيه السكون كنظيره المعرب ، وإلحاق الهاء ، تقول : هو وهو ،
وأنتن وأنتنه .

فكحاله وصلًا^(١)، إلا (إذن) والنون الخفيفة^(٢) تلى فتحةً، فتزل ألفاً، أو ضمة أو كسرة فتحذف^(٣)، ويرد ما حذف بسببها^(٤)، أو عليلاً ألفاً لا آخر فعل^(٥)، فالبهاء أو كحاله، أو إبدالها همزة^(٦)، إلا ألف ندبة، فلا يجوز إلا الهاء^(٧)، أو آخره^(٨)، فالثلاثة والإبدال ياء أو

فإن كانت حركته شبه إعرابية نحو: لا رجل، ويا زيد، فإن حركتهما تشبه الإعراب من حيث عروضها في النداء والنفي، فلا يجوز فيهما إلحاق الهاء. ومن ذلك الفعل للماضي فإنه بنى على الفتح لشيء بالمضارع، وفي إلحاقه الهاء ثلاثة مذاهب، الجواز والمنع والتفصيل، فإن ألبست بهاء الضمير امتنع، نحو ضربه، وإلا فلا، نحو: فعده وجلسه. انظر: شرح الشافية للنيسابوري (رسالة ماجستير) ص ٣٩٢ والنكت الحسان ١٨٤.

- (١) نحو: مَنْ وَكَمْ.
- (٢) يشمل ذلك التنوين ونون التوكيد الخفيفة، نحو: رأيت فرساً، واضربن.
- (٣) نحو: هذا فرسٌ، نظرت إلى فرسٍ.
- (٤) هذا في الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤكدين بنون التوكيد الخفيفة، فعند توكيدهما تحذف الواو والياء لأجل النون، فتقول: والله لتقومن ولتقومين، وعند الوقف تحذف نون التوكيد، ثم يعود ما حذف لأجلها، فتقول: والله لتقومن ولتقومين. وانظر: النكت الحسان ١٨٤.
- (٥) نحو: هما، يضربها، هنا.
- (٦) تقول: هما وهما وهما، يضربها ويضربها ويضربها، وهما وهما وهما.
- (٧) نحو: وازيداه، وهو مستثنى مما آخره حرف علة، وليس آخره حرف علة؛ لأن هذه الألف ليست من الاسم، وإنما هي حرف زائد جاء لمعنى الندبة.
- (٨) أى: آخر فعل، نحو: رمى وغزا وسعى.

واو^(١)، أو ياء أو واواً علامتي ندبة، فالهاء^(٢)، أو صلتين، فالحذف
يسكون ما قبلهما^(٣)، أو غير ذلك ثبتاً^(٤)، إلا ياء متكلم فيجوز
حذفها وسكون ما قبلها^(٥).

والمعرب إن جزم بسكون أو بحذف نون فكحاله وصلاً^(٦)، أو
بحرف علة ولم تحذف الفاء؛ فالإسكان أو الهاء^(٧)، أو حذفت
فالهاء^(٨)، أو كان مثني أو مجموعاً؛ فالهاء أو الإسكان^(٩) أو الروم^(١٠)،
أو ذا تاء تأنيث أبدلت هاءً وسكنت مطلقاً^(١١)، أو كهندات فكما

(١) فيكون فيه خمسة أوجه .

(٢) علامة الندبة الألف، فإن كان ما قبل الألف ضمة أو كسرة حذفها يوقع في لبس
أبقيتا، وقلبت الألف بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واو، نحو: غلامك، غلامكم، وعند
الوقف تزداد الهاء، فنقول: واغلامكيه واغلامكموه . انظر: أوضح المسالك ٥٤/٤ .

(٣) نحو: به ولّه، في: بهي وهو .

(٤) نحو: أكلوا واحشئ .

(٥) نحو: أكرم من، في: أكرمتي .

(٦) نحو: لم يذهب، ولم يذهبوا، ولم تذهبي .

(٧) نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش، ويجوز: لم يغزه ولم يرمه ولم يخشه .

(٨) نحو: لم يفه من وفي، ولم يقه من وفي .

(٩) نحو: الزيدان والزيدون، والزيدانه والزيدونه .

(١٠) قيده المصنف في الشرح بالثنى، وذلك لأن آخره مكسور، بخلاف الجمع فآخره
مفتوح، والروم قليل في المفتوح؛ لخفة الفتحة وعسر الإتيان بها خفية. وانظر:

الارتشاف ٣٩٧/١ .

(١١) نحو: فاهمة وعائشة .

آخره/٢٥/ صحيح ، أو معتلاً بألف فيها^(١) ، أو بياء أو واو وسكن ما قبلهما فكالصحيح^(٢) ، أو تحرك فى فعل فيسكونهما^(٣) ، أو ما قبل الياء فى اسم منون فيحذف التنوين والسكون رفعاً وجراً ، ويبداله ألفاً نصباً^(٤) ، أو غير منون فيالياء^(٥) ، إلا (مُرياً)^(٦) ، ومثل (يسا قاضى) فيالياء^(٧) ، أو مهموزاً وسكن ما قبله^(٨) لا لجرد مد ولين^(٩) ؛ فكنظيره الصحيح ، إلا أنك تنقل الحركة إلى الساكن^(١٠) ، لا فى منون

(١) نحو : الفتى ، ويا فتى .

(٢) نحو : ظبى ودلو .

(٣) نحو : يرمى ويغزو .

(٤) أى : إبدال التنوين ، وذلك نحو : جاء قاضٍ وغازٍ ، ومررت بقاضٍ وغازٍ ، ورأيت قاضياً وغازياً .

(٥) رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : القاضى .

(٦) اسم فاعل من (أريت) ، قال المصنف : " وإنما وقفت بالياء ؛ لثلاث تبقى الكلمة على حرف واحد ، لأن الميم زائدة " . انظر : النكت الحسان ١٨٧ .

(٧) هذا من المبني ، لكنه ذكر هنا مع المعرب ؛ لأنه شبيه بالمعرب ، إذ أصله الإعراب والبناء عارض .

(٨) بخلاف غير المهموز ، نحو بناء وسماء وإخاء .

(٩) تحزوا من نحو : وضوء وكساء ونسيء . وانظر : الارتشاف ٤٠٢/١ .

(١٠) نحو : هذا الردؤُ والبُطوُ ، والخبوُ ، ورأيت الردأُ والبطأُ والخبأُ ، ومررت بالردئ والبطئ والخبئ ، وبعض بنى تميم ففر من النقل ويتبع حركة الفاء ويسكن العين ، فيقول : هذا الخبأُ ورأيت الخبأُ ومررت بالخبأُ ، وهذا البطوُ ورأيت البطوُ ومررت بالبطوُ . انظر : الارتشاف ٤٠١/١ والنكت الحسان ١٨٧ .

منصوب^(١)، وإن أدى إلى بناء معدوم^(٢)، أو تحرك فكنظيره الصحيح^(٣)، إلا في امتناع التضعيف^(٤)، وإلا في جواز إبدال همزة واواً رفعاً وياءاً جراً وألفاً نصباً^(٥)، هذا وقف من حقق .

والمخفف إن تحرك ما قبلها ساكنة أبدلها حرفاً من جنس الحركة الصحيح^(٦) .

أو صحيحاً فيسكن، أو يرام، أو يشم رفعاً^(٧)، إلا المنصوب المنون، فيبدل تنوينه ألفاً^(٨) .

(١) نحو : رأيت رداً ونحياً وبطاً .

(٢) كما في : بَطِيءٌ ورِدْءٌ ، فقد صاراً على (فَعِل) و(فُعِل) ، وهما بناءان معدومان فسي الأسماء ، لكنه يفتقر ذلك هنا . انظر : الارتشاف ٤٠١/١ والنكت الحسان ١٨٧ .

(٣) نحو : الكَلأُ وأَكْمُوْ وأَهْنِيْ ، فيجوز فيها السكون والروم وإبدال همزة حرفاً مجانساً .

(٤) استثناء من الأمور التي تجوز في الصحيح ، فلا يجوز التضعيف هنا ، لأنه لا يجوز في الهموز .

(٥) فنقول : هذا الكَلَوُ ، ورأيت الكَلَا ، ومررت بالكَلَى .

(٦) نحو : هذا خَبٌ ، ورأيت خَبٌ ومررت بخَبٍ ، فيجوز فيه الروم والإشمام والإسكان الصحيح . وانظر : الارتشاف ٤٠٣/١ والنكت الحسان ١٨٨ .

(٧) نحو : هذا بَكَرٌ ، وبشر ، فيجوز فيه التسكين والروم مطلقاً ، والإشمام في حالة الرفع ، ويجوز نقل الحركة إلى الساكن قبلها ، بشرط أن يؤدي إلى بناء موجود ، وألا يكون فتحة خلافاً للكوفيين . انظر : الارتشاف ٣٩٧/١ والنكت الحسان ١٨٨ .

(٨) نحو : رأيت زيدا .

الإخبار

إلحاق الكلام (أل) أو (الذى) مبتدأين وتأخير المخبر^(١) عنه أو خلفه^(٢) إلى آخره ، خيراً^(٣) ، معوضاً عنه ضمير غيبة ، مطابق له فى الإعراب^(٤) ، وقد تكون (أل) أعم من الذى والعكس^(٥) .

- (١) مثل أن تقول: أخير عن زيد ، من قولك : قام زيد ، فيقال : الذى قام زيد ، فزيد هو المخبر عنه فى الحقيقة ، وقد تأخر وجعل خيراً عن الذى ، ومثله القائم زيد .
(٢) كأن يكون ضميراً متصلاً ، فيخلفه المنفصل ، ومثاله أن يقال لك أخير عن الياء فى قام غلامى ، فتقول : الذى قام غلامه أنا ، فخلف (أنا) الياء .
(٣) أى : يجعل الاسم المخبر عنه فى الحقيقة خيراً عن الذى .
(٤) أى : تجعل مكان الاسم المخبر عنه الذى أخرته وجعلته خيراً ضميراً مطابقاً له ، نحو : الذى ضربته زيد ، فى الإخبار عن زيد فى قولك : ضربت زيداً ، ف (الهاء) فى (ضربته) جعلت فى موضع (زيد) ، وهى مطابقة له فى الإعراب ، فقد كان زيد مفعولاً به ، وهى مفعول به ، ونحو : الذى سلمت عليه زيد ، فى الإخبار عن زيد فى قولك : سلمت على زيد ، فالضمير فى (عليه) مجرور كما كان زيد مجروراً . وانظر : شرح الأشئوني ٥٤/٤ .

(٥) يكون (الذى) أعم من (أل) ؛ لأنه يشترط للإخبار بـ (أل) شروط لا تشترط فى الإخبار بالذى ، وهى :

أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها فعل متصرف مثبت ، فلا يخبر بـ (أل) عن زيد من قولك : زيد أخوك ، ولا من قولك : عسى زيد أن يقوم ، ولا من قولك : ما قام زيد . وأما عموم (أل) على (الذى) فقال فيه المصنف : " وذكر أبو الحسن مسألة يصح أن يقع فيها خيراً عن (أل) لا عن الموصول غيرها ، تقول : قامت جاريتا زيد لا قعدتا ، فإذا جعلت زيداً خيراً فى هذا الباب ، قلت : القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ، ولو قلت : التى قامت جاريتاه لا الذى قعدتا زيد ؛ لم يجز ، ومن النحويين من أحجاز : مررت بالذى قام أبواه لا الذى قعدا ، فعلى هذا تجوز مسألة الأخفش بالذى الارتشاف ٤/٢ وانظر : النكت الحسان ١٩٠ .

القسم الثاني فى الأحكام الإفرادية^(١)

همزة الوصل

تفتح فى (أئمن) لقسم^(٢) ، وفى ٢٦/ (أل)^(٣) ، وتكسر فى: ابن وامرئ واسم واست واثنين وفروعها^(٤) ، وفى ماض أوله ألف^(٥) ،

(١) قسم المصنف الأحكام الإفرادية قسمين : القسم الأول : ما يلحق الكلمة فى أولها أو آخرها ويشمل همزة الوصل والمنثى والجمع المسلم والنسب ونون التوكيد وغير ذلك. والقسم الثانى : ما يكون لها فى نفسها ، وهو التصريف ، وجعله نوعين: الأول : جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعانى ، ويشمل التصغير وجمع التكسير والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إلى غير ذلك .
والثانى تغيير الكلمة لغير معنى ، ويشمل ذلك : الحذف والزيادة والنقص والقلب .

(٢) احتز المصنف بذلك من (أئمن) جمع (ئمين) فهمزته همزة قطع، وفى (أئمن) لغات، أشهرها ما ذكره المصنف ، وسمع كسر همزة ، وسمع حذف النون مع فتح همزة وكسرها وضم الميم وكسرها . وانظر : النكت الحسان ١٩١ .
(٣) نحو : الغلام والرجل والمرأة .

(٤) وهى: ابنم، وابنان وابنتان وامرآن وامرأة وامرأتان واست واسمان واستان واثنين .
وانظر : النكت الحسان ١٩١ .

(٥) وهو كل ماض احتوى أكثر من أربعة أحرف ولم يبدأ بباء زائدة ، وقد ضبطها النحاة بأحد عشر وزناً ، وهذه أمثلتها : انطلق واحمر واحمار واهتدى واستبشر واقعنسس واسلنقى واجلود واخشوشن واحرنجيم واقشعر، كما تأتى فى الماضى المبدوء بباء إذا أدغمت فى فاء الكلمة ، نحو: تطير وتدارك ، تقول: اطيروادارك ، والهمزة مكسورة فى كل هذا .

وفى مصدره والأمر منه ، ومن ثلاثى سكن ثانى مضارعه^(١) وفتح ثالثة
أو كسر لزوماً^(٢) ، وتضم إن ضم لزوماً^(٣) ، أو بنى الماضى السابق
للمفعول^(٤) .

-
- (١) تحرز المصنف مما لم يسكن ثانى مضارعه ، نحو : يعد ويضع ويزن ، فالأمر منها: عد
وضع وزن ، ويستثنى من المضارع الساكن الثانى : يأخذ ويأكل ويأمر ويسأل ، فإن
الأمر منها لم يبدأ بهمزة ، إذ الأمر منها : خذ وكل ومر وسل .
- (٢) نحو : يذهب ويرمى ، فالأمر منهما : اذهب وارم بكسر الهمزة ، فإن كانت الكسرة
غير لازمة ، نحو : أنت تدعين وتغزين ، إذ الكسرة عارضة لأجل ياء المخاطبة ،
فالأمر يكون بضم الهمزة .
- (٣) نحو : يكتب فالأمر منه : اكتب بضم الهمزة ، واحترز بلزوم الضم من نحو : يرمون ،
فالضمة عارضة لأجل واو الجماعة ، فالأمر منه بكسر الهمزة ، تقول : ارموا .
- (٤) فتحو : انطلق واقشعر همزته مكسورة ، وعند بناءه للمفعول تضم الهمزة ، فتقول :
انطلق واقشعر ، بضم الهمزة .

المثنى

يلحق آخره ألف مطلقاً^(١) لبنى الهجيم وبنى الحارث، منقلبة ياء
نصباً وجرّاً لغيرهم^(٢)، ونون كسرهما أفصح^(٣)، ويُغلبُ التذكير^(٤)
إلا في ضِعِّ^(٥).

(١) أى: فى الأحوال كلها، رفعاً ونصباً وجرّاً، فتقول: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان،
وسلمت على الزيدان، وعلى هذه اللغة جاء قوله:

إن أباهـ وأبـأ أباهـ
قد بلغا فى الجـد غايتاهـ

وانظر: منهج السالك للمصنف ١٠ والنكت الحسان ١٩٢.

(٢) وهى لغة عامة العرب، قال تعالى: ﴿إذ همـ طائفتان﴾، ﴿ربنـا واجعلنـا
مسلمين لك﴾، ﴿وأما الجدار فكان لغلامين﴾.

(٣) هذه النون ساكنة فى الأصل، وحركت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، هـى
والألف أو الياء قبلها، وما قبل الألف والياء فى المثنى يكون مفتوحاً، لكن وردت
هذه النون مفتوحة ومضمومة فى حالة الرفع، كما وردت مفتوحة فى حالتى النصب
والجر، ونسبه الكسائى إلى بنى زياد بن فقعس ونسبه الفراء إلى بعض بنى أسد.
انظر: التذيل ٢٢٥/١ وحكم النون فى التنثية والجمع بحث للمحقق نشر بمجلة كلية
اللغة العربية بالمنصورة العدد (١٤) ص ١٨٣ وما بعدها.

(٤) فتقول فى تنثية: صائم وصائمة: صائمان، وفى ابن وابنة: ابنان، وفى امرئ
وامرأة: امرآن بتغليب المذكر.

(٥) ضيع مؤنث، والمذكر ضيَعان، وعند التنثية قالوا: ضيَعان فى الرفع، وضيعين فى
النصب والجر، فغلبوا المؤنث، إذ لم يقولوا ضيعانان، وهو القياس، وحكى ابن
الأنبارى أن ضيعاً يطلق على الذكر والأنثى، وعليه فلا تغليب. انظر: شرح
التسهيل ٩٠/١ والنكت الحسان ١٩٣.

والمقصود قلب ألفه ياء^(١) إلا في نحو: عصا وألا ، فواو^(٢) .

والمقصود بقياس وأخ وأب وحم وهن تثبت لامه^(٣) .

والمهموز آخره للإلحاق أو بدل^(٤) يجوز قلبها واو أو ياء^(٥) ،
وللتأنيث قلب واو^(٦) ، إلا في نحو : عشواء^(٧) .

(١) إذا كانت رابعة ، نحو : حبلى وملهى ، أو كانت ثالثة أصلها الياء ، نحو : فتى
وهدى ، أو كانت ثالثة أصلية أو مجهولة وأميلت ، نحو : متى وبلى ، فتقول عند
التثنية : حبلان وملهيان وفتيان وهديان ومتيان وبلان .

(٢) يريد بنحو: عصا: الألف الثالثة التي أصلها الواو ، وبـ (ألا) الألف الثالثة الأصلية أو
المجهولة التي لم تمل ، فتقول : عصوان وألوان .

(٣) المنقوص مثل : الداعى والقاضى ، تقول فى التثنية : الداعيان والقاضيان ، وأحسوان
وأبوان وحموان وهنوان ، بإثبات لام الكلمة .

(٤) مثال الإلحاق : علباء وقرباء ، ومثال المبدلة من أصل : كساء ورداء .

(٥) حكم الهمزة المبدلة أو الملحقه جواز بقائها وجواز قلبها واو ، والأرجح فى المبدلة
الإبقاء ، والأرجح فى الملحقه القلب .

وبعض العرب يقلبها ياء ، لكنه نادر ذكر ذلك ابن مالك ، وقاس عليه الكسائى ، وقد
سوى المصنف بين قلبها واواً وقلبها ياء كما ترى . انظر : شرح التسهيل ٩٣/١
والنكت الحسان ١٩٥ .

(٦) نحو : صحراء وحمراء ، تقول : صحراوان وحمراوان .

(٧) مما كان قبل ألفه واو ، نحو : حواء ولأواء ، قال الأثيونى ١١٢/٤ : " وزعم
السيرافى أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة ، لئلا يجتمع واوان ليس بينهما
إلا الألف ، فتقول : فى عشواء : عشواغان بالهمز ، ولا يجوز : عشواوان ، وجوز
الكوفيون فى ذلك الوجهين " . وانظر : النكت الحسان ١٩٥ .

الجمع المسلم

[جمع المذكر السالم]

شرط ما جمع بالواو والنون منه مطلقاً^(١) ذكورية ، وعقل^(٢) ،
 وخلو من تأنيث^(٣) ، وفي جامدٍ إفراد^(٤) ، وفي مكبره علمية^(٥) ، وفي
 صفةٍ جمعٌ مؤنثه بالالف وتاء^(٦) .

-
- (١) أى : سواء أكان اسماً أم صفة ، مكبراً كان أم مصغراً .
 (٢) وشذ جمع ما ليس بمذكر ، نحو : سنون جمع سنة ، وما ليس بعاقل ، مثل : وابلسون
 جمع وابل ، وهو المطر الكثير .
 (٢) فلا يجمع عليه ، نحو : طلحة وحمزة ، وأجازه الكوفيون .
 (٤) فلا يجمع عليه المركب ، نحو : معدى كرب وتأبط شرا .
 (٥) نحو : الزيدون ، واشتراط العلمية لازم إذا لم يكن الجامد مصغراً ، فإن كان مصغراً لم
 تشترط العلمية ، نحو : رجيل ، تقول : رجيلون .
 (٦) أى : يشترط فى الصفة التى تجمع هذا الجمع أن يجمع مؤنثها بالالف والتاء ، نحو :
 ضارب وضاربون ، لأن المؤنث يجمع بالالف والتاء فتقول : ضاربة وضاربات ، فإن لم
 يكن مؤنث الصفة يجمع بالالف والتاء امتنع جمعها بالواو والنون ، نحو : سكران
 وصبور وأحمر وجريح . وانظر : النكت الحسان ١٩٦ .

[المجموع بالألف والتاء]

وشرط ما جمع بهما^(١) كونه علم مؤنث^(٢) ، أو مصغراً لا يعقل^(٣) ، أو صفة مالا يعقل^(٤) ، أو ممتنع تكسير منه^(٥) ، أو ذا علامة تأنيث^(٦) ، إلا فعلى فعلان ، وفعلاء أفعل^(٧) .

(١) يريد : بالألف والتاء .

(٢) نحو : هند وسعاد وزينب ، تقول : هندات وسعادات وزينبات .

(٣) نحو : دريهم وكتيب ، تقول : دريهمات وكتيبات .

(٤) نحو : سابق صفة فرس ، تقول : سابقات ، ونحو : جبال راسيات وأيام معدودات .

(٥) نحو : سراق واصطبل وخمام ، تقول : سراقات واصطبلات وحمامات .

(٦) سواء أكانت تاء أم ألفاً ، نحو : فاطمة وطلحة وفاهمة ، وحيلي ، وصحراء ، تقول :

فاطمات وطلحات وفاهمات وحيليات وصحراوات .

(٧) فلا يجمع سكرى ولا عطشى على سكريات وعطشيات ، ولا حمراء وعوراء على

حمراوات وعوراوات ، إلا إن سمي بها فتخرج من باب (فعلى) و(فعلاء) ، ويجوز

جمعها بالألف والتاء . انظر : النكت الحسان ١٩٧ .

[النسب]

النسب إلى مثنى ومسلم مذكر لم يعربا بحركة^(١)، أو مؤنث
بحذف العلامتين^(٢)، وإلى صدر محكى وجوباً^(٣)، وإلى أول مركب
جوازاً^(٤)، وإلى ثانى متضايفين إن خيف / ٢٧ / ليس^(٥)، أو تعرف
الأول به^(٦)، وإلا فإليه^(٧)، وتفتح وجوباً عين الثلاثى المكسورها^(٨)،

(١) وذلك إذا سمي بالمثنى أو الجمع وأعرب بالحركات ، فإنه عند النسب إليه لا يحذف منه شيء ، بل ينسب إليه على لفظه ، فتقول فى النسب إلى من اسمه زيدان أو زيدون : زيدانى وزيدونى .

(٢) أى : الألف والنون ، والياء والنون ، والواو والنون ، والألف والتاء ، فتقول فى النسب إلى زيدان وزيدون : زيدى وفى النسب إلى هندات : هندى .

(٣) نحو : تأبط شراً ، تقول : تأبطى .

(٤) نحو : بعلبك ، تقول : بعلّى ، ويجوز : بعلبكى .

(٥) نحو : عبد مناف وعبد قيس ، فعند النسب تقول : منافى وقيسى ، ولا تقول : عبدى خوف اللبس .

(٦) نحو : ابن عمر ، وابن مسعود ، تقول : عمرى ومسعودى .

(٧) أى : إلى الأول ، نحو : امرئى فى النسب إلى امرئ القيس ، لأنه لا يخشى فيه اللبس ، ولأنه لم يتعرف الأول بالثانى .

(٨) فى الشرح : (وتفتح عين الثلاثى المكسورة وجوباً) .

سواء أكانت الفاء مفتوحة أم مضمومة ، نحو : دثل وغر : تقول : دؤلى ونمّرى ، يفتح العين كراهة توالى الكسرتين والياءين . وانظر : توضيح المقاصد / ١٢٩ / وهمع الموامع / ١٦٥ / ٦ وشرح الشافية للنيسابورى ٢١٨ .

إلا في نحو: يلز، فجواز^(١)، وكذا نحو: تغلب^(٢)، ويجب بنوى في مثل: بنت^(٣)، ويجوز في مثل: ابن^(٤)، وترد في ثلاثي معتل اللام فاؤه إن كانت محذوفة^(٥)، وتحذف ياء مثل: حنيفة وجهينة، وواو مثل: شنوءة^(٦)،

(١) قال المصنف: يلز أصله: يلز، بالتشديد، فإذا نسب إليه مخففاً جاز أن يراعى أصله فتبقى اللام مكسورة، وجاز أن يراعى ما صار إليه، فيجرى مجرى إبل فتفتح اللام. انظر: النكت الحسان ١٩٩.

(٢) أى: يجوز في نحو تغلب فتح اللام وكسرها، لأن سكون ما قبل الكسرتين هون الخطب فيه، فجاز تركه على الأصل. وانظر: الأصول ٦٤/٣ وشرح المفصل ١٤٦/٥ وجمع المواع ١٦٥/٦ وشرح الأشموني ١٨٢/٤.

(٣) ومثلها: أخت، تقول: أخرى، هذا عند سيبويه، فيحذف التاء ويرد اللام المحذوفة، ويرد الكلمة إلى وزنها، وذهب يونس إلى إبقاء التاء؛ لأنها عوض عن اللام، ونسب إلى الكلمة كما هي فقال: بنتي وأختي، وذهب الأخفش إلى رد اللام وبقاء ما قبلها على سكونه، فيقول: بنوى وأخوى. انظر: شرح الشافعية للنيسابوري ٢٥٠ ٢٥٢ والنكت الحسان ١٩٩.

(٤) أى: يجوز فيه بنوى، فترد المحذوف، ويجوز النسب إليه على لفظه، فتقول: ابني، ومثله اسم، تقول: سموى واسمى.

(٥) نحو: شبة، وأصلها وشبة، يجب رد الفاء المحذوفة عند النسب، لأن التاء التي هسى عوض عن المحذوف تسقط عند النسب، فتبقى الكلمة على حرفين ثانيهما لين، ولا يوجد في الأسماء العربية المستقلة اسم هكذا، فتقول: وشوى.

فإن لم يكن معتل اللام لم ترد الفاء، نحو: عدة وزنة، تقول: عدى وزنى. انظر: شرح الشافعية للنيسابوري ٢٤٦ ٢٤٨، والنكت الحسان ١٩٩.

(٦) أى: ما كان على فعيلة أو فعيلة أو فعولة، فتقول: حنفى وجهنى وشنى، بحذف الياء أو الواو والتاء، وفتح العين وذلك إذا لم يكن فعيلة أو فعولة مضعف العين أو معتلها واللام صحيحة، نحو: شديدة وطويلة، ولم يكن فعيلة مضعف العين، نحو: قديدة. وفى اشتراط صحة العين فى (فعيلة) خلاف، وفى النسب إلى (شنوءة) ثلاثة مذاهب، انظر تفصيل ذلك فى: التسهيل ٢٦٣ وشرح الشافعية للنيسابوري ٢٢٠ وتوضيح المقاصد ١٣٧، ١٣١/٥ وجمع المواع ١٦٣/٦ وشرح الأشموني ١٨٦/٤ وشرح التصريح ٣٣١/٢.

وتقلب ألف مقصور ثلاثي واوا^(١)، وتحذف فـى نحو: جَمَزَى
وجوَبَا^(٢)، وفي نحو: جَبَلَى وملهى وذفرى جوازاً أو تقلب^(٣)، وشج
كِرْحَى^(٤)، وقاض كجلى^(٥)، وتحذف ألف مقصور حماسى وما زاد،
وياء منقوص كذلك^(٦)، والهمزة لتأنيث تقلب واوا^(٧)، إلا فى نحو:
لأواء^(٨)، أو أصلاً أو بدلاً أو لإلحاق يجوز أن تقلب^(٩).

(١) نحو: عصى ورحى، تقول: عصوى ورحوى.

(٢) مما كانت ألفه رابعة فى كلمة ثانياً متحرك، فتقول: جَمَزَى.

(٣) يشمل ذلك الرباعى ساكن الثانى، سواء أكانت ألفه للتأنيث أم منقلبة عن أصل أو للإلحاق، فتقول: جَبَلَى وملهى وذفرى، ويجوز: جبلوى وملهوى وذفروى، ويجوز وجه ثالث لم يذكره المصنف وهو قلب الألف واواً وزيادة ألف قبلها، فتقول: جبالوى وملهاوى وذفراوى. انظر: شرح الشافية للنيسابورى ٢٣٣ والنكت الحسان ٢٠٠ وجمع الهوامع ١٦٠/٦ وشرح التصريح ٣٢٩/٢.

(٤) المنقوص الثلاثى تقلب ياؤه واواً ويفتح ما قبلها، فتقول: شجوى.

(٥) المنقوص الرباعى يجوز فيه ما جاز فى المقصور الرباعى الساكن الثانى، فيجوز فيه حذف الياء وتقلبها واواً، فتقول: قاضى وقاضوى، والأفصح الحذف. انظر: شرح الشافية للنيسابورى ٢٣٥.

(٦) المقصور نحو: قبعثرى، والمنقوص نحو: مشتر، تقول: قبعثرى ومشترى، بحذف الألف والياء. وانظر: شرح الشافية للنيسابورى ٢٣٣، ٢٣٥.

(٧) الممدود إن كانت همزته للتأنيث قلبت واواً، نحو: حمراء وصحراء، تقول: حمراوى وصحراوى.

(٨) مما قبل ألفه واو، فتبقى همزته، تقول: لإوائى، وسبق بيان علة ذلك انظر ص

٢١٢ حاشية (٧).

(٩) نحو: قراء وبناء وعلباء، تقول: قراوى وقرائى وبنائى وبنائى وعلباوى.

[تاء التانيث]

تاء التانيث لفرق مذكر من مؤنث^(١)، وجمع من مفرد^(٢)،
ولعجمة^(٣)، ولنسب^(٤)، ولهما^(٥)، ولعوض^(٦)، وللبالغة^(٧)، ولتأنيث
لفظ^(٨)، أو تأكيده^(٩)، أو تأنيث الجمع^(١٠).

- (١) في الصفة والاسم، نحو: ضارب وضاربة، وامرؤ وامرأة، وغلام وغلّامة .
- (٢) نحو: حَمَارٌ وحَمَارُهُ، وبَغَالٌ وبَغَالَةٌ، وقد تدخل على الواحد فرقاً بينه وبين اسم جنسه، نحو بقر وبقرة، وتمر وتمرّة، وجاء العكس فدخلت على اسم الجنس، نحو: كمأة وكمأً . وانظر: الارتشاف ٢٩٤/١ .
- (٣) نحو: مَوْزَجٌ، وهو الخف أو الجورب، فقد قالوا في جمعه: موازجة، والقياس: موازج، نحو: مذهب ومذاهب، فأدخلوا التاء لتدل على العجمة . انظر: الارتشاف ٢٩٥/١ والنكت الحسان ٢٠٢ .
- (٤) نحو: الأشاعنة نسبة إلى عبد الرحمن بن الأشعث، وقيل التاء هنا عوض عن ياء النسب . انظر: الارتشاف ٢٩٥/١ .
- (٥) نحو: البرابرة والسيابجة، والمعنى: البربريون والسيبيجون، والواحد: بربرى وسيبجى . انظر: الارتشاف ٢٩٥/١ والنكت الحسان ٢٠٢ .
- (٦) نحو: إقامة واستقامة وتركبة، فالتاء عوض عن المحذوف من الإفعال والاستفعال والتفعيل، ونحو: يا أبت ويا أمت، التاء فيه عوض عن ياء المتكلم .
- (٧) نحو: رجل علامة ونسابة وراوية .
- (٨) نحو: بلدة ومدينة .
- (٩) نحو: ناقة ونعجة، فالتاء لتأكيد التانيث، وليست للتأنيث، لأن اللفظ بدونها لم يوضع للمذكر . انظر: النكت الحسان ٢٠٣ .
- (١٠) نحو: حجارة وعمومة وفحولة . وانظر: الارتشاف ٢٩٥/١ .

نون التأكيد

تلحق جوازاً فعل أمر^(١)، ومضارعاً بعد نهى وعرض وتحضيض
ودعاء واستفهام وشرط^(٢) مطلقاً فيهما^(٣)، ووجوباً إن ولى لام
قسم^(٤)، أو زيد (ما) بعد أداة شرط^(٥).

(١) نحو: أكرم زيدا، وامنح بكرأ.

(٢) نحو: لا تبخل علينا، وألا تنزلن عندنا، وهلا تنزلن عندنا، وبأرب لا
تفضين علينا، وأتكرم زيدا؟ ومن يقوم بكرم. وتؤكد المضارع هنا جائز،
لكنه كثير بعد الطلب قليل بعد الشرط. وانظر: أوضح المسالك ٩٩/٤ وما
بعدها.

(٣) أى: فى الاستفهام والشرط، ومعنى الإطلاق فى الاستفهام أن يكون عن الفعل،
نحو: أتقومن؟ وعن الاسم نحو: أى رجل يقومن؟ ومعنى الإطلاق فى الشرط ألا
يختص بـ (إن) الشرطية، بل يجوز فى سائر أدوات الشرط. انظر: النكت الحسان
٢٠١٣.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾، ويشترط أن يكون المضارع
مثبتاً مستقبلاً غير مفصول من اللام بفواصل. انظر: أوضح المسالك
٩٥/٤.

(٥) أطلق المصنف هنا، والذي ذكره النحاة (إن) الشرطية فقط، وذلك نحو
﴿وَاللّٰهُ تَعَالٰى: ﴿وَمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ﴾. انظر: أوضح المسالك
٩٦/٤.

وتقول: يضربناَن ، ويضربان ، مشددة فقط^(١) ، ويضربُنْ وتضربُنْ^(٢) وتخشِنْ^(٣) ، وتغزُونْ وترمِينْ^(٤) ، وكذا الأمر من صحيح ومعتل^(٥) ، مشددة /٢٨/ ومخففة .

-
- (١) لا يؤكد المسند إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة ، لئلا يجتمع ساكنان الثاني غير مدغم في مثله ، وكذا لا يؤكد المسند إلى نون النسوة بالنون الخفيفة للسبب ذاته ، وأصل (يضربنان) يضربن ثم أكد بالنون الثقيلة ، فتوالت النونات ، ففصل بين نون النسوة ونون التوكيد بألف زائدة .
- (٢) يشير بذلك إلى المضارع المتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فإنه يؤكد بالخفيفة والثقيلة .
- (٣) يشير بذلك إلى المضارع الذى آخره ألف ، فإنها تقلب ياء وتفتح ، وذلك إذا لم يكن من الأمثلة الخمسة ، ويؤكد بالنون الخفيفة والثقيلة .
- (٤) يريد أن المضارع المعلن الآخر بالواو أو الياء يفتح آخره إذا لم يكن من الأمثلة الخمسة ، ويؤكد بالنونين .
- (٥) نحو : اضربان ، بالثقيلة فقط ، واضربن واضربن واخشين واغزون وارمين - بالثقيلة والخفيفة .

أحكام التصريف^(١)قسمان^(٢) : الأول^(٣) :

[التصغير]

عَلَمَ التصغير الياء^(٤)، ويختص الاسم^(٥) وأُفْعِلَ للتعجب^(٦)، ويصغر
صدر مركب من اسمين، أو اسم وصوت^(٧)، وأول متضايفين

- (١) هذا هو القسم الثاني من الأحكام الإفرادية .
- (٢) جعل المصنف التصريف قسمين ، قسم يجعل فيه الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ، ويشمل التصغير والتكسير .. إلخ .
- والقسم الثاني هو تغيير الكلمة لغير معنى ، ويشمل الزيادة والحذف والنقص ..
- (٣) وهو ما يجعل الكلمة فيه على صيغ مختلفة لضروب من المعانى .
- (٤) أى: دليل التصغير الياء ، نحو : رجل ودريهم فى تصغير رجل ودهرم ، والتصغير يحدث تغييرات أخرى غير إضافة الياء ، منها: ضم أول الاسم وفتح ثانية ، وإن زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف كسر ما بعد الياء ويستثنى من ذلك بعض الكلمات وسيأتى ذلك فى كلام المصنف .
- وأوزان التصغير ثلاثة ، وهى : فَعِلَ وفَعِيلَ وفَعِيلِلَ .
- (٥) لأن التصغير وصف فى المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان. انظر: النكت الحسان ٢٠٦ .
- (٦) أفْعِلَ التعجب فعل كما هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على اسميته بوروده مصغراً فى قول الشاعر :
- ياما أميلح غزلانا شذن لنا
من هؤلياتكن الضال والسمر
- ورد بأنه بيت مفرد شاذ . انظر : الكتاب ٤٧٨/٣ والإنصاف ١٢٦/١ وشرح الرضى للشافعية ٢٨٠/١ .
- وقال المصنف فى الارتشاف ١٧٠/١ - ١٧١ : " فإنه يطرد تصغيره ، وقد منع اطراده قوم - فإذا قلت: ما أحسن زنبدا ، ففيه تعظيم الحسن مع دلالة على تصغير من صاحبه ، فلا يقال لكبير السن: ما أحسنه " .
- (٧) نحو : بعيلبك وعميروية .

علماً^(١)، وآخر غير علم أو كلاهما^(٢)، وتبقى ألف أفعال^(٣)، وما حذفت من ثلاثي رد^(٤)، وتحذف منه همزة وصل وتاء إلحاق^(٥)، وتلحق التاء ثلاثي مؤنث عديمها^(٦)، ويفك مضعف^(٧)، وتقلب ألف

(١) نحو: عبيد الله.

(٢) المركب الإضافي غير العلم يجوز عند تصغيره تصغير الأول أو الثاني أو كلاهما حسب المعنى المراد، فيجوز أن تقول في غلام رجل: غليم رجل وغلام رجل وغيلم رجل.

(٣) نحو: أجمال، تقول: أجيال، فبقى الفتحة بعد ياء التصغير لتسلم الألف، وهذا من المواضع التي تستثنى من كسر ما بعد الياء في الرباعي. انظر: الكتاب ٤٩٦/٣ وشرح الشافعية للنيسابوري ١٦٩ وتوضيح المقاصد ٩٩/٥.

(٤) أيًا كان المحذوف، فاء أو عيناً أو لاماً، نحو: عدة ومد ويد، تقول: وعيدة وميند ويديّة.

وسواء أكان حذفه قياسياً كما في عدة أم على خلاف القياس كما في يد ودم، وسواء أكان المحذوف عوضاً عن شيء لا يصلح الاسم معه لأن يبنى منه مثال (فعل)، نحو: ابن واسم وأخت أم. لم يعوض عنه شيء، نحو: يد ودم، فتقول في تصغير ابن واسم وأخت: بنى وسمى وأخيه برد المحذوف. انظر: شرح الشافعية للنيسابوري ١٨٠-١٨١.

(٥) يريد أن المحذوف إذا كان معوضاً عنه همزة، وصل نحو: ابن واسم أو تاء تأنيث، نحو: أخت و بنت. حذفت الهمزة والتاء ورد المحذوف فتقول: بنى وسمى وأخيه وبنية، والتاء في بنت وأخت للتأنيث، وقيل عوض، ولم أجد من ذكر أنها للإلحاق إلا المصنف والمرادى، وقد ذكر المصنف في الارتشاف أنها للتأنيث. انظر: الارتشاف ١٧٥/١ والنكت الحسان ٢٠٦ وتوضيح المقاصد ١٤٥/٥.

(٦) نحو: هند وهنيدة، ويد ويديّة، وعين وعينية.

(٧) نحو: شدة ومدة، تقول: شديدة ومديدة.

مقصور^(١)، ويرد ما حذف من منقوص^(٢)، والرباعي يكسر ما بعد العلم فيه^(٣)، إلا ما فيه علم التأنيث^(٤)، ويفك مضعف وسطه^(٥)، والزائد وفي آخره ألفا تأنيث^(٦) أو ألف ونون زائدتان في فعْلان فعلى لم يعتد بهما^(٧)، وما قبلهما أربعة والثالث زائد للمد حذف^(٨).

- (١) نحو: عصا ورحى، تقول: عصية ورحية.
- (٢) الثلاثي، نحو: شج وعم، تقول: شجى وعمى.
- (٣) أى: ما بعد علامة التصغير، وهى الباء، نحو: درهم، تقول: دريهم، بكسر الهاء، ونحو: جعفر، تقول: جعفر بكسر الفاء.
- (٤) يشمل ذلك تاء التأنيث وألفيه، نحو: طلحة وحبل وحمرأ، تقول: طليحة وحبل وحمرأ.
- (٥) نحو: فقم، تقول: فقيقم. انظر: النكت الحسان ٢٠٧.
- (٦) نحو: حمراء وصحراء، فإنه زائد عن أربعة بألف التأنيث الممدودة، لكنه لا يعتد بها، فتقول: حمراء وصحراء، وإن لم تكن للتأنيث أعتد بها، فتقول: عليى فى علباء. انظر: شرح الشافية للنيسابورى ١٧٠.
- (٧) نحو: سكران وعطشان، تقول: سكران وعطيشان، فإن لم يكن فعْلان مؤنثه فعلى، نحو: سلطان وسرحان، أعتد بهما، فتقول: سليطين وسريحين. انظر: شرح الشافية للنيسابورى ١٧٠.
- (٨) يريد أنه إذا كان ما قبل ألف التأنيث الممدودة أو الألف والنون أربعة أحرف ثلثها مد زائد، حذف المد الزائد، نحو: برأكاء وجلولاء وسلامان، فتقول: بريكاء وجليلاء وسليمان، بحذف الواو والألف، هذا مذهب سيبويه، وذهب البيرد إلى عدم الحذف وقلب المد ياء وإدغامها فى ياء التصغير. انظر: الكتاب ٤٤٠/٣ والمقتضب ٢٦٠/٢ وشرح الشافية للنيسابورى ٢٠٨ والنكت الحسان ٢٠٨.

ويجوز في كل مزيد حذف زوائده ثم يصغر^(١)، وتقول في ذا :
ذيا ، وتا: تيا ، وأولى وأولاء : أوليا وأولياء ، والذي والتي: اللذيا
واللتيا^(٢)، وتحذف ألفهما في التثنية^(٣).

(١) هذا تصغير الزخيم ، نحو: حميد في تصغير: أحمد ومحمد ومحمود وحامد، وسليط في سلطان ، وزعيفر في زعفران ، وسعيدة في سعاد. وانظر: الكتاب ٤٧٦/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٥ وهمع الموامع ١٥٢/٦ .

(٢) لا يدخل التصغير الأسماء المبنية ، واستثنوا من ذلك بعض أسماء الإشارة والموصولات، لكنهم فرقوا بينها وبين المعرب عند التصغير، فألحقوا قبل آخرها ياء وزادوا بعد آخرها ألف ، وتركوا الأول على حاله ، وكان الألف التي زادوها عوض عن ضم الأول وفتح الثاني ، وقد سمع ضم الأول في اللذيا واللتيا. انظر: الكتاب ٤٨٧/٣ والمقتضب ٢٨٨/٢ وشرح المفصل ١٣٩/٥ وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١ والأشباه والنظائر ٨٣/٣ وشرح التصريح ٣٢٦/٢ .

(٣) قال سيوريه ٤٨٨/٣ : " وإذا ثبتت حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف ذا وتا لكثرتها في الاستعمال " .

فتقول في تثنيها: ذيان وتيان ، واللذيان واللتيان ، تحذف الألف وتلحقها علامة التثنية .

وأما جمع (اللذيا) فاللذيون، وذهب الأخفش إلى أن الألف تحذف لالتقاء الساكنين، فيبقى ما قبلها مفتوح، فيقول: اللذيون .

وأما (اللتيا) فتجمع بالألف والتاء ويستغنى بجمعها عن تصغير اللاتي. انظر : المقتضب ٢٨٩/٢ وشرح المفصل ١٤١/٥ وشرح الشافية للرضي ٢٨٨/١ وتوضيح المقاصد ١١٧/٥ .

جمع التكسير

أبنية قلته (أَفْعَال) و(أَفْعِلْ) و(أَفْعَلْ) ^(١) ، فـ (أَفْعَال) مقيس
 في اسم ثلاثي ^(٢) إلا في (فَعْل) و(فَعْل) صحيحين. فشذوذ ^(٣)، و(أَفْعَل) في
 (فَعْل) ^(٤) وفي مؤنث بلا تاء على (فَعَال) و(فَعَال) و(فَعِيل) و(فَعَال) ^(٥)،
 و(أَفْعَلْ) في مذكر على وزنها ^(٦) ٢٩/ أو على (فَعُول) ^(٧).

(١) أوزان جموع القلة التي ذكرها النحاة أربعة ، هذه الثلاثة و(فَعْل) ، نحو : غلّمة وفنية
 وصبية ، وعلل المصنف لعدم ذكره الوزن الرابع بقوله: "لأنه إنما قصد إلى ما ينقاس
 جمعه على شيء من هذه الأبنية، وليس لنا شيء ينقاس جمعه على (فَعْل) بل هو من
 الجموع الشاذة " . النكت الحسان ٢٠٩ .

(٢) أى : فى أوزان الثلاثي المجرد من التاء عدا ما سيذكره المصنف ، وذلك نحو : حمل
 وأحمل ، وغر وأغار ، وعضد وأعضد ، وحمل وأحمل ، وعنب وأعناب ، وإبل
 وآبال ، وقفل وأقفل ، وعنق وأعتاق ، وغير الصحيح من (فَعْل) ، نحو : ثوب
 وأنواب ، وسيف وأسياف .

انظر : الكتاب ٥٨٦/٣ واللمع ٢٤٨ وشرح الجاربردى على الشافية ١٢٩/١ .

(٣) نحو : فرّخ وأفراخ ، ورطّب وأرطاب .

(٤) صحيح العين ، نحو : كلب وأكلب ، ووجه وأوجه ، وأما معتل العين فسبق أنه
 يجمع على (أَفْعَال) ، وما جاء منه على (أَفْعَل) فشاذ في القياس ، ومنه عين وأعين
 وسيف وأسياف. انظر : الكتاب ٥٦٧/٣ والمقتضب ١٩٣/٢ - ١٩٤ .

(٥) وهو كل اسم رباعى مؤنث بلا علامة قبل آخره مدة ، نحو : عناق وأعنق ، وذراع
 وأذرع ، ويمين وأيمن ، وكراع وأكرع .

فإن كان الاسم ثلاثياً لم يجمع هذا الجمع، وكذا إذا كان صفة نحو شجاع أو كان لمذكر.
 (٦) أى: الأوزان الأربعة السابقة ، وهى كل اسم رباعى مذكر قبل آخره مدة ، نحو :
 طعام وأطعمة ، وحمار وأحمرة ، ورغيف وأرغفة ، وغراب وأغربة .

(٧) نحو : عمود وأعمدة .

ولا يتجاوز (أفعلة) مضاعف (فَعَال) و(فَعَال) ، ولا معتل لأمّا^(١) ،
كما لا يتجاوز (فُعُول) معتل اللام (أفعّالا)^(٢) ، وموئث (فُعُول)
كمذكّره^(٣) .

وللكثرة (فعائل) فيما أنث منهن^(٤) بالتاء ، و(فُعَل) فى (فُعلة) ،
وفى (فُعلى) (أفعل)^(٥) ، و(فُعَل) فى (فُعلة)^(٦) ، و(فُعلاء) فى صفة
(فُعيل) الصحيح^(٧) ، و(فَعَال) فى معتله عينا^(٨) ، و(أفعلاء) فى معتله
لاماً ، أو مضعفه^(٩) ، و(فَعَال) فى ذى التاء منه^(١٠) ، و(فُعَل) فى

(١) إذا كان (فَعَال) أو (فَعَال) معتل اللام ، أو مضعف لم يجمع إلا على (أفعلة) ، نحو :
زمام وأزمة ، وإناء وآنية ، وجنّان وأجنة ، وقباء وأقبية .

(٢) نحو : فلو وأفلاء .

(٣) أى : يجمع على (أفعلة) ، نحو : قدوم وأقدمة .

(٤) الضمير هنا عائد على الأوزان الخمسة المتقدم ذكرها ، وهى : فَعَال وفَعَال وفُعِيل
وفُعَال وفُعُول ، وذلك نحو : حمامة وحمام ، ورسالة ورسائل ، وصحيفة وصحائف ،
وذؤابة وذوائب ، وركوبة وركائب . انظر : الكتاب ٦١٠/٣ ، ٦٣٦ والأصول
١١/٣ ، ١٨ وشرح المفصل ٥٢/٥ .

(٥) نحو : ظُلْمَة وظُلْم ، وخطوة وخطى ، وفُضْلَى وفُضْل ، وصغرى وصغر . انظر :
شرح الأشتوني ١٣٠/٤ .

(٦) نحو : كسرة وكسّر ، ونعمة ونعم ، وديمة ودِيم . انظر : شرح الأشتوني ١٣١/٤ .

(٧) نحو : شريف وشرفاء ، وكريم وكرماء .

(٨) نحو : طويل وطوال .

(٩) نحو : غنى وأغنياء وشديد وأشداء .

(١٠) أى : من (فُعيل) ، نحو : كريمة وكرام ، ويجمع على (فَعَال) أيضاً (فُعَل) و(فُعلة)
و(فُعَل) صحيح اللام غير مضعفها ، و(فُعلة) و(فُعَل) و(فُعَل) ، نحو : كعب وكعاب
وقصعة وقصاع ، وجبل وجبال ، ورقبة ورقاب ، وذئب وذئاب ورسع ورماس .
انظر : شرح الأشتوني ١٣٤/٤ ، ١٣٥ .

(فعل) مطلقاً^(١) ، و(فواعل) في رابعي ثانيه ألف ، اسماً^(٢) ، أو وصفاً لمؤنث أو مذكر لا يعقل^(٣) ، و(فُعَال) و(فُعَل) له وصفاً لمذكر عاقل^(٤) ، و(فُعَلَة) في معتلٍ لأم^(٥) ، و(أفَاعِل) لـ (أفَعَل) اسماً^(٦) ، إلا (أجمع) وتابعه^(٧) ، أو وصفاً مذكر (أفَعَلَة)^(٨) ، أو لتفضيل وفيه (أل)^(٩) أو مضافاً لا على نية (من)^(١٠) ، و(فُعَل) له مذكر (فعلاء)^(١١) ،

- (١) نحو : صبور وشكور وغفور ، تقول : صبر وشكر وغفر .
 ويطرد كذلك في كل اسم رابعي ثالثة مدة صحيح اللام ، نحو : قضيب وعمود وكتاب ، تقول : قُضِبَ وعمد وكتب . انظر : أوضح المسالك ٣١٢/٤ .
 (٢) مذكراً كان أم مؤنثاً ، نحو : خاتم وحواتم ، وقالب وقوالب ، وكاهل وكواهل ، وناصية ونواصي .
 (٣) الوصف المؤنث ، نحو : حائض وحوائض ، خاطئة وخواطئ ، والمذكر غير العاقل نحو : فرس سابق وسوابق وجبل شاهق وشواهِق . انظر : أوضح المسالك ٣٢٠/٤ .
 (٤) نحو : ضارب تقول : ضُرِبَ وضرب ، وصائم تقول : صُومَ وصوم .
 (٥) نحو : رام ورماء ، وقاض وقضاة .
 (٦) نحو : أفكل وأفاكل ، ومثله : أصعب وأصابع ، انظر : أوضح المسالك ٣٢٣/٤ .
 (٧) يعني : أكتع وأبضع وأبتع ، فإنها لم تجمع على (أفاعِل) .
 (٨) أى : وصف يكون مؤنثه على (أفعلة) لا (فعلاء) ، نحو : أرمل وأرامل ، أما (أفَعَل) (فعلاء) فلا يجمع على (أفاعِل) قياساً ، نحو : أحمر وسيأتي حكمه .
 (٩) نحو : الأفضل والأفاضل ، والأكرم والأكارم .
 (١٠) نحو قوله تعالى : ﴿ أَكْبَرُ بِحَرَمِيهَا ﴾ . وانظر : النكت الحسان ٢١١ .
 (١١) أى : إذا كان (أفَعَل) مؤنثه (فعلاء) فإنه يجمع على (فُعَل) ، نحو : أحمر وحممر . انظر : شرح الأشموني ١٢٧/٤ .

ولعكسه^(١)، و(فَعَالٍ) لـ (فَعَلَى) (فَعْلَان) ، وعكسه^(٢) ، و(فَعَالَيْن) في نحو: سرحان^(٣)، وتطرّد ماثلة (فَعَالِل) في كثير من الرباعي فما زاد^(٤) ، ووضع الجمع لاثنتين^(٥) من شيئين^(٦) دون ليس^(٧) .

(١) أى : لمؤنثه ، نحو : حمراء وحمراء .

(٢) نحو: سكران وسكرى ، يجمعان على سكارى .

(٣) مما كان على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان ، نحو : سرحان وسلطان وشيطان ، تقول : سراحين وسلطين وشياطين .

(٤) المراد بالماثلة هنا عدد الحروف والحركات ، وإن خالف في الوزن ، وذلك نحو : درهم ودرهم ، وقمطر وقماطر ، ومسجد ومسجد ، وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف ، وسلم وسلام ، وعلقى وعلاق ، وسفرجل وسفارج ، وحنفساء وحنافس . انظر : النكت الحسان ٢١٢ وشرح الأشموني ١٤٦/٤ .

(٥) أى : ويطرّد وضع الجمع .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ، وما رواه سيبويه : ظهراهما مثل ظهور الترسين ، ويجوز التثنية في كل ذلك ، وهى الأصل ، فتقول : قلباكما ، وظهرى الترسين . انظر : الكتاب ٢٠٢/٢ والنكت الحسان ٢١٢ .

(٧) فإن أليس امتنع الجمع ، وذلك نحو : أخذت من الزيدتين كتابيهما ، ولا تقول كتبهما إلا إذا كنت تريد الجمع .

[المصادر]

مصدر (فَعَلَ) و(فَعِلَ) المتعديين (فَعَّلَ)^(١)، و(فَعَّلَ) أكثره بنص
 سيبويه (فَعَّالٌ)^(٢)، و(فَعَّلَ) اللازم (فُعِّلَ)^(٣)، و(فَعَّلَ) اللازم (فَعَّلَ)^(٤)
 مطلقاً^(٥)، وللون (فُعِّلَ)^(٥)، ولهما^(٦) هَيَّأَ أو صَوَّأَ أو انصَرام وقت
 أو وسمًا / ٣٠ / (فَعَّلَ)^(٧)، وبتاء ولاية وصناعة^(٨)، ولصوت وداء

(١) نحو : ضرب ضرباً ، وفهم فهماً ، وذلك إذا لم يسمع غيره ، فإن سمع غيره وقسِف
 عند ذلك المسموع ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب الفراء إلى جواز الإتيان بمصدره
 على (فَعَّلَ) وإن سمع غيره ، وذهب بعضهم إلى أن مصادر الثلاثي سماعية فيوقف
 عند السماع ، وما لم يسمع له مصدر لا تأتي له بمصدر. انظر : الكتاب ٥/٤ وشرح
 المفصل ٤٣/٦ ، ٤٧ وشرح الشافية للرضي ١٥٢/١ والنكت الحسان ص ٢١٣ .
 (٢) في الشرح : (وَفَعَّلَ أَكْثَرَهُ فَعَّلَ وَجَاءَ فَعَّالٌ) .

قال سيبويه ٣٠/٤ : " وأما الفَعَّلُ من هذه المصادر فنحو الحسن والقبح ، والفعالة
 أكثر " . وذلك نحو : كرم كرامة ، ووسم وسامة ، وطهر طهارة ، وضخم ضخامة .
 (٣) نحو : قعد قعوداً ، وسمما سمواً ، لكنه يقل في معتل العين ، والغالب في معتل العين
 الفَعَّلُ والفَعَّالُ والفَعَّالَةُ ، نحو : مات موتاً ، وقام قياماً ، وناح نياحة .

(٤) نحو : فرح فرحاً ووجل ووجلًا ، وجوى جوى ، وقيل : إن دل على علاج وعمل
 فمصدره الفَعُول ، نحو : قدم قدوماً .

(٥) نحو : أدم أدمة ، وسمر سمرة .

(٦) أى : لَفَعَّلَ وفَعَّلَ اللازمين .

(٧) نحو : نكح نكاحاً ، وصاح صياحاً ، ونادى نداءً ، ونفر نفاراً ، وجمع جماعاً ،
 وصرم صراماً ، وتثشع كشاحاً . انظر : الارتشاف ٢٢٣/١ والنكت الحسان ٢١٥ .

(٨) نحو : نجر نجارة ، أمر إمارة ، وخاط خياطة . انظر : الارتشاف ٢٢٢/١ وشرح
 الأشبوني ٣٠٦/٢ ..

(فُعَالٌ)^(١) ، وبتاء لفضلة^(٢) ، ولهيئة (فَعْلَة)^(٣) ويطرد لمبالغة (تَفَعَّال) و(فَعِيلِي)^(٤).

- (١) نحو : سعل سعالاً ، وصرخ صراخاً ، ودعا دعاءً ، وهام هياماً ، وزكم زكاماً .
 (٢) قال المصنف : " نحو : النُّحَاة ، والْفُضَالَة ، والنُّجَارَة " . النكت الحسان ٢١٥ .
 ولم يذكر المصنف من الأوزان التي يأتي عليها المصدر (فَعْلَان) ، ويكثر في الحركة والاضطراب ، نحو : غلى غليانا ، ودار دورانا ، وجال جولانا .
 (٣) اسم الهيئة من الثلاثي المتصرف التام ، ومثاله : جلس جلسة ، ركب ركبة ، ومات ميتة .
 (٤) قال المصنف في النكت الحسان ٢١٦ : " أما (التفعال) فيطرد في كل فعل ثلاثي إذا أردت المبالغة ، نحو : الزداد والتلعاب والتطواف ، والكوفيون يرون التفعال من (فعل) بتشديد العين ، كأن الألف عندهم عوض من الياء ، وأما (الفعيلي) فمقصور ، وهو بناء يدل على كثرة الفعل ، نحو : الدَّلِيلِي والهَزِيمِي والخَيْثِي والحَلِيفِي ، وهو مطرود كثير " لكنه في الارتشاف ٢٢٨/١ ذهب إلى أن الفعيلي غير مطرد .
 هذا ولم يذكر المصنف مصادير غير الثلاثي المجرد ، لكنه ذكرها في الشرح بإيجاز .
 انظر : النكت الحسان ٢١٦ ٢١٧ .

[أسماء المصدر والزمان والمكان]

اسم مصدر وزمان ومكان من مزيد كاسم مفعوله^(١) ، ومن ثلاثي (مَفْعَل) ^(٢) إلا معتلّ فاء بواو فـ (مَفْعِل) فيهن^(٣) ، أو من (يفعل) فهو فى الظرفين^(٤) ، ويبنى من ثلاثي لمكان مما كثر فيه (مَفْعَلَة)^(٥) .

-
- (١) يريد باسم المصدر هنا : المصدر الميمي ، ومثال ذلك : منطلق ومستخرج ومدحرج .
وانظر : الارتشاف ٢٢٨/١ .
- (٢) نحو : مَذْهَبٌ وَمَقْتَلٌ وَمَسْمَعٌ .
- (٣) أى: فى المصدر الميمي واسم الزمان والمكان ، وذلك نحو : موعد وموزن .
- (٤) أى: ظرف المكان والزمان، نحو: مَضْرِبٌ، وأما المصدر الميمي فبالفتح، نحو: مَضْرَبٌ.
- (٥) نحو: مسبعة ومأسدة ، ومتعلة ، للمكان الذى كثر فيه السباع والأسود والثعالب .
انظر : الارتشاف ٢٣٠/١ .

[اسم الآلة]

ولآلة (مِفْعَل) ^(١) .

(١) نحو: مِضْرَب ، ومطرق ، ومفك ، ويأتي اسم الآلة على أوزان أخرى لم يذكرها المصنف ، منها : (مِفْعَلَة) و(مِفْعَال) ، نحو: مكسة ومكسحة ومفتاح ومنشار. انظر : الارتشاف ٢٣١/١ .

[صيغ المبالغة]

ولفاعل مما كثر فيه (فُعَلَّة) ^(١) ، وجاء لما كثر وقوع الفعل بسببه (فُعَلَّة) ^(٢) .

(١) صيغ المبالغة المشهورة خمسة ، وهي (فَعَّال) و(فَعُول) و(مَفْعَال) و(فَعِيل) و(فَعِل)، وهناك صيغ قليلة الاستعمال منها (فُعَلَّة) نحو: همزة ولمزة وضحكة، أى: يكثر من الهمز واللمز والضحك . انظر : النكت الحسان ٢١٨ .

(٢) نحو : رجل هُزَّأَ وَضُحِكَ ، أى : يهزأ به ويضحك عليه كثيراً .

[المقصور والممدود]

المقصور^(١) مثل : حصيٌ ، ومعزىٌ ، وعميٌ ، وخوزليٌ ،
ومستدعيٌ ، وعُلاٌ ، ودُجىٌ ، ولِحيٌ ، وسَكَارىٌ ، وشُقَّارىٌ ،
وَحِطَّيىٌ ، وجرحىٌ ، وسكرىٌ ، وعُلَيَّا^(٢) ، ويكثر فى (فَعَلَى)^(٣) .

(١) عرفه المصنف بقوله : " هو الاسم الذى حرف إعرابه أَلِف لازمة " . انظر :
الارتشاف ٢٣٥/١ والنكت الحسان ٢١٩ .

(٢) القصير مقيس فى كل معتل الآخر فتح ما قبل آخر نظيره من الصحيح ، وقد أشار
المصنف بهذه الأمثلة إلى الأوزان التى يأتى عليها الاسم مقصوراً ، وهى أن يكون
الاسم على وزن (فَعَل) ويفرق بينه وبين واحدة بالتاء ، نحو: حصيٌ وحصاة، وأن يكون
على (مَفْعَل) اسم زمان أو مكان أو مصدراً ميمياً، نحو: معزىٌ ومسعىٌ ومرمىٌ، وأن يكون
(فَعَلًا) مصدراً لـ (فَعَل) المعتل اللام ، نحو: عميٌ وصدىٌ ، وأن يكون مؤنثاً بالألف
من أنواع المشى ، نحو: الخوزلى والقهقرى والبشكى ، وأن يكون اسم مفعول من فعل
معتل اللام زائد على الثلاثة نحو : مستدعىٌ ومعطىٌ وأن يكون جمع (فَعَلَى) أنثى
(أفْعَل) على (فَعَلَى) ، نحو : عُلَيَّا وعُلَيٌّ ودُنَيَّا ودُنَيٌّ وقُصُوى وقُصَى ، وأن يكون جمعاً
لـ (فَعْلَة) على (فَعْل) ، نحو : دُجَيَّة : ودُجَىٌ ، ومُدَيَّة ومُدَى ، وأن يكون جمع (فَعْلَة)
على (فَعْل) نحو : لحيه ولحى وحليه وحلى ، وأن يكون على (فَعَالَى) ، نحو : شقَّارىٌ ،
نحو : سَكَارى وأَسارى وجمادى وحبارى ، وأن يكون على (فَعَالَى) ، نحو : شقَّارى ،
وأن يكون على (فَعِيلَى) مصدراً للمبالغة ، نحو : الخليفى والخثيى ، وأن يكون على
(فَعَلَى) جمعاً لـ (فَعِيل) بمعنى مفعول ، نحو : جرحى وهلكى ، وأن يكون صفة
على (فَعَلَى) مذكورها (فَعْلَان) ، نحو : سكرى وعطشى . انظر : شرح الشافية للنظام
النيسابورى ٤٠٦ - ٤٠٨ والارتشاف ٢٣٥/١ والنكت الحسان ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) نحو : جَمَزَى وبَشَكَى ، وإنما قال يكثر ؛ لأنه جاء منه الممدود ، نحو : قَرَمَاء ، وهناك
ما لم يذكره المصنف من مقيس المقصور . انظر : شرح الشافية للنيسابورى ٤٠٦ -
٤٠٨ وشرح الرضى ٣٢٧/٢ والنكت الحسان ٢٢١ .

والممدود^(١) مثل : تعداء ، واستدعاء ، وظباء ، وأرجاء ،
وسقاء ، ونداء ، وكساء ، وحمراء ، وشعراء ، وأنبياء^(٢) .

(١) الممدود هو الاسم الذى حرف إعرابه همزة بعد ألف زائدة . انظر: النكت الحسان ٢٢١ والارتشاف ٢٣٥/١ .

(٢) المد مقيس فى كل معتل الآخر قبل آخر نظيره من الصحيح ألف زائدة ، وقد أشار المصنف بهذه الأمثلة إلى بعض أوزان الممدود ، وهى:

أن يكون الاسم مصدرأ على وزن على وزن (تَفَعَّل) ، نحو : تعداء وترمساء ، وأن يكون مصدرأ لاستفعل مما لاه حرف علة ، نحو : استدعاء واسترخاء ، وأن يكون جمعأ على (فَعَال) لمفرد معل الآخر ، نحو : ظباء ودلاء ، وأن يكون جمعأ على (أَفْعَال) لـ (فَعْل) أو (فَعْل) ، نحو : صدَى وأصداء وشيلو وأشلاء ، وأن يكون صفة على وزن (فَعَال) ، نحو : سقاء ودعاء ، وأن يكون اسماً لصوت على وزن (فَعَال) أو (فَعَال) ، نحو : دعاء ونداء ، وأن يكون اسماً معتل اللام يجمع على (أَفْعلة) ، نحو : كساء وأكسية ، وغطاء وأغطية ، وأن يكون صفة لمؤنث مذكرها على (أَفْعَل) أو لا مذكر لها ، نحو : حمراء وعوراء وعذراء ، وأن يكون جمعأ على (فَعْلَاء) ، نحو : شعراء وعلماء وشركاء ، وأن يكون جمعأ على (أَفْعلاء) ، نحو : أنبياء وأصدقاء . انظر هذا المزيد من الأوزان فى : شرح الشافية للرضى ٣٢٩/٢ والارتشاف ٢٣٥/١ والنكت الحسان ٢٢٢ .

[اسما الفاعل والمفعول]

اسم الفاعل^(١) من (فعل) مطلقاً^(٢) و(فعل) متعدياً: (فاعل)^(٣)، وقاصراً (فعل)^(٤)، وقد يغلب فيه في امتلاءٍ وضده (فعلان)^(٥)، وفي لون وعيب ظاهر (أفعل)^(٦)، ومن (فعل): (فعليل)^(٧).

واسم المفعول^(٨) من ثلاثي (مفعول)^(٩)، ومن مزيد كمضارعه مفتوح ما قبل الآخر^(١٠)، واسم الفاعل منه مكسوره، وكلاهما أوله ميم مضمومة /٣١/.

-
- (١) هو ما صيغ للدلالة على من قام به الحدث، أو وقع منه، على جهة الحدوث.
 (٢) أى: متعدياً ولازماً.
 (٣) نحو: ضرب فهو ضارب، وقام فهو قائم، وعلم فهو عالم.
 (٤) نحو: فرح فهو فرح، وعرج فهو عرج.
 هذا، وقد خلط المصنف بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، فهذا وما يأتي بعده من أوزان الصفة المشبهة، وقد فعل المصنف مثل ذلك في الارتشاف. انظر ٢٣٣/١.
 (٥) نحو: شبع فهو شبعان، وعطش فهو عطشان، وسكر فهو سكران.
 (٦) نحو: حمر فهو أحمر، وشهب فهو أشهب، وعور فهو أعور.
 (٧) نحو: كرم فهو كريم، وعظم فهو عظيم.
 وجاء اسم الفاعل من (فعل) على (فاعل)، نحو: سلم فهو سالم، وحسن فهو حاسن، وضحك فهو ضاحك، وقد أغفل المصنف بعض أوزان الصفة المشبهة فلم يذكرها. انظرها في الارتشاف ٢٣٣/١.
 (٨) هو اسم مصوغ ليدل على من وقع عليه فعل الفاعل.
 (٩) نحو: مقتول، ومضروب، ومفهوم.
 (١٠) نحو: مدحرج ومكرم ومقاتل ومنطلق ومستخرج ومخرنجم.

القسم الثاني من التصريف^(١)

وهو : زيادة ونقص وبدل وقلب .

[المجرد والمزيد]

فالاسم والفعل كلاهما مجرد ومزيد^(٢) ، فمجرد الاسم ثلاثى ورباعى وخماسى، فالثلاثى (فعل) وبأى حركة حركت عينه أو فاؤه^(٣)، إلا (فُعَلًا) و(فُعَلًا)^(٤) ، والرباعى (فَعَّلَ) و(فَعَّلَ) و(فُعِّلَ) و(فُعِّلَ)^(٥)

(١) هو التغير الذى لا يكون لمعنى .

(٢) المجرد ما كانت حروفه كلها أصول، والمزيد ما اشتمل على حرف أو أكثر من حروف الزيادة . انظر : النكت الحسان ٢٢٥ .

(٣) حاصل ضرب حركات الفاء الثلاث فى حالات العين الأربع - وهى الفتح والضم والكسر والسكون - اثنا عشر وزنًا ، المستعمل منها عشرة أوزان فقط ، وهذه أمثلتها : صَقَر ، فَرَس ، كَيْد ، رَجُل ، جَذَع ، إِبِل ، عَنَب ، قُقُل ، عُنُق ، صُرْد .

(٤) أهملتهما العرب، وورد على (فُعَل): دُئِل ، اسم قبيلة ، ورُئِم ، وورد على (فُعِّل): حُبِل ، فى قراءة ، واختلف فى تفسير ذلك . انظر: النكت الحسان ٢٢٥ والارتشاف ٢٠/١ وشرح الأثيرونى ٢٣٨/٤ .

(٥) نحو : جَعَفَر ، وَزَبْرَج ، وَبُرْتَن ، وَدِرْهَم .

و(فَعْلَل) ^(١) و(فَعَّل) ^(٢) ، والخماسى (فَعَّل) و(فَعَّل) و(فَعْلَل) و(فَعْلَل) ^(٣) .

ومزيده ^(٤) نيف وثلاثمائة وخمسون بناء، وأكثر ما يبلغ سبعة ^(٥) .

(١) نحو : زَيْبٌ وَضَيْبٌ ، وهو بناء شاذ ، قال المصنف : " أثبتته المصنف وإن كان بعضهم نفاه لشذوذه " . النكت الحسان ٢٢٦ .

(٢) نحو : فَعْلَلٌ وَهَزَبٌ .

ولم يذكر المصنف (فَعْلَل) ، وأثبتته الكوفيون والأخفش وابن مالك ، نحو : جحذب وجرشع ، وأنكره البصريون . انظر : النكت الحسان ٢٢٦ وشرح الأشموني ٢٤٧/٤ .

(٣) نحو : سَفَرَجَلٌ ، وَخَزَعِيلٌ ، وَفَرَطْعَبٌ ، وَجَحْمَرِشٌ .

وفى الشرح (فَعْلَل) فى موضع (فَعْلَل) وهو سهو ؛ لأنه مثل له بقهيلس ، وهو على وزن (فَعْلَل) .

(٤) أى : مزيد الاسم .

(٥) ليس منها تاء التأنيث ، ولا ياء النسب ، ولا علامة التثنية ، ولا علامة الجمع السدى على حد التثنية ، نحو : قرعبلانة وحرنجامة ، وقرعبلاني ، وحرنجامتان ، وقرعبلانات .

ومزيد الثلاثى يكون مزيداً بحرف ، نحو : اصبع وكاهل وحبل ، وبحرفين ، نحو :

مضروب ، وبثلاثة ، نحو : متضارب ، وبأربعة ، نحو : استعمال ، ومزيد الرباعى

يكون مزيداً بحرف ، نحو : مدحرج ، وبحرفين ، نحو : محرنجم ، وبثلاثة ، نحو :

احرنجام ، ومزيد الخماسى يكون مزيداً بحرف ، نحو : سلسبيل ، وخزعبيل . انظر :

النكت الحسان ٢٢٧ .

[أبنية الفعل]

ومجرد الفعل ثلاثي ورباعي^(١)، فالثلاثي (فَعَلَ) ومضارع لمغالبة (يَفْعُلُ)^(٢)، إلا إن اعتل عينا أو لاماً بياء، أو فاءً بواو، فـ (يَفْعِلُ)^(٣)، أو لغير مغالبة واعتل فاءً بواو فـ (يَفْعَلُ)^(٤)، أو عينا أو لاماً فـ (يَفْعُلُ)^(٥)، أو أحدهما بياء أو مضعفاً لازماً فـ (يَفْعِلُ)^(٦)، أو متعدياً فـ (يَفْعُلُ)^(٧)، أو غير ذلك حلقى عين أو لام فـ (يَفْعُلُ)^(٨)، أو غير

(١) نحو : ضرب ودحرج ، ولم يستعمل منه خماسي مجرد .

(٢) نحو : كَارَمَنِي فَكَّرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ ، وسابقتي فسبقتة أسبقه ، بضم العين في المضارع ، لأن الفعل في باب المغالبة يجري مجرى الفرائز ، فإذا قصدت المغالبة حولت الفعل إلى باب (نصر ينصر) وإن لم يكن من هذا الباب . انظر : شرح المفصل ١٥٧/٧ .

(٣) نحو : سَايَرَنِي فَسَرَّتُهُ أَسِيرُهُ ، وباعني فبعته أبيعه ، وراماني فرميته أرميه، وواعدني فوعدته أعدده بكسر عين المضارع في كل .

(٤) نحو : وعد يعد ، ووصف يصف .

(٥) نحو : قال يقول ، وسما يسمو .

(٦) نحو : باع يبيع ، ورما يرمى ، وفرّ يفر .

(٧) نحو : عد يعد ، ومد يمد ، وجاء منه على (يَفْعِلُ) حب يحب ، وجاء بالضم والكسر أفعال منها : هر يهر ويهر ، وبت بيت وبيت . انظر : النكت الحسان ٢٢٩ .

(٨) نحو : لهث يلهث وذهب يذهب ولجأ يلجأ ، وخلع يخلع .

حلقى فـ (يفعل) أو (يفعل^(١))، و(فعل) مضارعه (يفعل^(٢))، و(فعل) (يفعل^(٣)) .

والرابعى (فعلل) ومضارعه (يفعلل^(٤)) .

ومزيده^(٥) ثلاثون بناء ، وأكثر ما يبلغ ستة^(٦) .

(١) نحو : ضرب يضرب وجلس يجلس، وقتل يقتل وقعد يقعد ، وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين فى كل فعل سمعاً أم لم يسمع إلا أحدهما، وهو قول لبعض النحاة ، لكنه اختار فى الشرح الوقوف عند المسموع إن سمع وجواز الوجهين فيما لم يسمع له مضارع . انظر : النكت الحسان ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢) نحو : سمع يسمع ، وعلم يعلم ، فرح يفرح ، وقد جاء منه أفعال كسرت عين مضارعها ، فيوقف عند السماع ، منها : ورت يرت ، وثق يثق ، وجاء بكسر عين المضارع وفتحها أفعال منها : حسب يحسب ونعم ينعم . انظر : النكت الحسان ٢٣٠ .

(٣) نحو : كرم يكرم وحسن يحسن وشرف يشرف ، وكله لازم .

(٤) نحو : دحرج يدحرج ، وقرطس يقرطس ، وخرجم يخرجم ، وزلزل يزلزل .

(٥) أى : مزيد الفعل الثلاثى . كذا قال المصنف فى الشرح ٢٣٠ .

(٦) فلا يتجاوز الفعل بالزيادة ستة أحرف وذلك نحو : استفهم واستخرج واحرّجهم وافرّقع .

التمثيل^(١)

تقابل الأصول بالفاء والعين واللام مرتبة^(٢) ، فإن لم
تف^(٣) كررت اللام^(٤) ، ويعبر عن الزائد بلفظه^(٥) ، إلا المبدل من
/٣٢/ تاء الافتعال فيها^(٦) ، أو المكرر فبالأصلي قبله^(٧) .

فإن كان في الموزون قلب قلبت الزنة^(٨) .

(١) المراد به : الميزان الصرفي .

(٢) هذا إذا كان الموزون ثلاثياً ، مع مراعاة الضبط ، فوزن رجل : فعل ، وقفل : فُعل ،
ونمر : فُعل ، وأسَد : فُعل ، وهكذا .

(٣) في الأصل (لم تفي) وهو خطأ ، وفي الشرح (لم تغن) .

(٤) فتزيد لاماً عند وزن الرباعي المجرد ، ولامين عند وزن الخماسي المجرد ، فنحو : جعفر
على وزن فعلل ، وحجرش على وزن فعللل .

(٥) فوزن ضارب : فاعل ، ومضروب مفعول ، وأخرجتم افعنلل ، واستخرج استفعل ،
وهكذا .

(٦) وذلك نحو : اضطرب وازدجر ، فأصلهما : اضطرب وازجر ، تقول في وزنهما :
افتعل .

(٧) نحو : عققل وجلب ، تقول وزنهما : فعنعل وفعلل لأن الزيادة بتكرير حرف أصلي ،
وثمنا ملحقان بمجنفل ودحرج .

(٨) نحو : أبس مقلوب يئس فوزنه عفل ، وجاه مقلوب وجه فوزنه عفل ، وناء مقلوب
نأى فوزنه فلع .

الزيادة

حروفها (أهوى تلمسان)^(١) .

ف (الهمزة) أول زائدة بعدها ثلاثة أصول^(٢) ، أو أحدها محتمل^(٣) ، إلا إن قام دليل على الأصالة^(٤) ، وغير أول أصلية ، إلا إن قام دليل على الزيادة^(٥) .

(١) (تلمسان) اسم مدينة بالمغرب ، وقد جمعت حروف الزيادة في تراكيب كثيرة، منها: هويت السمان ، وأمان وتسهيل ، وهناء وتسليم ، وسألتمونيتها ، واليوم تنسناه ، وهم يتساءلون . انظر : شرح الشافية للنيسابوري ٤١٣ .

(٢) نحو: أَفْكَلْ وأَيْدِعْ ، وتكون زائدة أيضاً إذا كان بعدها ثلاثة أصول وزائد ، نحو : إبريق ، فوزنه : إفعيل ، أما إن كان بعدها أربعة أصول فلا يلزم زيادتها ، فنحو : اصطبل وزنه : فَعَلَّلْ ، والهمزة أصلية ، كذا ذكر النحاة والمصنف في الارتشاف ٩٥/١ ، لكنه في النكت الحسان ٢٣٣ جعلها زائدة ، حيث قال : " ويدخل تحت ما ذكرنا بعد الهمزة أربعة أصول ، لأن ذلك بعدها ثلاثة أصول قطعاً ، فالهمزة زائدة ، نحو: اصطبل " . وانظر : الكتاب ٢٣٥/٤ ٣٠٧ والمنصف ٩٩/١ وسر الصناعة ١٠٧/١ والمتع ٢٣٢/١ .

(٣) أى : أحد الثلاثة يحتمل الزيادة والأصالة ، نحو : إين وأفعى ، فإن كان مقطوعاً بزيادته كانت الهمزة أصلاً ، نحو : آخذ وأكل . انظر : الارتشاف ٩٤/١ والنكت الحسان ٢٣٣ .

(٤) أى: أصالة الهمزة، نحو: أَيْطَلْ ، وأَرْطَى ، وأَوْلَقْ . انظر : الارتشاف ٩٥/١ .

(٥) وذلك في ألفاظ قليلة، منها: شَامِلٌ وجُرَائِضٌ ، وحُطَّائِطٌ وحَبْنَطٌ . انظر : الارتشاف ٩٥/١ والنكت الحسان ٢٣٤ .

و(الميم) كالهزمة^(١) .

و(الهاء) تزداد لبيان الحركة^(٢) .

و(الواو) و(الياء) و(الألف) تزداد ومعها ثلاثة أصول فصاعداً^(٣) ،
إلا في مضاعف رباعي^(٤) ، أو معها ثلاثة أحدها محتمل^(٥) غير ميم أو
همزة أوليين^(٦) .

(١) فتكون زائدة إن كانت أولاً وبعدها ثلاثة أصول ، نحو: مضرب ومرحب، وتكون
أصلاً إن كان بعدها أربعة أصول ، نحو: مرزجوش ، وتكون زائدة في نحو : مدحرج
ومتدحرج مما هو جار على الفعل ، وإن وقعت غير أول فأصل إلا إذا قام دليل على
زيادتها، نحو: دلامص وزرقم . انظر: شرح التصريف الملوکی ١٥٠ - ١٦٥
والممتع ٢٣٩/١ وشرح الشافية للنيسابوری ٤٦١ والارتشاف ٩٧/١ .

(٢) نحو : قه وره ، لكنه في الارتشاف رد ذلك ، فقال ١٠٦/١ : " الهاء قبل تزداد في
الوقف ، وليس يجيد ؛ لأنها لم تزد في بنية الكلمة " .

وتزداد الهاء في غير ذلك ، نحو : أهراق ، وأهداح ، وهبلع ، وأمهمات ، وهجرع،
ونسب المصنف وغيره إلى الميرد القول بإنكار زيادة الهاء، والصحيح أنها من حروف
الزيادة عنده . انظر : المقتضب ١٩٤/١ ، ١٦٩/٣ وسر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢
والممتع ٢١٧/١ والارتشاف ١٠٦/١ .

(٣) الواو نحو: كوثر، جوهر، جهول، غدور، زنبور ، والياء نحو: صيرف ، ضيفم ،
قندیل، والألف نحو: قاتل وفاهم ودراهم . انظر: الارتشاف ٩٨/١ ، ١٠٣ ، ١٠٧ .

(٤) نحو: وضوئیت وقوقیت، وصیصیة، وعاعی وضوضی . انظر: الارتشاف ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٧ .

(٥) أى: ثلاثة أحرف أحدها محتمل الزيادة والأصالة ، نحو : معزى ومِعْزٍ وعنوثل .

انظر: النكت الحسان ٢٣٨ .

(٦) أى: بشرط ألا يكون هذا المحتمل الأصالة والزيادة همزة أو ميماً في أول الكلمة، فإن
كان كذلك كان أصلاً ، وحكم على الألف أو الواو أو الياء بالزيادة ، نحو: موسى
وأفعى، والأوتكى وموقن، وأيدع وميزان . انظر: النكت الحسان ٢٣٨ .

(التاء) لمضارعة^(١)، وفي مطاوع^(٢)، وتفاعل، وافتعال، واستفعال^(٣)، وأنت، وفروعهن^(٤)، ولتأنيث ساكنة أو متحركة^(٥).
و(اللام) في مشار^(٦).
(السين) في الاستفعال وفروعه^(٧)، وفي الوقف بعد كاف المؤنث في لغة^(٨).

- (١) نحو: أنت تقول، وهي تسمع، وقد اعترض العلامة الرضى على جعل حروف المضارعة من أحرف الزيادة بأنها حروف معان، وليس بشيء. انظر: شرح الشافية ٣٧٦/٢ وشرح الشافية للنيسابورى ٤٦٤.
- (٢) نحو: كسرتة فتكسر، وعلمته فتعلم، ودحرجته فتدحرج.
- (٣) نحو: تضارب، واقتال، واستخراج.
- (٤) يعنى: فروع تفاعل وافتعال واستفعال وأنت، وذلك نحو: يتفاعل، وتفاعل، ومتفاعل، وافتعل، ويفتعل، ومفتعل، واستفعل، ويستفعل، ومستفعل، وأنت وأنتم وأنتم وأنتم.
- (٥) ساكنة نحو: قالت وسمعت، ومتحركة نحو: قائلة وسامعة، وجاءت التاء زائدة في غير ذلك، نحو: ملكوت وجبروت ورغبت وعنكبوت وتبيان وتلقاء. انظر: الكتاب ٢٧٠/٤ ٢٧٢ وسر الصناعة ١٥٧/١ وشرح التصريف الملوكة ١٦٦ والممتع ٢٧٢/١ والارتشاف ١٠٣/١.
- (٦) اللام الزائدة في اسم الإشارة ليست من بنية الكلمة، وقد ذهب إلى ذلك المصنف في الارتشاف فقال ١٠٨/١: "قل: تزداد في اسم الإشارة وليس بمجيد؛ لأنها ليست في بنية الكلمة". وانظر مواضع زيادة اللام في: المقتضب ١٩٨/١ والمنصف ١٦٥/١ وسر الصناعة ٣٢١/١ وشرح الملوكة ٢٠٩ والممتع ٢١٣/١ والارتشاف ١٠٨/١.
- (٧) نحو: استفهم يستفهم استفهاما ومستفهم ومستفهم.
- (٨) نحو أكرمتكس وبكس، وتسمى الكسكسة، وهي لغة قبيلة بكر. انظر: الكتاب ١٩٩/٤ والممتع ٢٢٢/١.
- وفي جعل سين الكسكسة من حروف الزيادة نظر، وقد جعلها الزمخشري من حروف الزيادة فرد ابن الحاجب بقوله: "وعد سين الكسكسة غلط؛ لاسئذامه شين الكشكشة". انظر: الشافية بشرح الرضى ٣٨٠/٢، وقد ذهب إلى ذلك المصنف في الارتشاف ١٠٦/١.

(النون) لمضارعة^(١)، وفي انفعال وفروعه^(٢)، وتثنية،
وجمع مُسَلَّم مذكر، وعلامة للرفع، ولتأكيد، ووقاية^(٣)،
وآخرأ بعد ألف زائدة قبلها أكثر من حرفين^(٤)، لا من
باب جنجان^(٥)، وثالثة ساكنة ظاهرة^(٦) في حماسي .

- (١) نحو: نقوم ونأتي، وسبق بيان خلاف الرضى في ذلك، انظر: ص ٢٤٣ هامش (١).
(٢) نحو: انطلق ينطلق انطلقاً ومنطلقاً ومنطلقاً .
(٣) الأمثلة على الترتيب: الزيدان والزيدون، ويقومان ويقومون وتقومين، ووالله
لأقومن ولأقومن، وأكرمى .
وفي جعل هذه النونات من حروف الزيادة نظر؛ لأنها لم تزد في بنية الكلمة، قال
ابن يعيش: "فأما زيادة النون بعد ألف التثنية وفي الجمع السالم، فهي وإن كانت
زائدة كما ترى إلا أنها غير مصوغة في نفس الكلمة على سبيل اللزوم". انظر:
شرح التصريف الملوكي ١٧٤ بتصرف .
(٤) نحو: سكران وعطشان وغضبان، فإن كان قبلها حرفان حكم بأصلتها، نحو: بيان
وجنان، وإن كان قبلها ثلاثة أحدها يحتمل الأصالة والزيادة كانت النون أيضاً
محتملة، نحو: حسّان وحَيّان .
(٥) قال ابن عصفور: "وإن جعلت النون أصلية كانت من باب الرباعي المضعف، نحو:
صلصلت، وذلك باب واسع، وأما جعلها زائدة فيكون من باب سلس وقلق، مما
فاؤه ولامه من جنس واحد، وذلك قليل جداً". الممتع ٢٥٨/١ وانظر: الارتشاف
١٠٢/١ ١٠٣ والنكت الحسان ٢٤٠ .
(٦) أى: غير مدغمة في غيرها، نحو: جحنفل وشرنبت، فإن كانت مدغمة، نحو:
عَجَنَس لم تكن زائدة. انظر: الكتاب ٣٢٣/٤ .

النقص

إدغام وحذف .

الإدغام

يجب في متقاربين واوٍ وياءٍ سَكَنَ/سَكَنَ/سَكَنَ سابقهما ، وتقلب ياء^(١) ،
وفى بناء بين التقارب^(٢) ، [ويجوز مما]^(٣) أحدهما تاء (تفاعل)
أو (تفعل) أو (افتعل)^(٤) ، ويجوز فى مثلين اعتلا وتحرك الثانى لغير
إعراب متطرفاً^(٥) ، أو غيرهُ ، قبل ألف ممدودة أو ألف ونون زائدتين أو

(١) أى: تقلب الواو ياء ثم تدغم فى الياء ، نحو : طوى طَيًّا ، ولوى لَيًّا ، ومرمى ، أو تدغم الياء فيها ، نحو : سيد وميت .

(٢) قال المصنف: "أى: يجب الإدغام فى صيغة تبين هى تقارب الحرفين ، ولا يتوهم أنه من إدغام المثلين ، مثال ذلك : أمحى ، أصله : امحى ، و(انفعل) مبنى من المحو ، فهذه الصيغة تبين أن الحرف نون ، ولا جائز أن يكون ميماً لأن وزنه إذاً يكون (أفعل) ، و(أفعل) بناء معدوم فى كلامهم " . النكت الحسان ٢٤١ .

(٣) ما بين المعقوفين من الشرح ، ومكانه فى الأصل (أو) .

(٤) نحو : تطاير وتطير واختصم ، تقلب التاء من جنس ما بعدها ، ثم تدغم بعد تسكينها لأجل الإدغام ، ثم تأتى بهمزة وصل فى الأولين ، فنقول : اطاير واطير ، أما اختصم فتحرك الخاء ، فلا يكون هناك حاجة لهزمة الوصل فتحذف ، فنقول : خصم ، ولك كسر الفاء والعين وفتحهما وكسر الفاء وفتح العين . انظر: الارتشاف ١٦٧/١ والنكت الحسان ٢٤١ .

(٥) وذلك إذا كانت حركته حركة بناء ، نحو : حيي وعيي ، يجوز أن نقول فيهما : حتى وعى ، والإظهار أكثر . انظر : الارتشاف ١٦٦/١ .

تاء تأنيث لاحقة بناء جمع^(١)، ويجب إن لحقت مفرداً عوضاً من
محذوف^(٢)، فإن صحا^(٣) وسكن الثاني ولم يتحرك في جال ما^(٤)
فأدغم بعض البكرين^(٥)، أو تحرك فغير الحجازيين^(٦)، أو تحرك الثاني
في فعلٍ وليس أحدهما أول كلمة، ولا تاء (افتعل)^(٧) أو في اسم^(٨)

(١) نحو: اعياء وأحياء، وكان تبنى من (حى) على وزن (مصحلان) فتقول: محيان،
ونحو: أحيية وأعيية، فيجوز في كل ذلك الإدغام والفك. وانظر: الارتشاف
١٦٦/١ - ١٦٧.

(٢) نحو: تحية وتعزية، وأصله على التفعيل، لحقته التاء عوضاً عن الياء المحذوفة. فإن لم
تكن التاء عوضاً وجب الإظهار، نحو: عيبة. وانظر: الارتشاف ١٦٧/١ والنكت
الحسان ٢٤٢.

(٣) أى: المثان.

(٤) نحو: رددت ورددنا ورددن وارددن، مما اتصل بضمير رفع متحرك، ونحو: احبب
بزيد.

(٥) هم بنو بكر بن وائل، فيقولون: رَدْتُ ورَدْنَا ورَدَّن في: رددت ورددنا ورددن.

(٦) أى: إن تحرك الثاني في حال ما فغير الحجازيين يدغم، والحجازيون لا يدغمون،
فيقولون: إن تردد أردد، وغيرهم ينقل الحركة إلى الساكن ثم يدغم، فيقولون: إن
تردَّ أردَّ. وانظر: الارتشاف ١٦٥/١ والنكت الحسان ٢٤٢.

(٧) نحو: شدَّ وردَّ، واحمارَّ، فالإدغام واجب، فإن كان أحدهما أول كلمة، نحو:
تتعلم وتتفهم، أو كان تاء افتعال، نحو: اقتتل واستترَّ، لم يجب الإدغام بل يجوز،
انظر: النكت الحسان ٢٤٢.

(٨) معطوف على قوله (في فعل).

ثلاثي ساكن الأول^(١) أو متحركة على (فعل) أو (فعل)^(٢)، أو أزيد
 فيدغم وجوباً^(٣) أو أحدهما تاء (افتعل)^(٤) أو أول كلمة والثاني
 أصلي فجوازاً^(٥).

-
- (١) أى : أول المثلثين ، نحو : شدَّ وردَّ ، فالإدغام واجب .
 (٢) نحو : صبَّ وطبَّ وضبَّ ، وكان تبنى من الرد على مثال (عَضُد) فتقول : ردَّ
 بالإدغام . أما إذا كان الاسم الثلاثي المتحرك الوسط على غير هذين الوزنين فإنه يمتنع
 فيه الإدغام ، نحو : دُرَّ ، وسررَّ ، طَلَّل ، وكَلَّل ، وجدد (جمع جديد) . انظر :
 النكت الحسان ص ٢٤٣ وشرح الأشموني ٣٤٦/٤ - ٣٤٧ .
 (٣) نحو : مرَّد ، ومشدَّ ، ورادَّ ، وشادَّ .
 (٤) مثل له المصنف باقتتل ، والصواب أن يقال : اقتتال واستتار ، لأنه بصدد الحديث
 عن الاسم ، وقد سبق الحديث عن اقتتل ونحوه من الأفعال .
 (٥) نحو : تتابع مصدر تتابع ، فيجوز فيه : أتابع بالإدغام ، والمثال الذي فى الشرح
 (تتابع) والصواب أن يكون اسماً لا فعلاً، فإن لم يكن الثاني أصلياً امتنع الإدغام ،
 وجاز الإظهار أو الحذف ، نحو : تتذكر وتتعلم . انظر : النكت الحسان ٢٤٤ .

الحذف

يطرد في حروف العلة^(١) ، وقد سبق حذفها في أماكن .
وتحذف الألف إذا جاءت ساكنة^(٢) غير ألف تثنية^(٣) ، أو ألف قبل تاء جمع^(٤) ، أو اتصل بها تاء تأنيث^(٥) ، أو واو جمع^(٦) ، أو سكن ما قبلها لتكلم أو خطاب^(٧) .

وتحذف الواو والياء عيين في مصدر جارٍ على فعل معتل^(٨) ، وإذا جاءت الواو والياء المخرطة^(٩) ، وتحذف الواو ساكنة بين

(١) وجاء في غيرها غير مطرد ، ومن ذلك : شفة وسنة وسه ويد .

انظر المزيد في : النكت الحسان ٢٤٤ .

(٢) نحو : هذا فتى ، وهذه عصا ، فقد التقت الألف مع التنوين فحذفت ، ونحو : زيد يخشى الطغاة ، وغير ذلك .

(٣) فإنها لا تحذف ، بل تقلب ياء أو واواً ، نحو : رحيان وعصوان .

(٤) فإنها لا تحذف ، بل تقلب ياء أو واواً ، نحو : فتيات وقنوات وليليات .

(٥) نحو : سعت ورمت ودعت .

(٦) نحو : سعوا ورموا ودعوا ، ونحو : مصطفىون ، ومثل واو الجمع ياء المخاطبة ، نحو : أنت تسعين .

(٧) نحو : قلت وقلنا ، وقلت وقلت وقلن ، فقد سكن آخر الفعل لاتصاله بضمير رفع متحرك ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

(٨) نحو : إقامة واستقامة ، وإبانة واستبانة ، فحذفت الواو والياء وعوض عنهما بالتاء ، فإن لم يعمل الفعل لم تحذف الواو ولا الياء ، نحو : استحوذ استحوذاً .

(٩) نحو : يدعون ويرمون ، والداعون والرامون ، وتدعين وترمين .

حرف مضارعة مفتوح وكسرة فى اللفظ^(١) أو فتحة قياسها الكسر^(٢)، وفى مصدرهما والأمر منهما^(٣)، وتحذف الياء بعد كسرة إن انضاف /٣٤/ إليها ثلاث ياءات وجوباً^(٤)، أو غير كسرة فجوازاً^(٥) [إلا]^(٦) إن انضاف إليها ياءان فى اسم غير جار على فعل أولاهما زائدة [فجوباً]^(٧).

(١) نحو: يعد وين.

(٢) نحو: يضع ويدع، إذ قياس العين هنا الكسر، ولكنها فتحت لأن اللام حرف حلق.

انظر: النكت الحسان ٢٤٧.

(٣) نحو: عدة وزنة، والضعة والدعة، وعد وزن وضع ودع.

(٤) نحو: علوى فى النسبة إلى على وأصله: عَلِيٌّ، حذفت الياء الأولى ثم قلبت لام الكلمة واواً.

(٥) نحو: قُصِيَّ، وقُصَوَى فى النسبة إلى قُصَى.

(٦) زيادة من الشرح ص ٢٤٨.

(٧) زيادة من الشرح.

وذلك نحو: عُطِيَ وكُسى فى تصغير عطاء وكساء، والأصل: عطى وكسى، الياء الأولى للتصغير، والثانية ألف المد، والثالثة لام الكلمة، حذفت الثانية ثم أدغمت ياء التصغير فى لام الكلمة، ولم يشترط سبويه زيادة الياء الأولى، بل يقول فى تصغير: أحوى: أْحَى، ومن اشترط الزيادة يقول: فى تصغيرها: أْحَى. انظر: الكتاب ٤٧١/٣، ٤٧٢ وشرح الشافعية للنيسابورى ١٨٧، ١٨٩.

البدل

حروفه^(١) : شفعت لظو زكى أجاد همس نص .

الشين من كاف مؤنث^(٢) .

التاء من واو [فى]^(٣) افتعال وفروعه ، وفاؤه واو فى لغة غير الحجاز^(٤) .

(١) جعلها ابن جنى أحد عشر حرفاً حيث قال : " وإن أخرجت من هذه الحروف - يريد حروف الزيادة العشرة - السين واللام وضمت إليها الطاء والبدال والجيم صارت أحد عشر حرفاً تسمى حروف البدل " . سر الصناعة ٦٢/١ ، وجمعها الزمخشري فى قوله (استنجد يوم طال) ، وجمعها ابن الحاجب فى قوله (أنصت يوم جد طاه زل) ، وجمعها المصنف فى الارتشاف فى قوله (طال يوم أنجدته) وجمعها فى المبدع فى قوله (أجد طويت منهلاً) ثم زاد السين والطاء والشين والزاي والعين والكاف والفاء . انظر : شرح المفصل ٧/١٠ وشرح الشافية للرضى ١٩٩/٣ والارتشاف ١٢٥/١ والمبدع ١٤٢ - ١٦٥ .

(٢) نحو : أكرمتش فى أكرمتك ، ومنه قول الجنون :

فعيناش عينها وجيدش جيدها

خلا أن عظم الساق منش دقيق

انظر : سر الصناعة ٢٠٦/١ .

(٣) زيادة من الشرح .

(٤) نحو : اتصل يتصل اتصل ، متصل ، اتصالاً ، والأصل : اوصل يتوصل ، اوصل ، اوصل ، موصل ، اوصالاً ، ومثله اتعد واترن ، والحجازيون لا يبدلون الواو تاء فى كل ذلك .

وتبدل الواو تاء بلا قياس فى : تجاه وتراث ونخمة ونحوها . انظر : المبدع ١٥٧ .

الطاء من تاء فيه وفاؤه مطبق^(١) .

الواو والياء من ألف ، والواو من ياء ، والياء من واو ، ويذكر
ذلك في القلب^(٢) .

الواو من همزة مفردة بعد واو زيدت لمد وحركة ما قبلها من
جنسها في كلمة^(٣) .

الياء من همزة بعد ياء كذلك^(٤) ، أو بعد ياء تصغير^(٥) ، وإن لم
تكن كذلك فالأحسن أن لا تبدل منها الواو والياء ، بل إذا قصد
تخفيف ألقيت حركتها عليها وحذفت^(٦) .

(١) حروف الإطباق : الصاد والضاد والطاء والظاء ، وذلك نحو : اصطر واضطجع
واطلع واظلم . وانظر : المتع ٣٦٠/١ وشرح الرضى ٢٢٦/٣ والمبدع ١٥٠ .

(٢) لأنه مختص بحروف العلة ، وانظر ص ٢٥٧ .

(٣) نحو: مقروء في مقروء ، ومبدوء في مبدوء ، وهذا الإبدال جائز وليس بلازم ، فإن لم
تكن الهمزة مفردة بأن انضم إليها همزة أخرى فسيأتي حكمها ، وإن لم تكن الواو
زائدة ، نحو: سوءة فالأفصح ألا تقلب الهمزة ، ويجوز قلبها لكنه قليل ، فنقول : سوءة .
انظر : المبدع ١٥١ .

(٤) نحو: خطية في خطية ، ونسي في نسي ، وهو إبدال غير لازم .

(٥) كما في تصغير أفوس على : أفس ، والأصل : أفيس .

(٦) وذلك في نحو : ضوء وشيء ، فيجوز فيهما إقرار الهمزة وهو الأحسن ، ويجوز
إبدالها وإدغامها ، فنقول : ضوء وشيء ، ويجوز نقل حركتها وحذفها ، فنقول : ضوء
وشيء . انظر : النكت الحسان ٢٥١ .

وتبدل الواو منها^(١) مفتوحة أو ساكنة بعد ضمة^(٢) ، أو
أرفاً زائدة لإلحاق أو بدلاً من أصل بعد ألف زائدة فى تشنية أو
نسب^(٣) .

ووجوباً منها تليها^(٤) ألف جمع متناه بعدها همزة^(٥) ، أو
تالي أخرى ساكنة أو مضمومة بعد ضم^(٦) ، أو مفتوحة بعد ضم أو
فتحة^(٧) .

(١) أى : من الهمزة .

(٢) نحو : جَوْنٌ جمع جُؤنة ، وَيُؤْسٌ ، تقول : جَوْنٌ وَيُؤْسٌ ، وهو إبدال غير
لازم .

(٣) نحو : علباء وكساء ، تقول فى التشنية : علباءان وعلباوان ، كساءان وكساوان ، وفى
النسب علبائى وعلباوى وكسائى وكساوى .

(٤) فى الأصل والشرح (تلى) ، والصواب ما أثبتته .

(٥) نحو : ذَوَاتِب جمع ذَوَابَة ، والأصل : ذَاتِب .

(٦) الساكنة نحو : أوتى أفعل من أتى وأصله : أُوتى ، ومثله : أومن ، وأصله :
أُؤمن .

والمضمومة مثلاً أن تبنى من (أم) على مثال (أبلم) فتقول : أؤمم ، ثم تنقل حركة
الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها التى قلبت واواً لسكونها وضم ما قبلها ، ثم تدغم
الميم فى الميم ، فتصير : أؤم . انظر : الارتشاف ١٣١/١ والنكت الحسان ٢٥٢ .

(٧) المفتوحة بعد ضم نحو : أواتى مضارع أتى ، والأصل : أأتى ، والمفتوحة بعد فتح
نحو : أوادم جمع آدم ، والأصل : أادم . انظر : الارتشاف ١٣١/١ والنكت الحسان
٢٥٢ .

وتبدل الياء منها^(١) مفتوحة أو ساكنة بعد كسرة^(٢) ، ولا تلزم
إلا والمكسور قبلها همزة^(٣) ، أو إن انكسرت بعد أخرى^(٤) .
الزاي من صاد سبقت قافاً عند بعضهم^(٥) .

الكاف من تاء مخاطب^(٦) /٣٥/.

الهمزة تبدل جوازاً من ألف في الوقف^(٧) ، ووجوباً منها زائدة بعد
ألف جمع^(٨) أو تأنيث^(٩) ، ومن ياء وواو بعد ألف زائدة طرفاً^(١٠) ،

-
- (١) أى : من الهمزة .
(٢) نحو: مِيرٌ، وَيَرٌ، والأصل: مِيرٌ جمع: ميرة ، وهى العداوة ، ويثر ، وهو إبدال غير لازم .
(٣) نحو : إيمان وإيتاء ، والأصل : إيمان وإيتاء .
(٤) نحو: أئمة جمع إمام ، والأصل : أئمة ، قال المصنف : " وذكر التصريفيون أن البديل
فى أئمة على اللزوم ، يعنون فلا يجوز غيره ، وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز التحقيق
للهمزتين ، وتسهيل الثانية ، وقد قرئ بذلك فى السبعة ، فليس إذن البديل فيه على
اللزوم وإن كان القياس يقتضيه " . النكت الحسان ٢٥٢ وانظر: الارتشاف ١٣٠/١ .
(٥) نحو: بزقت فى بصقت ، وزدقت فى صدقت ، وهى لغة لكلب ، وكذلك إذا سبقت
دالاً ، ومنه قول حاتم: هكذا فزدى أنه ، أى: فصدى . انظر: شرح الشافية للبرضى
٢٣١/٣ والمبدع ١٦٤ والنكت الحسان ٢٥٢ .
(٦) نحو : فَعَلْتُ فى : فَعَلْتُكَ .
(٧) نحو: موسى وحيلاً ورأيت رجلاً ، فى موسى وحيلى ورأيت رجلاً .
(٨) نحو : رسالة ورسائل .
(٩) نحو : حمراء وصحراء .
(١٠) نحو : كساء ورداء ، أصلهما : كساو ورداى .

أو عيناً في اسم فاعل لفعل معتلها^(١)، أو زائدتين لمُد في مفرد ووقعت بعد ألف جمع^(٢)، أو لغير مد إن قربتا من الطرف لفظاً^(٣) أو نية^(٤)، معتلتين في موضع ينبغي أن تعل فيه^(٥)، وقبل ألفه ياء أو واو، وجوازا من واو انضمت أول كلمة^(٦)، أو بعد ساكن لا يدغم فيها^(٧)، أو قبله^(٨)، أو كسرت أولاً^(٩)، ووجوباً إن جامعتهما أخرى غير مدة عارضة^(١٠).

(١) نحو: قاتل وبائع، أصلهما: قاتول وبائع، وفعلهما معتل، وهو: قال وباع.

(٢) نحو: عجائر وصحائف، جمعا عجوز وصحيفة، فإن لم تكونا زائدتين فلا إبدال، نحو: معايش ومناور جمعا: معيشة ومناورة.

(٣) نحو: أوائل وبائع، والأصل: أواول وبوايع، جمعا أول وبائعة، فإن لم تكونا قريبتين من الطرف فلا إبدال، نحو: عواوير وطواويس جمعا عوار وطاووس.

(٤) كما في قول الشاعر: فيها عيائل أسود وغمر

إذ الأصل (عيائل) جمع عَيْل والأصل (عيابل)، وقعت الياء قريبة من الطرف فقلبت، لكنه أشيع الكسر فتولدت منها ياء، ولم يعتد بهذه الياء لأنها في نية الطرح.

(٥) احتراز بذلك من أن يصحح في موضع يجب إعلالهما فيه، نحو: ضَيَّونَ، فقد صحت الزاوة وكان الواجب قلبها ياء وإدغام الياء فيها، فالجمع ضياون بالتصحيح أيضاً.

(٦) نحو: أقيت وأقتت في: وقَّيت ووقتت.

(٧) نحو: أدور في أدور جمع دار.

(٨) نحو: فؤوج في: فووج جمع فوج.

(٩) نحو: إسادة وإعاء في: وسادة ووعاء، ونسب إلى المازني أنه قصره على السماع.

انظر: المبدع ١٤٤ والنكت الحسان ٢٥٦.

(١٠) بأن تكون غير مدة، أو مدة أصلية، غير المدة نحو: أواصل جمع واصل، وأول جمع أولى أنثى الأول، والأصل: وواصل ووول، أما المدة الأصلية فنحو: أولى أنثى الأول، والأصل: وولى بوزن فعلى.

الجيم من ياء مشددة^(١) .

الألف من ياء وواو في القلب^(٢) ، وجوازاً من همزة ساكنة بعد مفتوح لا يكون همزة^(٣) ، فإن كانها لزم القلب^(٤) ، ومن نون خفيفة وقفاً على منصوب منون^(٥) ، وعلى فعلٍ لحقته لتأكيد إن وليت فتحة^(٦) ، وعلى (إذن)^(٧) .

الدال من تاء افتعال وفروعه والفاء زاي^(٨) .

والهاء من تاء مثل : طلحة فصيحاً ، وهنداء قليلاً في الوقف .

-
- (١) نحو : علج في على ، والعشج في العشي ، ومنه قوله :
 خالي عويف وأبو علج المطعمان اللحم بالعشج
 وهذا مقيس عند بعض العرب ، أما الياء المخففة فقلبها جيم سماعي ، ومنه : غلامج ودارج في غلامي وداري . انظر : المبدع ١٤٨ والنكت الحسان ٢٥٧ .
- (٢) نحو : غزا ورمى ، وقال وباع ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا .
- (٣) نحو : راس وكاس في رأس وكأس .
- (٤) نحو : آمن وآدم ، والأصل : أئمن وأأدم .
- (٥) نحو : رأيت زيداً .
- (٦) نحو : والله لتضربن ، تقول : في الوقف : والله لتضربا .
- (٧) نحو أكرمك إذا ، تقف على النون بالألف ، سواء أعملت إذن أم أهملت .
- (٨) نحو : ازدرج في : ازتجر ، ومثله : يزدرج ، ازدرج ، مزدجر ، الازدجار ، وكذلك الحكم إذا كانت الفاء دالاً أو ذالاً .

الميم من نون ساكنة عند باء^(١) .

الصاد من سين سبقت قافاً أو خاء أو طاء أو غيناً^(٢) .

وما لم يذكر من حروف البدل والزيادة لا ينقاس^(٣) .

(١) نحو : عنبر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ .

(٢) نحو : سَقَرٌ وَسِرَاطٌ وَسَخِرَ وَأَسْبَغَ ، قالوا فيها : صقر وصراط وصخر وأصبغ ، وانظر : النكت الحسان ٢٦٠ .

(٣) تحدث المصنف عن أربعة عشر حرفاً ، وذكر في أول الفصل أن حروف البدل تسعة عشر حرفاً ، بقي خمسة لم يتحدث عنها ، وهي المرادة هنا بقوله " لا ينقاس " ، وهي : الفاء والعين واللام والسين والنون ، فالفاء تبدل من التاء ، نحو : فم وجَدَفَ في أم وجدث ، والعين من المهمزة ، نحو : عن ومعتل في أن وموئل ، واللام من الضاد ، نحو : الطجع في اضطلع ، ومن النون ، نحو : أصلال في أصلان ، والسين من الشين ، نحو : مَسْدُوهُ في مشدوه ، والنون من اللام ، نحو : لعن في لعلل ، ومن المهمزة ، نحو : صنعاني وبهراني في النسب إلى صنعاء وبهراء . انظر : النكت الحسان ٢٦٠ - ٢٦١ والمبدع ١٦٠ وما بعدها .

القلب

يخص حروف العلة ، فالألف تقلب ياء إن لقيت ساكناً لتثنية أو قبل تاء جمع^(١) ، وواو إن كان الساكن أول ياءى النسب^(٢) ، ما لم يجب حذفها^(٣) ، /٣٦/ وهمزة إن كان ألف جمع متناه^(٤) ، وإن لم تلقه فواو مع ضمة^(٥) ، وياء مع كسرة^(٦) .

الواو ساكنة بعد ضمة وقبل واو قريبة من طرف فى جمع تقلب هى والواو ياءين جوازاً^(٧) ، أو ياء^(٨) فياءً ، أو بعد كسرة فياءً إن لم تدغم^(٩) ، أو متحركة طرفاً بعد ساكنٍ واوٍ (فُعُولٌ) جمعاً

(١) نحو : حبلان وحليان فى تثنية وجمع : حبلى .

(٢) نحو : عصوى وفتوى .

(٣) وذلك إذا كانت رابعة وثانى الكلمة متحرك ، أو كانت خامسة فصاعداً ، نحو : جزى ومصطفى .

(٤) أى : إن كان الساكن الثانى ألف جمع متناه ، نحو : رسائل .

(٥) أى : إن لم يكن مع الألف ساكن وسبقت بضمة قلبت واواً ، نحو : قوتل فى قاتل ، وقوتل تصغير قاتل .

(٦) نحو : سلاطين جمع سلطان .

(٧) نحو : صيّم فى صوم جمع صائم ، وجيّع فى جوع جمع جائع ، قال المصنف فى المبدع ١٨٨ : " والوجه ألا تقلب ، ويجوز أن تقلب الضمة كسرة إذا قلبت الواو ياء " نحو : صيّم وقيم .

(٨) معطوف على (وقبل واو) ، نحو : مرمى ، اسم مفعول من رمى ، والأصل : مرمى .

(٩) نحو : ميزان ، والأصل : موزان ، فإن كانت الواو الساكنة مدغمة فى غيرها لم تقلب ، نحو : إجِلُواذ .

فبِأَيْنٍ^(١) ، أو ياء^(٢) فِأَيَّ ، أو متحرك بفتحة فأَلْفًا^(٣) ، إن لم يل ألف
 اثنين^(٤) ، أو بكسرة فِأَيَّ^(٥) ، أو بضمة فِأَيَّ في اسم^(٦) ، أو حشواً بين
 ساكنين قبلها ياء غير عارضة فِأَيَّ^(٧) ، أو بين متحركين وقبلها
 فتحة فأَلْفًا^(٨) ، إلا في (فعلان) و(فعلى)^(٩) ، أو كسرة فِأَيَّ في جمع
 على (فعل) اعتلت في مفردة^(١٠) ، أو بين متحرك وساكن متأخر فِأَيَّ

- (١) نحو : عَصِيَّ جمع عصا ، والأصل : عَصَو ، على وزن (فعلول) فإن لم يكن جمعاً
 فالقلب جائز لا واجب ، نحو : عتا عتواً وعتياً .
- (٢) معطوف على (بعد ساكن واو) ، نحو : سَرِيٍّ ، وأصله : سَرِيٍّ .
- (٣) أى : إذا وقعت الواو المتحركة بعد فتحة قلبت ألفاً ، نحو : عصى وغزا .
- (٤) فإذا ولى الواو ألف الاثنين لم تقلب ، نحو : عصوان وغزوا .
- (٥) نحو : غَزِيٍّ ودُعِيٍّ .
- (٦) نحو : التسامى والتدانى ، وأصله : التسامو والتدانو ، قلبت الواو ياء ، والضممة
 كسرة ، فإن كانت في فعل لم تقلب ، نحو : يدعو ويغزو .
- (٧) نحو : قِيَوْمٍ ، وأصله : قِيَوْمٌ ، سبقت الواو بياء ساكنة متصلة ذاتاً وسكوناً ، فقلبت
 ياء وأدغمت فيها الياء .
- (٨) نحو : خاف وياب ، والأصل : خوف وبوب .
- (٩) هذا عند سيبويه والجمهور ، لوجود زيادة خاصة بالاسم ، نحو : جَوْلَانٍ وصَوْرِيٍّ ،
 أما المبرد فيرى وجوب القلب في الاسم المتصل بالألف والنون ، ويرى الأخفش
 وجوب القلب فيما اتصل بالألف المقصورة .
- هذا وقد مثل المصنف لفعلان وفعل على بصديان وصديا ، وهو تمثيل غير صحيح . انظر :
 النكت الحسان ٢٦٤ .
- (١٠) نحو : قيم جمع قيمة ، وأصله : قِيَوْمٍ ، فإن لم تعل لم تعل في الجمع نحو : دول
 جمع دولة .

فى (فعل) عين^(١) مصدر اعتلت فى فعله^(٢) ، أو جمع سلّمت فى مفردة^(٣) ، أو متقدم^(٤) فيقلب حرفاً من جنس الحركة المنقولة من عين فعل أو اسم جارٍ عليه^(٥) ، أو موافقه^(٦) حركة وسكوناً وعدداً وزيادة^(٦) ، لا كزيادة فعلٍ لفظاً^(٧) .

(١) فى الشرح : (غير) وهو خطأ .

(٢) نحو : قام قياماً ، والأصل : قوام ، فإن لم تعل فى الفعل لم تعل فى المصدر ، نحو : عاوذ عواذاً .

(٣) نحو : سوط وسياط ، والأصل : سواط ، فإن لم تسلم فى المفرد فإن كانت اللام صحيحة قلبت ياء ، نحو : دار وديار ، وإن كانت اللام معلقة لم تقلب السواو ، نحو : رواء جمع ريان ؛ لئلا يتوالى إعلان قلب اللام همزة وقلب العين ياء . انظر : المبدع ١٨٨ والنكت الحسان ٢٦٥ .

(٤) يريد الساكن .

(٥) نحو : استقام يستقيم ومستقيم واستقامة ، والأصل : استقام ويستقوم ومستقوم واستقام ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت الواو حرفاً من جنس الحركة قبلها .

والنص فى الشرح : (أو متقدم فيقلب ، أو حرفاً ...) ثم شرح قوله (أو متقدم) بقوله : " هو معطوف على متأخر فياء فى (فعل) اسماً مثاله : الدنيا والعليا " ثم شرح قوله (أو حرفاً) بمثل الذى شرحناه . انظر : النكت الحسان ٢٦٥ .

(٦) قال فى الشرح ٢٦٧ : " قوله : أو موافقه ، أى : أو اسم موافق الفعل حركة وسكوناً وعدداً ، أى عدد الحروف ، ومثاله : مقام ، أصله : مقوم ، فهذا قد وافق فى الحركات والسكنات وعدد الحروف لقولك : يقام " .

(٧) نحو : مقيم ومقام ، فإنه يوافق المضارع ، وهو : يقيم ويقام فى الحركات والسكنات والزيادة ، إلا أن الزيادة فيه غير زيادة الفعل . انظر : الارتشاف ١٤٩/١ والنكت الحسان ٢٦٧ .

- (١) نحو : يَأْسُ مضارع يَأس ، وأصله : يَأْس ، انظر : النكت الحسان ص ٢٦٧ .
(٢) نحو : موقن وموسر ، والأصل : ميّقن وميسر .
(٣) فإن لم تبعد من الطرف لم تقلب ، نحو : يَبِضُّ جمع أبيض ، وأصله : بَيْض ، فلم تقلب الباء ، بل قلبت الضمة كسرة .
(٤) فإن كانت كذلك لم تقلب ، نحو : ضَبْرِي وكَبْرِي وحَبْرِي ، والأصل بضم الفاء ، ولم تقلب الباء وإنما قلبت الضمة كسرة .
فإن كان (فَعُلِي) اسماً قلبت الباء ، نحو : طوبى ، وأصله : طُيبى .
(٥) زيادة من الشرح .
(٦) نحو : تقوى وفترى ، والأصل: تقى وفتى ، فإن كانت فى صفة لم تقلب ، نحو : صَدَّيَا .
(٧) نحو : قَضُو الرجل فى التعجب من حسن قضائه ، والأصل : قَضَى بعد تحويله إلى وزن (فَعَل) .
(٨) نحو : رمى فى الفعل ، ورحى فى الاسم .
(٩) فلا تقلب ، نحو : الرجلان رميا ، ورحيان .
(١٠) فتحذف ، نحو: رموا ويرمون ، ويحيون جمع يحيى .
(١١) فتحذف ، نحو: رمت وقضت ، ورمنا وقضنا .

حشواً بين متحركين وقبلها فتحة فألفاً^(١)، إلا فى (فعللى) و(فعلان)^(٢)، أو ساكنين فواواً فيمن قال: ظبوى^(٣)، أو بين متحرك وساكن متقدم فكالواو^(٤).

(١) نحو: باع، والأصل: بيع، وناب والأصل: نيب.

(٢) مما اتصل به زيادة تخص الاسم، فلا تقلب الياء ألفاً، نحو: حيدان وحيدى، قال: فى الشرح ٢٦٩: "وينبغى أن يستثنى أيضاً ما لامه حرف علة، فإنها لا تقلب فيه، نحو: عيى، وما هو فى معنى ما لا يعتل، نحو: بيض، لأنه فى معنى أبيض".

(٣) فى النسب إلى (ظبي) ونحوه وجهان: أن ينسب إليه على لفظه، فتقول: ظبيى، وهو قول الخليل وسيبويه، وأن تفتح العين، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واواً، فيقال: ظبوى، وهو قول يونس. انظر: الارتشاف ٢٨٨/١.

(٤) فتنقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تقلب الياء حرفاً من جنس الحركة المنقولة فى الفعل أو الاسم الجارى على الفعل، نحو: استبان واستبانة، والأصل: استبين واستبينان، نقلت حركة الياء، ثم قلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها. وكذلك الاسم الموافق للفعل فى الحركة والسكون والعدد والزيادة، نحو: منال وأصله: منيل، فإنه يوافق المضارع (بنال) فى الحركات والسكنات والعدد والزيادة، وليست زيادته كزيادة الفعل.

وزاد المصنف فى الشرح: (إلا فى فعللى)، ثم شرحه بقوله: "لأن (فعللى) لها أحكام فى الواو مغايرة لأحكام التى لـ (فعللى) فى الياء". انظر: النكت الحسان ٢٧٠.

الحروف

تسعة وعشرون^(١)، يجمعها قولك :

قد غَشْنِي ذُو رُعْتِه^(٢) لاخطُّ مُصْطَحَبٌ ضَحَّ لَسَكْتِ أَزْفُ

وتزاد فصيحاً^(٣) :

(١) كذا ذكر سيبويه، وذهب المراد إلى أنها ثمانية وعشرون حرفاً، ولم يجعل الهمزة منها، قال ابن جنى فى سر الصناعة ٤١/١ : " وهذا الذى ذهب إليه أبو العباس غير مرضى منه عندنا " ثم قال ٤٣/١ : " فأما إخراج أبى العباس الهمزة من جملة الحروف واحتاجه فى ذلك بأنها لا تنصب صورتها فليس بشيء ، وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب اثباتها واعتدادها لما كانت موجودة فى اللفظ كالهاء والقاف وغيرهما ، فسبيلها أن تعدد حرفاً كغيرها " . وانظر : شرح المفصل ١٢٦/١٠ والممتع ٦٦٣/٢ والارتشاف ٤/١ .

(٢) فى الشرح (ذو عَتْرَةٍ) ، والرعدة : ساكن العين وتحرك : القُرط . انظر : القاموس (رعت) .

(٣) قال سيبويه ٤٣٢/٤ : " وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهى كثيرة يؤخذ بها وتستحسن فى قراءة القرآن والأشعار ، وهى : النون الخفيفة ، والهمزة التى بين بين ، والألف التى تمالة إمالة شديدة ، والشين التى كالجيم ، والصاد التى تكون كالزاي ، وألف التفخيم ، يعنى بلغة أهل الحجاز فى قولهم : الصلاة والزكاة والحياة " . وانظر : شرح المفصل ١٢٦/١٠ والممتع ٦٦٥/٢ والمبدع ٢٥٥ .

نون خفيفة^(١) ، وشين كجيم^(٢) ، وهمزة بين بين^(٣) ، وصاد
كزاي^(٤) ، وألف تفخيم ، وهي فاشية فى الحجاز^(٥) ، وألف

(١) هى النون الساكنة التى بعدها حرف من الحروف التى تخفى معها النون ، وهى
حروف المعجم غير حروف الحلق (أ - هـ - ع - غ - ح - خ) وحروف الإدغام
(يرملون) وحرف الإقلاب (ب) ، قال ابن يعيش ١٢٦/١٠ : " فالتون الخفيفة المراد بها
الساكنة فى نحو : منك وعنك ، فهذه التون مخرجها من الخيشوم ، وإنما يكون مخرجها
من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم ، وهى القاف والكاف والجيم
والشين والصاد والضاد والسين والزاي والطاء والظاء والذال والتاء والذال والتاء
والفاء ، فهى متى سكنت وكان بعدها حرف من هذه الحروف فمخرجها من الخيشوم ،
لا علاج على الفم فى إخراجها ، ولو نطق لها الناطق مع أحد هذه الحروف وأمسك
أنفه لبيان اختلاها " . هذا ، ولم يوفق الدكتور / عبد الحميد السيد حين وصف هذه
النون فقال هى التى تليها الباء نحو (انبعث) . انظر : المبدع ٢٥٥ هـ (٣) .

(٢) نحو : أجدق فى أشدق ، قال ابن يعيش ١٢٧/١٠ : " لأن الدال حرف مجهور
شديد ، والجيم مجهور شديد ، والشين مهموس رخو ، فهى ضد الدال بالهمس والرخاوة ،
فقربوها من لفظ الجيم ، لأن الجيم قريبة من مخرجها ، موافقة الدال فى الشدة والجهر " .
(٣) قال فى الشرح ٢٧١ : " نحو قراءة من قرأ ﴿ أَنذَرْتَهُمْ ﴾ بتحقيق الأولى وجعل
الثانية بين بين ، ومعنى بين بين أى : بين الهمزة وبين الحرف الذى يوافق حركتها " .

(٤) نحو قراءة حمزة : ﴿ الصراط المستقيم ﴾ فجعلها بين الصاد والزاي ، ونحو قولهم :
مصدر بصاد كالزاي ، قال فى الإنحاف ٣٦٥/١ : " وقرأ خلف عن حمزة بإشمام
الصاد الزاي فى كل القرآن ، ومعناه مزج لفظ الصاد بالزاي " . وانظر : المنصف
٥٦/١ وشرح المفصل ١٢٧/١٠ .

(٥) قال المصنف : " هى التى تفخم فتقرب من لفظ الواو ، وعلى ذلك قراءة
ورش ﴿ الصلاة ﴾ " النكت الحسنان ٢٧١ وانظر : الكتاب ٤٣٢/٤ وشرح المفصل
١٢٧/١٠ وانظر القراءة فى الإنحاف ٣٧٤/١ .

إمالة^(١)، وليست في الحجاز ، بل هي في تميم^(٢)، وقُلّت في غيرهم^(٣).

(١) هي التي بين الألف والياء ، فلا هي ألف محضة ولا ياء محضة. انظر : شرح المفصل ١٢٧/١٠ .

(٢) وقيس وأسد وعامة أهل نجد ، انظر : الكتاب ١١٨/٤ وشرح المفصل ٥٤/٩ ، والنشر ٣٠/٢ والارتشاف ٢٣٨/١ والإتحاف ٢٤٧/١ .

(٣) انظر : الكتاب ١٢٠/٤ والارتشاف ٢٣٨/١ .

وهناك حروف غير مستحسنة لم يذكرها المصنف هنا ، ذكرها سيويوه فقال ٤٣٢/٤ : " وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر ، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالطاء ، والظاء التي كالطاء ، الباء التي كالفاء " .

[أسباب الإمالة]

ولها أسباب تسعة^(١)، إمالة لكسرة قبل ألف^(٢) أو بعدها^(٣)، ولياء^(٤)، ولألف منقلبة عنها^(٥)، ولألف مشبهة

(١) قال المصنف : " هذا أقصى ما ذكر من الأسباب ، وكثير من النحويين لم يذكر لها إلا ستة أسباب " . النكت الحسان ٢٧٢ ، وقال ابن يعيش ٥٥/٩ : " اعلم أن الإمالة لها أسباب وتلك الأسباب ستة " ، وفي النشر ٣٢/٢ : " فأسباب الإمالة قالوا هي عشرة ، ترجع إلى شيئين ، أحدهما الكسرة والثاني الياء - قلت وتقال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال وللفرق بين الاسم والحرف ، فتبع الأسباب اثني عشر سبباً ، والله أعلم " .

(٢) نحو: عماد وسريال ولن يضربها وعندها ، والكسرة لا تكون قبل الألف إلا بفواصل ، ويكون هذا الفاصل حرفاً متحركاً ، أو حرفين أولهما ساكن ، أو حرفين متحركين ، أو ثلاثة أولها ساكن وأحدها الهاء وما قبلها مفتوح ، وقد تقدمت الأمثلة . انظر: الكتاب ١١٧/٤ وشرح المفصل ٥٥/٩ والارتشاف ٢٣٨/١ .

(٣) قال سيوييه ١١٧/٤ : " فالألف تمال إن كان بعدها حرف مكسور ، وذلك نحو قولك : عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعذافير وهابيل ، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها " . ولابد أن تلي الكسرة الألف كما مثل .

(٤) قبل الألف دون فاصل ، نحو: بياع ، أو فصل بينهما بحرف ، نحو: حيوان ، أو بحرفين أحدهما الهاء وما قبلها مفتوح ، نحو: رأيت يدها . انظر: الكتاب ١٢٤/٤ ، ١٢٤ والارتشاف ٢٤٢/١ والنكت الحسان ٢٧٢ .

(٥) أي : عن الياء ، نحو : رمى ونهى ، وفنى وملهى . انظر : شرح المفصل ٥٧/٩ والارتشاف ٢٤٢/١ والنكت الحسان ٢٧٢ .

بالمنقلبة^(١) ، ولكسرة تعرض في حال [ما]^(٢) ، وإمالة^(٣) ، ولتشبيه بألف مشبهة بالمنقلبة^(٤) ، ولفرق بين اسم وحرف^(٥) ، ولكثرة استعمال^(٦) .

(١) نحو : حبلى ، لانقلابها ياء عند التننية ، قال سيبويه ١٢٠/٤ : " ومما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء ، ألا ترى أنك لو قلت في معزى وفي حبلى فقلت على عدة الحروف لم يجسأ واحد من الحرفين إلا من بنات الياء ، فكذلك كل شيء كان مثلها مما يصير في تننية أو فعل ياء " . وانظر : شرح المفصل ٥٧/٩ - ٥٨ - والارتشاف ٢٤٣/١ .

(٢) زيادة من الشرح .

وذلك نحو : غزا ودعا ، يعرض لهما الكسر عند بنائهما إلى ما لم يسم فاعله . وانظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ٥٧/٩ .

(٣) نحو : رأيت عماداً ، يميلون الألف المبذلة من التنوين ، لإمالتهم الألف التي بعد الميم . انظر : الكتاب ١٢٣/٤ .

(٤) قال سيبويه ١٢٧/٤ : " وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علة مما ذكرنا فيما مضى ، وذلك قليل ، سمعنا بعضهم يقول : طَلَبْنَا وطلَبْنَا زيدٌ ، كأنه شبه هذه الألف بألف حبلى ، حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلاً من ياء " . وقال ١٤٠/٤ : " سمعت العرب يقولون : ضربت ضربه ، وأخذت أحذه ، شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها ، كما يميل ما قبل الألف " . وانظر : الارتشاف ٢٤٤/١ .

(٥) قال في الكتاب ١٣٥/٤ : " وقالوا : با ، تا ، في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يلفظ به ، وليس فيها ما في (قد) و(لا) ، وإنما جاءت كسائر الأسماء ، لا لمعنى آخر " . وانظر : الارتشاف ٢٤٤/١ .

(٦) نحو : الحجاج والعجاج - علمين في الرفع والنصب ، قال سيبويه ١٢٧/٤ : " هذا باب ما أميل على غير قياس ، وإنما هو شاذ ، وذلك الحجاج إذا كان اسماً لرجل ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحملوه على الأكثر ، لأن الإمالة أكثر في كلامهم " . هذا ، وهناك حروف تمنع الإمالة ، لم يذكرها المصنف هنا ، وذكرها سيبويه ، فقال ١٢٨/٤ : " فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة : الصاد والضاد والطاء والظاء والعين والقاف والحاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف ، والألف تليه " .

[تفخيم الراء وترقيقها]

أصل الراء التفخيم^(١)، وترقق وجوباً إن كسرت عارضاً أو لازماً، أو سكنت وكسر ما قبلها^(٢)، وليس بعدها مستعل مفتوح^(٣)، وفى مثل : فَرَّقَ ومَرَّقَ ومَرِّمَ خلاف^(٤)، وجوازاً إن انفتحت بعد كسرة لازمة^(٥)، وليس بعدها ضاد ولا طاء ولا قاف/٣٨/ ولا راء أخرى^(٦)،

(١) وقيل: ليس له أصل فى تفخيم ولا ترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركاتها أو مجاورها .

والتفخيم من الفخامة، وهى العظمة والكثرة، فهى عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، لكنهم استعملوا التفخيم فى الراء والتغليظ فى اللام. انظر: النشر ٩٠/٢ والإتحاف ٢٩٥/١ .

(٢) مثال الكسر العارض قوله تعالى : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ ، ومثال الكسرة اللازمة قوله تعالى : ﴿ رجال لا تلهيهم ﴾ ، ومثال سكونها مع كسر ما قبلها قوله تعالى : ﴿ وفرعون ذى الأوتاد ﴾ ، وإذا كان كسر ما قبلها عارض كان حكمها التفخيم، نحو قوله تعالى : ﴿ أم ارتابوا ﴾ . وانظر: الإتحاف ٣٠٣/١ - ٣٠٤ .

(٣) هذا قيد فى الساكنة وقبلها كسر، فإنها تفخم حينئذ، نحو: ﴿ قرطاس ﴾ ، ﴿ إرساداً ﴾ . انظر: الإتحاف ٣٠٤/١ .

(٤) انظر: الارتشاف ٢٤٩/١ والإتحاف ٣٠٣/١ - ٣٠٥ .

(٥) نحو قوله تعالى : ﴿ ليغفر لك الله ﴾ .

(٦) وإلا وجب تفخيمها، نحو: افراض واشترائط وافتراق واغترار . انظر: النكت الحسان ٢٧٤ .

أو بعد ساكن غير ياء قبله كسرة^(١)، وليس بمطبق^(٢)، ولا بعدها مستعمل^(٣)، ولا راء بعد ألف^(٤) والكلمة عريضة^(٥)، أو بعد ياء ساكنة لين^(٦)، أو مد ولين^(٧)، أو انضمت بعد كسرة لازمة، أو ياء ساكنة، أو ساكن غير ياء قبله كسرة لازمة^(٨).

والوقوف على الراء بالتفخيم، إلا إن انفتحت طرفاً غير منوننة بعد كسرة أو ياء^(٩) بجائلا^(١٠)، أو يليانها^(١١)، أو انكسرت طرفاً

(١) نحو: ﴿ذكر﴾، ﴿سراً﴾، فإن كان الساكن ياء وجب التفخيم، نحو: ﴿خيبراً﴾ و ﴿قديراً﴾.

(٢) أى: الساكن، نحو قوله تعالى: ﴿ادخلوا مصر﴾.

(٣) نحو: إعراض، فيجب التفخيم.

(٤) تحرز بذلك من نحو: مدراراً.

(٥) احترز بذلك من نحو: إبراهيم وإسرائيل.

(٦) نحو: ﴿الحيرات﴾.

(٧) نحو: ﴿قديراً﴾.

(٨) نحو: ﴿كافرون﴾، ﴿سيروا﴾، ﴿السحر﴾.

(٩) فوله (أو ياء) سقط من الأصل واستدركه بالحاءية.

وهذا: ذلك: لن يخسر، ورأيت النذير.

(١٠) نحو: قرأت الذكر.

(١١) فى الأصل (أو تليها) وما ذكرته من الشرح.

بعد فتحة أو ضمة أو ياء أو كسرة^(١)، فإن انضمت طرفاً
 ووليت^(٢) كسرة لازمة أو ياء ساكنة^(٣) فمرفق مطلقاً^(٤)، ومُرفق إن
 أَسْكَنَ أو أَشَمَّ، مُفْتَحَمٌ إن رَامَ .

(١) نحو: من المطر، ومن النُّذُر، ومن النَّذير، ومن العَسِير. انظر: النكت الحسان ٢٧٤.

(٢) في الأصل والشرح (ووليتها) والصواب ما ذكرته .

(٣) نحو: الكافر، والقدير .

(٤) أى: سواء وقفت بالسكون أو الروم أو الإشمام .

[تغليظ اللام وترقيقها]

أصل اللام الفتح، وتفتح^(١) وجوباً في اسم الله تعالى إن تقدمها فتح أو ضم^(٢)، وجوازاً إن انفتحت أو انضمت بعد مطبق^(٣)، أو بين خاء وطاء، أو خاء وصاد، أو تاء وطاء، أو غين وطاء^(٤).

(١) أى: تغلظ، فالتغليظ هو المستعمل في اللام، أما التفخيم ففي الراء. انظر: النشر ١١١/٢، والإتحاف ٢٩٥/١، ٣٠٧.

(٢) نحو: قال الله تعالى، ويقول الله تعالى.

(٣) نحو: قوله تعالى: ﴿ الصلوة ﴾ و ﴿ الطلاق ﴾ و ﴿ ظلام ﴾ و ﴿ أضللتهم ﴾، ورصلوا، ومطلوا. انظر: النشر ١١١/٢ والنكت الحسان ٢٧٥ والإتحاف ٣٠٩/١.

(٤) نحو: خلط، وخلص، وتلطف، وأغلظ. انظر: النكت الحسان ٢٧٥.

مخارج الحروف

المشهور أنها ستة عشر^(١)، فللحلق ثلاثة مخارج وسبعة أحرف^(٢)، ولللسان عشرة وثمانية عشر^(٣)، وللشفة اثنان

(١) هذا مذهب سيوييه وابن جنى وابن يعيش وأكثر النحاة، وهو المعول عليه، وذهب الخليل في العين ٦٥/١ إلى أنها سبعة عشر مخرجاً، زاد مخرج الجوف الذي هو مخرج همزة والألف والواو والياء عنده، وذهب الفراء وقطرب والجزمي وابن دريد إلى أنها أربعة عشر مخرجاً، إذ جعلوا للام والنون والراء مخرجاً واحداً. انظر: الكتاب ٤٣٣/٤، وسر الصناعة ٤٦/١ وشرح المفصل ١٢٣/١٠ والممتع ٦٦٨/٢ وشرح الشافية ٢٥٠/٣ والنشر ١٩٨/١.

(٢) الأول: أقصى الحلق، وله همزة والهاء والألف، والثاني: وسط الحلق، وله العين والحاء، والثالث: أدنى الحلق إلى الفم، وله الحاء والغين. انظر: الكتاب ٤٣٣/٤ والمنصف ٥٢/١ والممتع ٦٦٨/٢ والارتشاف ٥/١ والنكت الحسان ٢٧٥.

(٣) الأول: أقصى اللسان، وله القاف، الثاني: أسفل من أقصى اللسان قليلاً، وله الكاف، الثالث: وسط اللسان، وله الجيم والشين والياء، الرابع: من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، وله الضاد، الخامس: من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، وله اللام، السادس: من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا متصلاً بالخيشوم، وله النون، السابع: من مخرج النون إلا أنه ادخل في ظهر اللسان قليلاً لانخراجه إلى اللام، وله الراء، الثامن: مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، وله الدال والطاء والتاء، التاسع: مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى، وله الزاي والسين والصاد، العاشر: مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، وله الطاء والتاء والذال. انظر: الكتاب ٤٣٣/٤، وسر الصناعة ٤٧/١ والممتع ٦٦٩/٢ - ٦٧٠ والارتشاف ٦/١ - ٧ والنكت الحسان ٢٧٦ - ٢٧٧.

وأربعة^(١) ، وللخيشوم واحد وواحد^(٢) .

(١) الأول : باطن الشفة وأطراف الثنايا العليا ، وله الفاء ، الثانى : ما بين الشفتين ، وله الباء والميم والواو . انظر : الكتاب ٤٣٣/٤ وسر الصناعة ٤٨/١ والممتع ٦٧٠/٢ والارتشاف ٧/١ .

(٢) وهو النون الخفيفة الحفية التى لم يبق منها إلا الغنة . انظر : الكتاب ٤٣٤/٤ وسر الصناعة ٥٣/١ والممتع ٦٧٠/٢ والارتشاف ٧/١ .

[صفات الحروف]

وهي بالنسبة إلى الصفات في المشهور ستة عشر ، وهي المؤثرة في الإدغام، مهموس ومجهور^(١)، وشديد ورخو^(٢)، ومطبق ومنفتح^(٣)، ومستعل ومستفل^(٤)، وهذه متقابلات^(٥)، وليني وصفيرى /٣٩/

(١) قال سيويه ٤٣٤/٤ : " فالجهور حرف أشيع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجرى الصوت وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه " . والجهور من الحروف عشرة يجمعها قولك (سكت فحته شخص) والباقي مهموس. وانظر : سر الصناعة ٦٠/١ وشرح المفصل ١٢٨/١٠ والممتع ٦٧١/٢.

(٢) الشديد هو الذي يمنع الصوت أى يجرى فيه ، والرخو هو الذي يجرى فيه الصوت ، والحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك (أجذك قطبت) وما عداها رخو ، وقسم بعضهم الحروف إلى حروف شديدة ، وحروف بين الشديدة والرخوة وجمعها فى قولهم (لم يروعنا) ، ورخوة. انظر: الكتاب ٤٣٤/٤ - ٤٣٥ وسر الصناعة ٦٠/١ وشرح المفصل ١٢٨/١٠ والممتع ٦٧٢/٢ .

(٣) الحروف المطبقة أربعة ، وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء ، وسميت بذلك لإطباق اللسان على الحنك عند النطق بها ، وما عداها منفتح . انظر : الكتاب ٤٣٦/٤ وسر الصناعة ٦١/١ والممتع ٦٧٤/٢ .

(٤) المستعلى من الحروف سبعة ، وهي الأربعة المطبقة والحاء والغين والقاف ، سميت بذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك عند النطق بها ، والمستفلة ما عدا ذلك . انظر : سر الصناعة ٦٢/١ والممتع ٦٧٥/٢ .

(٥) من المتقابلات - أيضاً - الذلاقة والإصمات ، وقد ذكرهما المصنف بعد ذلك ، وحروف الذلاقة هي المجموعة في قولهم (مر بنفل) وما عداها مصمت . انظر : سر الصناعة ٦٤/١ .

ومتفش ومستطيل ، ومكرر ومنحرف وغنة وهاء^(١) ،
 وزيد : متقلقل وراجع وهوائى وخفى^(٢) ومشرّب^(٣)
 ومصمت^(٣) وزائد ومذبذب وأصلى ومبدل ومعلول ومفخم^(٤)

(١) حروف اللين هي الألف والواو والياء ، والصفيرية الصاد والسين والزاي ، والمتفشى هو الشين والمستطيل الضاد ، والمكرر الراء ، والمنحرف اللام ، والأغن التون والميم ، والهاوى الألف . وانظر : سر الصناعة ٦٢/١ - ٦٣ .

(٢) حروف القلقله خمسة ، هي القاف والجيم والطاء والذال والباء ، والراجع الميم الساكنة ، والهوائى حروف المد واللين ، والخفية حروف المد واللين والهاء . انظر : سر الصناعة ٦٣/١ وشرح المفصل ١٢٩/١٠ .

(٣) قال ابن جنى : " اعلم أن فى الحروف حروفاً مشربة تحفز فى الوقف وتضغط عن مواضعها ، وهى حروف القلقله ، وهى : القاف والجيم والطاء والذال والباء ، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفز والضغط ...

ومن المشربة حروف يخرج معها عند الوقف عليها نحو النفخ إلا أنها لم تضغط ضغط الأول ، وهى الزاي والطاء والذال والصاد وجميع هذه الحروف التى تسمع معها فى الوقف صوتاً متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت ، لأن أخذك فى صوت آخر وحرف سوى الأول يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً " سر الصناعة ٦٣/١ - ٦٤ .

وذكر ابن عصفور أن الحروف المشربة خمسة ، هى الزاي والطاء والذال والصاد والراء ، وذكر المصنف فى الشرح أنها الحروف الخمسة المستحسنة التى زادها العرب ، لكنه تابع ابن عصفور فى المبدع . انظر : المتع ٦٧٥/٢ والمبدع ٢٦٠ والنكت الحسان ٢٨٢ .

(٤) (الزائد) عشرة سبق بيانها ، (المذبذب) هى حروف الزيادة ، و(الأصلى) ما عدا حروف الزيادة ، وحروف البدل سبق بيانها فى باب الإبدال ، و(المعلول) حروف العلة ، و(المفخم) هى حروف الاستعلاء السبعة ، واللام والراء فى بعض المواضع . انظر : النكت الحسان ٢٨٣ .

إمالي^(١) وجرسى ومهتوت ومتصل وحلقى وأصتم وشجوى وأسلى
ونطعى ولثوى وشفهى وجوفى ولهى ومذلق^(٢).
ولا توجد كلمة خماسية عربية إلا وفيها مذلق^(٣).

- (١) قال المصنف: " هي الألف والراء وهاء التانيث ، سميت بذلك لأن الإمالة في كلام العرب لا تكون إلا فيها " . النكت الحسان ٢٨٣ .
- (٢) الجرسى الهمة ، المهتوت الهاء سميت بذلك لما فيها من الضعف والخفاء ، وذهب المصنف في الشرح إلى أن المهتوت هو الهمة ، ولعله تحريف ، والمتصل الواو ، والحلقى ستة معروفة وزاد سبويه الألف ، والأصتم ما عدا حروف الحلق ، والشجوى اثنان هما الجيم والشين وزاد الخليل الضاد ، والأسلى ثلاثة: الصاد والسين والـزى ، والنطعى ثلاثة: الطاء والتاء والـدال ، واللثوى ثلاثة: الطاء والـذال والتاء ، والشفهى الفاء والباء والميم وزاد بعضهم الواو ، الجوفى حروف المد واللين ، واللهى القاف والكاف ، والمذلق سبق ذكره وهى حروف (مر بنفل). وانظر : سر الصناعة ٦٤/١ وشرح المفصل ١٣١/١٠ والممتع ٦٧٦/٢ والنكت الحسان ٢٨٣ - ٢٨٤ .
- (٣) وذلك نحو : سفرجل وجردجل وفردق وقذعمل . انظر : المنصف ٧٤/١ والممتع ٦٧٦/٢ - ٦٧٧ والمزهر ٢٤٠/١ .

باب الحرف معمل ومهمل

المعمل^(١): جار ، أو ناصب ، أو جازم ، أو ناصب ورافع^(٢) ، أو جار ورافع^(٣) ، والمهمل^(٤) مقابله .
 وألقاب الحروف: عطف، ونداء، وتخصييض^(٥)، وتنبيه^(٦)، وردع^(٧)، وتنفيس^(٨)، وجواب^(٩)، واستفهام^(١٠)، وتوقع^(١١)، وإنكار^(١٢)،

- (١) هو ما كان له أثر فيما دخل عليه رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جزمّاً . انظر : النكت الحسان ص ٢٨٦ .
 (٢) هو إن وأخواتها، ولا النافية للجنس ، وما ولا وإن العاملات عمل ليس، وتقدمت .
 (٣) قال المصنف : " هذه (لعل) في لغة عقيل، نحو: لعل زيد قائم " . النكت الحسان ٢٨٦ .
 وفي هذا نظر ؛ لأن (لعل) إذا جرت كانت حرف جر شبيه بالزائد ، وما بعدها يعرب مبتدأ وما بعده خير ، فلم تعمل (لعل) الرفع كما زعم المصنف .
 (٤) هو ما لم يكن له أثر فيما دخل عليه
 (٥) حروفه: هلاً، وآلاً، ولولاً، ولوماً، وهي مختصة بالدخول على الأفعال، ولا عمل لها .
 (٦) حروفه : ألا وأما وما ويا . انظر : الارتشاف ٢٥٩/٣ .
 (٧) له (كلا) على الصحيح .
 (٨) السين وسوف .
 (٩) حروف الجواب نعم وبلى وأجل وإن وإي وجير على الصحيح وذهب بعضهم إلى أنها اسم ، وزاد المصنف في الارتشاف ٢٦٢/٣ (كلا) وفيها خلاف .
 (١٠) حروفه الممزة وهل .
 (١١) حرفا التوقع: (قد) إذا دخلت على المضارع ، و(لعل) إذا كانت في محذور .
 (١٢) قال المصنف : " هو حرف مد ولين مردفاً بهاء السكت ، نحو: أعمره ، وأعمراه، وأمسيه ، وأزيدنيه ، وأموسنيه ، منكرراً لمن قال : قام عمرو، ورأيت عمراً ، وخرجت أمس ، وقام زيد ، وقام موسى " . النكت الحسان ٢٨٩ .

وتذكّار^(١)، وتعريف^(٢)، واستثناء^(٣)، وفصل^(٤)، وتفسير^(٥)،
وتفصيل^(٦)، ومعنى (مع)^(٧)، ونفى^(٨)، ونهى^(٩)، وشرط^(١٠)،
وزيادة^(١١)، وتأنيث^(١٢)، وتأكيّد^(١٣)، وندبة^(١٤)،

(١) قال في الشرح ٢٨٩: "هو حرف مد ولين من جنس حركة ما تقف عليه، نحو: قالوا، ويقولو، ومن العامي".

(٢) حرفه (أل)، و(أم) عند حمير.

(٣) حرفه (إلا)، (حاشا) و(عدا) و(خلا) إذا جر ما بعدها.

(٤) هو ضمير الفصل، وذلك في نحو: زيد هو الفاضل، وقد اختلف فيه، فذهب بعضهم إلى أنه حرف وهو اختيار المصنف، وذهب بعضهم إلى أنه اسم. انظر: النكت الحسان ٢٩٠.

(٥) له حرفان: أى، وأن المفسرة، وشرطها أن تأتي بعد جملة متضمنة معنى القول دون حروفه، نحو قوله تعالى: ﴿ونادينا أن يا إبراهيم﴾.

(٦) للتفصيل: إمّا وأما، وأورفى بعض معانيها. انظر: أوضح المسالك ٣٧٨/٣.

(٧) حرف واحد وهو واو المعية.

(٨) حروف النفي: ما ولا وإن ولم ولن، وزاد بعضهم: ليس، وتقدم بيان مذهب المصنف فيها.

(٩) هو (لا) في قولك: لا تهمل واجبك.

(١٠) للشرط: إن وأما، وإذما على الصحيح من أنها حرف، ولو ولولا عند بعضهم.

(١١) حروف الزيادة هي: أن وإن ولا وما، تأتي زائدة أحيانا، نحو قوله تعالى: ﴿ولما أن جاء البشير﴾، و﴿ما منعلك ألا تسجد﴾، و﴿فيما نقضهم ميثاقهم﴾ وقولك: ما إن زيد قائم. انظر: النكت الحسان ٢٩٢.

(١٢) حرفه التاء في نحو: قامت وذهبت هند. أما التاء في قائمة والألف فى حلى وحمراء فذكر المصنف أنها ليست حروف، لأنها حروف بنيت عليها الكلمة. انظر: النكت الحسان ٢٩٢.

(١٣) له ثلاثة أحرف، هي: إن وأن واللام.

(١٤) حرف الندبة الألف، نحو: وازيدا.

وخطاب^(١)، وتعجب^(٢)، وتشبيه^(٣)، وتمن^(٤)، وترج^(٥)، واستدراك^(٦)،
وغاية^(٧)، وتقليل^(٨)، وابتداء^(٩)، وعوض^(١٠)، وتحقيق^(١١)،
واضراب^(١٢)، ودعاء^(١٣)، وكف وتهيئة^(١٤)، وإباحة وتخيير^(١٥)،

(١) للخطاب حرفان ، الكاف في (ذلك) و(ذاك) و(أرأيتك) وفروعه ، على خلاف في ذلك ، والتاء في (أنت) وفروعه .

(٢) اللام في نحو : ياللعجب ، وياللفوز .

(٣) الكاف في نحو : زيد كالأسد .

(٤) وذلك : ليت .

(٥) وذلك : لعل .

(٦) للاستدراك (لكن) ، و(إلا) في الاستثناء المنقطع .

(٧) وذلك : حتى ، وإلى .

(٨) قال المصنف : " حرفه (رب) على أصح المذاهب في أنها حرف " . وفي إفادة

(رب) التقليل خلاف ، ومذهب المصنف في غير هذا الكتاب أنها لا تفيد تقليلاً

ولا تكثرأ . انظر : النكت الحسان ٢٩٤ والتذيل ١١٩٠/٤ والارتشاف ٤٥٥/٢ .

(٩) قال المصنف : " حروفه (إن) وأخواتها إذا كفت بـ (ما) ، وهل وبـ (لكن) وحتى " .

النكت الحسان ٢٩٤ .

(١٠) وذلك (ما) في نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت ، فإنها عوض عن (كان) .

(١١) وذلك (قد) إذا دخلت على الماضي .

(١٢) للإضراب (بل) ، و(أم) المنقطعة ، و(أو) عند الكوفيين . انظر : أوضح المسالك ٣٧٨/٣ .

(١٣) للدعاء حرفان : (لا) واللام ، نحو : لا غفر الله لزيد ، وليغفر الله لك .

(١٤) هو (ما) تدخل على (إن) وأخواتها فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على

الأفعال ، وتدخل على (رب) فتكفها عن الجر وتهيئها للفعل .

(١٥) وذلك (أو) في بعض معانيها ، نحو : جالس الحسين أو ابن سيرين .

وإيهام^(١)، وتسوية^(٢)، وتعدي^(٣)، وتعليل^(٤)، ومصدر^(٥)، وتقرير ،
وتوبيخ^(٦)، وإيجاب^(٧)، وعرض^(٨)، ووجوب لوجوب^(٩)، وامتناع
لامتناع^(١٠)، وامتناع لوجود^(١١).

-
- (١) وذلك (أو) فى بعض معانيها، نحو: ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين﴾ .
انظر : أوضح المسالك ٣/٣٧٨ .
- (٢) حرف التسوية هو الهمزة ، نحو: ﴿وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ .
- (٣) لعله يقصد حروف الجر التى يتعدى بها الفعل اللازم إلى مفعوله .
- (٤) للتعليل حرفان : اللام ، وكى الجارة ، ولا تجر إلا المصدر المؤول أو ما الاستفهامية .
- (٥) الحروف المصدرية : أن وأن وكى وما وزاد بعضهم : الذى ولو .
- (٦) وذلك الهمزة ، فمن التقرير : ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ ، ومن التوبيخ قولهم :
أذلاً فى الحرب وزهواً فى السلم . انظر : الارتشاف ٢/٢١٢ و ٣/٢٥٧ .
- (٧) وذلك (إلا) بعد النفى أو النهى أو الاستفهام .
- (٨) حرفه (ألا) .
- (٩) وذلك (لما) غير الجازمة ، نحو : لما قام زيد قام عمرو .
- (١٠) حرفه (لو) واعتراض المصنف على هذه التسمية فى الشرح . انظر : النكت الحسان
٢٩٩ .
- (١١) حرفه (لولا) لا التى للتحييض ، نحو: لولا زيد لأكرمتك .

باب الشعر والسجع

يجوز فيهما في الضرورة ما لا / ٤٠ / يجوز في غيرهما^(١).

والضرائر : زيادة ، وحذف ، وبدل ، وتقديم ، وتأخير .

الزيادة :

لحركة في عين ساكنة لاتباع^(٢) ، أو فك مدغم^(٣) ، أو إعراب

(١) جمع المصنف هنا بين الشعر والسجع ، لكنه لم يتناول بعد ذلك غير الضرائر الشعرية ، ولم يتناول النثر ، ويجوز في النثر مراعاة للإيقاع والتناسق بين العبارات والسجع شيء من ذلك الذي يجوز في الشعر .

من ذلك قول الله تعالى : ﴿ واللّيل إذا يسر ﴾ ، قال الفراء : " وقد قرأ القراء (يسرى) بإثبات الياء ، و(يسر) بحذفها ، وحذفها أحب إلى ؛ لمشاكلتها لرؤوس الآيات ، ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفى بكسر ما قبلها " ، وفي الإنحاف ٦٠٧/٢ : " أثبت الياء بعد السراء وصلأ في (يسر) نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ، وفي الخالين ابن كثير ويعقوب ، وإثباتها هو الأصل ؛ لأنها لام فعل مضارع مرفوع وحذفها الباقيون موافقة لخط المصحف الكريم ورؤوس الآي " .

(٢) نحو قول عبد مناف بن ربيع الهذلي :

إذا تجرد نوح قامتا معه
ضرباً أليماً بسبت يلعب الجلدا
يريد : الجلد ، فحرك اللام بحركة الجيم وهي الكسرة . انظر : المصنف ٣٠٨/٢ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢١ وضرورة الشعر للسيرافي ٥٥ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩ والارتشاف ٢٧٠/٣ والنكت الحسان ٣٠١ .

(٣) من ذلك قول أبي النجم العجلي :

الحمد لله العلي الأجل
الأصل : الأجل ، ومثله قول العجاج : مالى فى صدورهم من مودده

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١ والارتشاف ٢٧٠/٣ والنكت الحسان ٣٠١ .

معتل كصحيح^(١) ، ولحرف كتنوين ما لا ينصرف^(٢) مطلقاً^(٣) ، إلا ما آخره ألف^(٤) ، ومنادى مضموم^(٥) ، وحرف لاحق قافية

(١) مثاله قول المتنخل الهذلي :

أبيت على معارى فاخرات بهن ملوب كدم العباط

حيث أجرى (معارى) مجرى الصحيح ، فجرها بالفتحة على الباء ولم يحذف الياء. وقد جعل المصنف هذا من قبيل زيادة الحركة ، والصحيح أنه من زيادة الحرف ، وقد عدّه ابن عصفور من زيادة الحرف. انظر: ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٦ وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٣ والنكت الحسان ٣٠١.

(٢) ومنه قول النابغة :

فلتأتينك قصائد ولتدفعن جيشاً إليك قوادم الأكوار

حيث صرف (قصائد). انظر: ضرورة الشعر للسيرافى ٤٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢. (٣) قال المصنف: "سواء أكان (أفعل من) أو غيره خلافاً للكوفيين فى (أفعل من) فإنهم لا يجيزون صرفه فى الضرورة". النكت الحسان ٣٠١، وانظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٤. (٤) فلا يجوز تنوينه، هذا مذهب بعض البصريين ، ورده ابن عصفور بقوله : " وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه ، إلا أن يكون آخره ألفاً ، فإن ذلك لا يجوز فيه ، لأن صرفه لا يقام به قافية ، ولا يصح به وزن ، والصحيح أن صرفه جائز؛ لما بيناه قبل من أن الشعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ فى الكلام وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر، وأيضاً فإن السماع قد ورد بصرف ما فى آخره ألف ، قال المثلّم بن رباح المرمى :

إنى مقسم ما ملكت فجاعل أجراً لآخره ودنياً تنفّع

رواه ابن الأعرابى بصرف (دنيا) " . ضرائر الشعر ٢٤ .

(٥) معطوف على (ما لا ينصرف) فيجوز تنوينه للضرورة ، وذلك نحو:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

فقد نون (مطر) وأبقاه على بنائه ، ويجوز فيه النصب رداً إلى الأصل، ومنه :

ضربت صدرها إلى وقالت يا عددا لقد وقتك الأواقي

فنصب (يا عددا) ونونها. انظر: ضرورة الشعر للسيرافى ٤٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦.

مطلقة^(١)، وتنوين مبدل منه^(٢)، وهمزة قطع حشواً أصلها الوصل^(٣)، وفي الوصل لأحد مدغمين^(٤)، ولاحق لبيان حركة^(٥)، وبابهما الوقف^(٦).

(١) نحو قول جرير :

أقلل اللوم عازل والعنابا وقول إن أصبت لقد أصابا
وقول امرئ القيس :

قفا نبكي من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحول
انظر : الكتاب ٢٠٥/٤ والمنصف ٢٢٤/١ والنكت الحسان ٣٠٢ .

(٢) مثاله البيتين السابقين بالتنوين بدلاً من الألف والياء .

(٣) نحو قوله : إذا جاوز الاثنين سرّ فانه بنث وتكثير الوشاة قمين
انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٥٤ ، وشرح شواهد شروح الشافية ١٨٣ والنكت
الحسان ٣٠٣ .

(٤) نحو قول منظور بن مرثد الأسدي : يسازل وجنّاء أو عيهل
كان تهواها هي الكلكل

يريد : أو عيهل ، وعلى الكلكل ، لكنه شدد فزاد حرفاً . انظر : ضرائر الشعر لابن
عصفور ٣٢ ، ٥١ ، والنكت الحسان ٣٠٣ .

(٥) كالألف في (أنا) فإنها تثبت في الوقف دون الوصل ، وقد أثبتتها الأعشى في الوصل
ضرورة في قوله : فكيف أنا وانتحالي القوا في بعد المشيب كفى ذاك عارا
قال أبو عبد الله القيرواني : " ومما يجوز له إثبات الألف من (أنا) في الوصل ، وحققها أن
تسقط في الوصل وتثبت في الوقف ، وذلك أن الاسم من (أنا) (أن) وإنما زيدت
الألف للوقف ، فيجعل الشاعر الوصل في هذا كالوقف " . ما يجوز للشاعر في
الضرورة ٨٦ وانظر : الارتشاف ٢٧٣/٣ .

(٦) يريد : أن زيادة أحد المدغمين ، وزيادة لاحق لبيان الحركة محلها الوقف في
فصيح الكلام .

وهناك أشياء تزداد في الضرورة لم يذكرها المصنف ، منها هاء التمسك في الوصل
إجراء للوصل بجرى الوقف ، وزيادة تاء التأنيث ، وزيادة الكلمة ، وزيادة الجملة . انظر
في كل ذلك : ضرورة الشعر للسرياني ٣٤-٧٨ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧-٨٣ .

الحذف :

لحركة إعراب^(١)، أو تاء تأنيث^(٢)، أو ضمير^(٣)، أو منقوص نصباً^(٤)،
أو مجزوم بحذف^(٥) .
ولحرف كتون (من) و(لكن) لالتقاء ساكنين^(٦)، وياء منقوص

(١) ومنه قول جرير :

سيروا بنى القمّ فالأهوازُ منزلُكم
والأصل: تعرفُكم ، فحذف الضمة . انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٤ والنكت
الحسان ٣٠٤ .

(٢) أى : حركة تاء التأنيث ، نحو :

لما رأى أن لا دعة ولا شيع مال إلى أرطاة حقف فالطجع

يريد: دعة ، فحذف حركة تاء التأنيث . انظر: النكت الحسان ٣٠٤ .

(٣) نحو : فظلتُ لدى البيت العتيق أُخيَّله ومطوأي مشتاقان له أرقسان

يريد : له ، فحذف حركة الضمير . انظر : النكت الحسان ٣٠٤ .

(٤) ومنه قوله : ردت عليه أقاصيه ولبده ضرب الوليدة بالمسحاة فى التأد

يريد : أقاصيه . انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢ .

(٥) أى : بحذف حرف العلة ، نحو :

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغادى

يريد : يتق ، فحذف حركة القاف ، والفعل مجزوم بحذف حرف العلة . انظر :

ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧ .

(٦) نحو : كأنهما م الآن لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعدنا عصر

وقوله : فلست بهاتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان مأوك ذا فضل

يريد : من الآن ، ولكن . انظر : ضرورة الشعر للسيرافى ٩٩ وضرائر الشعر لابن

عصفور ١١٥ والارتشاف ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ .

١) ضاف أو بأل (١)، وهمزة ممدود مطلقاً (٢)، ومعتل اجتزئ بحركة
نه (٣)، وصلة ضمير مذكر غائب ولي متحركاً (٤)، وواو (هو) وياء

- (١) نحو : كنسواح ريش حمامة بجديّة ومسحت باللتين عصف الإثم
أى : كنسواح ريش ، فحذف الياء من المنقوص غير المتون للإضافة ، ونحو :
فَطَرْتُ بِمَنْصَلِي فِي يَعْمَلَات دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْطِنُ السَّرِيحَا
يريد : الأيدي ، فحذف الياء من المنقوص المقرون بـ (أل). انظر: ما يجوز للشاعر في
الضرورة ١٤٣ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠ والنكت الحسان ٣٠٦ .
- (٢) نحو قوله : أنزل الناس بالظواهر منها وتبوا لنفسه بطاحها
وقوله : لابد من صنعا وإن طال السفر .
يريد : بطحها ، وصنعا . وإنما قال المصنف (مطلقاً) ترجيحاً لمذهب الجمهور ، فقد
خالف الفراء في ذلك ، قال السيرافي : " وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود
ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو : حمراء وصفراء ، لا يجوز أن تجيء مقصورة
لأن مذكرها (أفعل) ، وإذا كان المذكر (أفعل) لم يكن المؤنث إلا (فعلاء) ممدودة " .
ضرورة الشعر ٩٣ وانظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٦ والنكت الحسان ٣٠٦ .
- (٣) نحو قوله : كَفَاكَ كَفٌ مَا تَلِيَقُ دَرَهْمًا جوداً وأخرى تعطى بالسيف الدما
يريد : تعطى ، ومثل له المصنف بقوله :
ولو أن الأطباء كانَ حولي وكان مع الأطباء الأُساة
والذى في البيت هو حذف همزة الممدود حيث قال (الأطبا) والمراد (الأطباء) .
انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢١ والنكت الحسان ٣٠٧ .
- (٤) سواء أكانت أوأ أم ياء ، اجراء للوصل بحرى الوقف ، ومنه :
أو مَعْبَرُ الظَّهْرِ يَنْبِئُ عَنْ وَلِيَّتِهِ مَا حَجَّ رَبِّهِ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا
وقوله : فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّى سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا
فحذف الواو من (رَبِّهِ) والياء من (لِنَفْسِهِ) واجتزأ بالضمّة والكسرة. انظر : ضرائر
الشعر لابن عصفور ١٢٢ ، ١٢٣ .

(١) هي ، ونون خفيفة بعد فتحة^(٢) ، وفاء في جملة اسمية جواب شرط^(٣) ، ونون علامة رفع^(٤) ، وفي قافية لأحد مدغمين^(٥) ، ولترخيم في غير نداء^(٦) .

(١) نحو قوله :

فبيناهُ يشرى رحله قال قائل
لَمَن جَمَلٌ رَخو المَلَطِ نَجيب

وقوله :

دارٌ لُسُعدى إذ هـ من هواكا

يريد : فبيناهُ هو ، وإذ هي . انظر : ضرورة الشعر للسيرافي ١١٠ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٦ .

(٢) هي نون التأكيد الخفيفة ، ومنه قوله :

اضربْ عنك الموم طارقها ضربك بالسوط قوَّسَ الفرس
أى : اضربن . انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١١١ والنكت الحسان ٣٠٧ .

(٣) نحو قول حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً
أى : فالله يشكرها ، انظر : المقتضب ٧٢/٢ والمنصف ١١٨/٣ وضرورة الشعر للسيرافي ١١٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ .

(٤) نحو قوله :

أبيت أسرى وتبتي تدلكنى وجهك بالعنبر والمسك الذكى
أى : تبينين تدلكن . انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٠ والارتشاف ٢٩٩/٣ .

(٥) من ذلك قوله :

لا يَكُنْ حُبُّك داءً قاتلاً ليس هذا منك ماوى بحر

أى : بحر ، انظر : النكت الحسان ٣٠٨ ، وانظر : ضرورة الشعر للسيرافي ٧٩ .

(٦) نحو : إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته أو امتدحه فإن الناس قد علموا
أى : ابن حارثة . وانظر : ضرورة الشعر للسيرافي ٨٤ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٩ .

ولكلمة : ياء إضافة في قافية^(١) ، ومضاف لا دليل عليه
في الجملة التي هو فيها^(٢) ، وموصوف حيث لا يحذف في
الكلام^(٣) ، وضمير نصب من عامل ثان إذا أعْمِلَ الأول^(٤) ، ومسوغ
عطف على ضمير جر أو رفع متصل^(٥).

(١) من ذلك قوله : إن تقوى ربنا خير نَفَلْ وبإذن الله ريثى وَعَجَلْ

أى : وعجلى . وانظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٨ .

(٢) قال ابن عصفور في الضرائر ١٦٧ : " ومنه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه

مقامه من غير أن يدل عليه معنى الكلام ، بل شيء خارج عنه ، نحو قول ذى الرمة :
عشيرة فرّ الخارثيون بعدما قضى نحيه فى ملتقى القوم هوبرُ

يريد : ابن هوبر " .

(٣) منه قوله : لوقلت ما فى قومها لم يتثم بفضلها فى حسب وميسم

يريد : أحد بفضلها . انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٣ والنكت الحسان ٣٠٩ .

(٤) من ذلك قول عاتكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يَغْشَى الناطريـ من إذا هم لحوا شعاعهُ

أى : نخوه ، قال ابن هشام : " ولنا أن فى حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ،
والبيت ضرورة " . أوضح المسالك ١٩٩/٢ .

(٥) من ذلك قوله :

أَيَّ أَيَّ بى أو مُصَدَّر من حُمِر الجِلَّة جَاب حَشَوْر

أى : أو بمصدر ، فحذف الجار ، ومنه قوله :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

أى : ما لم يكن هو وأب ، فحذف الضمير (هو) المؤكد للضمير المستتر . انظر :

الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٤٧ ، ١٨٠ والنكت الحسان ٣٠٩ - ٣١٠ .

هذا ؛ وقد أغفل المصنف كثيراً من ضرورات النقص ، انظر : ضرورة الشعر للسيرافى

٧٩ - ١٣٢ والضرائر الشعرية لابن عصفور ٨٤ - ١٨٦ .

البدل :

أن يستعمل للشيء مجازاً ما لا يكون إلا لغيره^(١)، وأن تأتي فـى
قافية ٤١/٤ بحرفين متقاربين مخرجا^(٢)، ووضع (مهما) موضع (ما)
الاستفهامية^(٣)، وقلب الإعراب^(٤).

(١) قال المصنف : " نحو قول الخطيئة :

سَقَوْا جَارَكَ الْعِيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرَهُ

والمشفر إنما هو للبعير، فاستعاره للإنسان مجازاً " . النكت الحسان ٣١٠، وفي ذلك
نظر ؛ فليس ذلك خاصاً بالشعر ، بل هو علم من علوم البلاغة يجوز في الشعر والنثر.

(٢) نحو قوله :

بُنِيَ إِنْ الرِّثْيَاءُ هُنَّ
المنطق اللين والطعيم

حيث جاءت الميم مع النون في قافية واحدة ، لأن مخرجيهما متقاربان . انظر : المصنف
٦١/٣ وشرح المفصل ٣٥/١٠ والنكت الحسان ٣١٠.

(٣) نحو قوله :

مهما لى الليلة مهما ليه أودى بنعلَى وسِرِّ بَالِيَه

قال ابن عصفور : " ألا ترى أن (مهما) لا تستعمل في سعة الكلام إلا اسم شرط ،
إلا أنه لما اضطر استعمالها اسم استفهام بدل ذلك الاستعمال الجائز فيها فـى حال
السعة" . ضرائر الشعر ٢٨٧ .

(٤) ومنه قوله : كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم

يريد : كما كان الرجم فريضة الزناء ، فقلب الإعراب . انظر : ضرورة الشعر
للسيرافي ١٧٤ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٥ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور
٢٧٠ .

هذا ؛ وترك المصنف كثيراً من ضرائر البدل . انظرها في ضرورة الشعر للسيرافي
١٣٣ - ١٧٢ والضرائر الشعرية لابن عصفور ٢١١ - ٣١١ .

التقديم والتأخير^(١) :

منه الفصل بين متضايقين بظرف أو مجرور^(٢) ، وبين نعت ومنعوت بمعطوف^(٣) ، أو مجرور غير نعت^(٤) .
وما لم يذكر من الضرائر لا ينقاس^(٥) .
تمت^(٦) غاية الإحسان في علم اللسان ، وكتبها بخطه أبو حيان مصنفها عفا الله عنه وكان الفراغ من تصنيفها يوم الأحد حادى عشر رمضان المعظم من سنة تسع وثمانين وستمائة بالقاهرة المحروسة من ديار مصر حرسها الله .

- (١) قال ابن عصفور: " وهى منحصرة فى تقديم حركة ، وتقديم حرف ، وتقديم بعض الكلام على بعض " . الضرائر الشعرية ١٨٧ .
(٢) من ذلك قوله : كما خطَّ الكتاب بكف - يوماً - يهودى يقارب أو يزيل يريد : بكف يهودى ، ففصل بالظرف ، ومنه :
هما أخوا فى الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما
يريد : أخوا من لا أخا له ، ففصل بالجار والمجرور . انظر : ضرورة الشعر للسيرافى ١٧٩ - ١٨٠ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٤٥ ، ١٠٠ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور ١٩٢ ، وأوضح المسالك ١٨٩/٣ .
(٣) مثل له المصنف بقول ليلى :
فصلنا فى مراد صلقة وصداء ألحقتهم بالثقل
أى: فى مراد وصداء صلقة ألحقتهم ، وعده ابن عصفور من الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وكلاهما محتمل . انظر : الضرائر الشعرية ٢٠٥ والنكت الحسان ٣١١ .
(٤) من ذلك : أمرت من الكنان خيطاً وأرسلت رسولاً - إلى أخرى - جريئاً تعينها يريد : وأرسلت إلى أخرى تعينها رسولاً جريئاً ، والفاصل هنا ليس معمولاً للنعت أو المنعوت . انظر : الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٠٥ والنكت الحسان ٣١٢ .
(٥) هناك كثير من الضرائر التى ذكرها النحاة ، منها ما ينقاس ومنها ما لا ينقاس لم يذكرها المصنف . انظرها فيما تقدم من مراجع .
(٦) غير واضحة فى الأصل .

ثبت بأهم المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل الجامعية :

١ - التذيل والتكميل لأبى حيان - رسائل دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر .

- الجزء الأول تحقيق د . مصطفى أحمد حباله

- الجزء الثانى تحقيق د . السيد تقى عبد السيد

- الجزء الثالث تحقيق د . حماد حمزة البحيرى

- الجزء الرابع تحقيق د . الشربينى إبراهيم أبو طالب

- الجزء السادس تحقيق د . عبد الحميد محمود حسان الوكيل .

٢ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، الجزء الأول تحقيق د . على فاخر رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر .

٣ - شرح الشافية للنيسابورى تحقيق . الحسينى محمد الحسينى القهوجى رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر .

٤ - قضايا الخلاف النحوى بين ابن مالك وأبى وحيان دراسة ونقد . اعداد : الحسينى محمد الحسينى القهوجى رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر .

ثانياً : المطبوعات :

١ - أبو حيان النحوى ، تأليف د . خديجة الحديثى ، مكتبة النهضة ، بغداد سنة ١٩٦٦ م .

- ٢ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر . تحقيق د . شعبان محمد اسماعيل عالم الكتب - بيروت مكتبة الكليات الأزهرية ط (١) ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق د. مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني ط (١) توزيع الخانجي .
- ٤ - أسرار العربية لابن الأنبارى . تحقيق د . محمد بهجة البيطار . الشرقى ، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٥ - الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى . دار الكتب العلمية . بيروت ط (١) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٦ - الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة بيروت ط (٣) ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٧ - أمالى ابن الشجرى . تحقيق د . محمود محمد الطناحى . مكتبة الخانجي ط (١) ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- ٨ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد . دار الفكر . دون تاريخ .
- ٩ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد - الدار الثقافية العربية - بيروت .
- ١٠ - البحر المحيط لأبى حيان . دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ١١ - بغية الوعاة للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر ط (٢) سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- ١٢- التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ط (١) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ت د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٤- التخمير - شرح مفصل الزمخشري للخوارزمي تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ط (١) ١٩٩٠ م .
- ١٥- تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د. عفيف عبد الرحمن. الرسالة ط (١) سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٦- التهذيب الوسيط في النحو. لابن يعيش الصنعاني ت د. فخر صالح سليمان قدارة . دار الجليل . بيروت ط (١) .
- ١٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت د. عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية ط (٢) .
- ١٨- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق / يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر سنة ١٩٧٣ م .
- ١٩- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د. علي توفيق الحمد الرسالة بيروت ط (١) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢٠- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة وآخر ، دار الآفاق - بيروت ط (٢) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني. عيس البابي الحلبي - دون تاريخ.

- ٢٢ - الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى ، تحقيق
/ محمد سيد جاد مطبعة المدنى .
- ٢٣ - رصف المباني فى شرح حروف المعانى للمالقي ، تحقيق د. أحمد محمد
الخرائط ، دار القلم . دمشق ط (٢) .
- ٢٤ - سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق د . حسن الهنداوى . دار
القلم - دمشق .
- ٢٥ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد ، دار المسيرة ،
بيروت ط (٢) .
- ٢٦ - شرح الأشموني ، مطبعة عيس الباي الحلبي .
- ٢٧ - شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د . عبد الرحمن السيد وآخسر ، دار
هجر ط (١) .
- ٢٨ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى . عيس الباي
الحلبى وشركاه .
- ٢٩ - شرح التصريف الملوكى لابن يعيش ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ،
المكتبة العربية بحلب ط (١) .
- ٣٠ - شرح الجمل لابن عصفور الشرح الكبير تحقيق د/صاحب أبو جناح.
إحياء التراث الإسلامى العراق سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٣١ - شرح الحدود فى النحو للفاكهى ت د. متولى الدميرى - دار التضامن
للطباعة سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٣١ - شرح الشافية للرضى ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب
العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- ٣٣ - شرح شذور الذهب لابن هشام تعليق الشيخ/محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٣٤ - شرح عيون الإعراب للمجاشعي ، تحقيق د . حنا جميل حداد ، مكتبة المنار الأردن ط (١) .
- ٣٥ - شرح الكافية للرضي ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- ٣٦ - شرح اللمحة البدرية لابن هشام ، تحقيق د . صلاح راوي ، دار مرجان للطباعة ط (٢) .
- ٣٧ - شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- ٣٨ - شرح المقدمة الجزولية للشلوين ، تحقيق د . تركي بن سهو العتيبي مؤسسة الرسالة ط (٢) ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
- ٣٩ - ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق د . السيد إبراهيم محمد دار الأندلس ط (٢)
- ٤٠ - ضرورة الشعر للسيرافي ، تحقيق د / رمضان عبد التواب، دار النهضة ، بيروت ط (١) .
- ٤١ - الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز ، تحقيق د . حامد محمد العبدلي ، دار الأنبار ، بغداد ، سنة ١٩٩٠ م .
- ٤٢ - الكتاب - لسيبويه . تحقيق د . عبد السلام هارون - الخانجي ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م .
- ٤٣ - لسان العرب لابن منظور، تحقيق نخبة من العلماء. دار المعارف مصر.

- ٤٤- ما يجوز للشاعر فى الضرورة لأبى عبد الله القيروانى، تحقيق د. محمد زغلول سلام وآخر، منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٣ م .
- ٤٥- المبدع الملخص من الممتع لأبى حيان ، تحقيق د . عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٤٦- المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة د . عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ط (١) .
- ٤٧- الزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى ، تصحيح/ محمد أحمد جاد وآخر ، عيس البابى الحلبى وشركاه .
- ٤٨- المسائل البصريات للفارسي ، تحقيق د . محمد الشاطر أحمد مطبعة المدنى ط (١) .
- ٤٩- معانى القرآن للأخفش، تحقيق د.فائز فارس، دار البشير ودار الأمل ط(٣).
- ٥٠ - معنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ، تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، مطبعة محمد على صبيح وأولاده .
- ٥١- المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان.
- ٥٢- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩٠ هـ .
- ٥٣- الممتع فى التصريف لابن عصفور ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ط (٤) .
- ٥٤- المنصف - شرح تصريف المازنى لابن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، ط (١) .

- ٥٥ - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ، تحقيق /
سدنى جليذر ، الجمعية الشرقية الأمريكية سنة ١٩٤٩ .
- ٥٦ - النشر في القراءات العشر لابن الجزرى مكتبة الرياض الحديثة ،
تصحيح الشيخ/ على محمد الصباغ .
- ٥٧ - نفع الطيب للمقرى ، تحقيق الشيخ/ محى الدين عبد الحميد ، مطبعة
السعادة ط (١) .
- ٥٨ - النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان لأبى حيان ، تحقيق د . عبد
الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بغداد ، ط (١) سنة ١٤٠٥ هـ -
١٩٨٥ م
- ٥٩ - همع الموامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق د. عبد العال
سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٦٠ - الوافى بالوفيات ، للصفدى ، باعتناء هلموت رينز ، منشورات
دار فرانز شتاينر بفيبادن ، سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٢ م .
- ثالثاً : الدوريات
- مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد الرابع عشر .

فهرست المرحومين

رقم الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	القسم الأول : الدراسة
١١	المبحث الأول: أبو حيان الأندلسي حياته وآثاره.....
٢١	المبحث الثاني: مع غاية الإحسان في علم اللسان.....
٢١	موضوع الكتاب
٢٣	زمن تأليف الكتاب
٢٤	ما ألف حول الكتاب
٣٥	القسم الثاني : التحقيق.....
٣٧	أولاً : توثيق نسبة الكتاب.....
٣٨	ثانياً : وصف المخطوطة
٤١	ثالثاً : منهج التحقيق
٤٢	رابعاً : نماذج من المخطوط.....
٥٣	النص المحقق.....
٥٥	مقدمة المصنف.....
٥٥	تعريف النحو
٥٦	تعريف الكلمة وأقسامها.....
٥٧	علامات الاسم والفعل والحرف
٥٧	تعريف الكلام وأقسامه
٥٩	القسم الأول (من الأحكام التركيبية) :

٥٩الإعراب
٦١علامات الإعراب
٦٤الإعراب التقديرى
٦٦باب النكرة والمعرفة
٦٧المضمر
٦٨العلم
٦٩المبهم
٧١المعرف بـ (أل)
٧٤المضاف إلى معرفة
٧٥باب المرفوعات
٧٥الفاعل
٧٧النائب عن الفاعل
٨٠المتبداً
٨٠الخبر
٨٥الاشتغال
٨٧النواسخ
٨٧كان وأخواتها
٩٢أفعال المقاربة
٩٤ما ولا المشبهتان بـ (ليس)
٩٧إن وأخواتها
١٠١باب المنصوبات
١٠١المفعول به

١٠١ المتعدى واللازم
١٠٦ اسم الفاعل
١٠٧ المثال
١٠٧ المصدر
١٠٩ اسم الفعل
١١١ التنازع
١١٣ الوصفية المشبهة
١١٥ المصدر والظرف
١١٨ الحال
١٢٠ التمييز
١٢٢ المفعول معه
١٢٣ المفعول له
١٢٤ الاستثناء
١٢٨ اسم (لا) العاملة عمل إن
١٣٠ المنادى
١٣٨ الاختصاص
١٣٩ باب المجرورات
١٣٩ حروف الجر
١٤٣ القسم
١٤٥ الإضافة
١٥٠ باب التوابع
١٥٠ النعت

١٥٢ التوكيد.
١٥٥ البذل
١٥٧ عطف البيان
١٥٨ عطف النسق
١٦٢ باب الفعل
١٦٣ أفعال المدح والذم
١٦٥ التعجب
١٦٨ أفعال التفضيل
١٧٠ نواصب المضارع
١٧٧ جوازم المضارع
١٧٨ أدوات الشرط
١٨١ باب غير المنصرف
١٨٣ القسم الثاني من الأحكام التركيبية :
١٨٣ البناء
١٨٥ الحكاية
١٨٨ تأنيث الفعل
١٨٩ العدد
١٩٢ كنايات العدد
١٩٤ باب الإدغام (في كلمتين)
١٩٨ باب التقاء الساكنين
٢٠٠ نقل حركة الهمزة
٢٠١ التقاء الهمزتين

٢٠٢ باب الوقف
٢٠٧ الإخبار
٢٠٨ القسم الثاني : الأحكام الإفرادية
٢٠٨ همزة الوصل
٢١٠ المثني
٢١٢ جمع المذكر السالم
٢١٣ المجموع بالألف والتاء
٢١٤ النسب
٢١٧ تاء التأنيث
٢١٨ نون التوكيد
٢٢٠ أحكام التصريف
٢٢٠ التصغير
٢٢٤ جمع التكسير
٢٢٨ المصادر
٢٣٠ أسماء المصدر والزمان والمكان
٢٣١ اسم الآلة
٢٣٢ صيغ المبالغة
٢٣٣ المقصور والممدود
٢٣٥ اسما الفاعل والمفعول
٢٣٦ القسم الثاني :
٢٣٦ المجرد والمزيد
٢٣٨ أبنية الفعل

٢٤٠ التمثيل
٢٤١ الزيادة
٢٤٥ الإدغام (فى كلمة واحدة)
٢٤٨ الحذف
٢٥٠ البديل
٢٥٧ القلب
٢٦٢ الحروف
٢٦٥ أسباب الإمالة
٢٦٧ تفخيم الراء وترقيقها
٢٧٠ تعليل اللام وترقيقها
٢٧١ مخارج الحروف
٢٧٣ صفات الحروف
٢٧٦ باب : الحرف معمل ومهمل
٢٨٠ باب : الشعر والسجع
٢٨٠ الزيادة
٢٨٣ الحذف
٢٨٧ البديل
٢٨٨ التقديم والتأخير
٢٨٩ فهرس المراجع والمصادر

: